التقرير الاقتصادي

لعام 2022

مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

المحتويات

المحتويات ..... أ
الجداول ..... ت
نبذة عامة 1
أهم المؤشرات الرئيسية لعام 2022 2

الفصل الأول: النمو الاقتصادي ومستوى الأسعار 4
أ. النمو الاقتصادي 4
1. نمو الناتج المحلي الإجمالي *4*
2. القطاع غير النفطي *6*
3. القطاع النفطي *8*
ب. سوق العمل 10
ت. الأسعار المحلية 12
ث. أهم المشاريع التنموية 13

الفصل الثاني: تطورات المالية العامة **14**
أ. مقدمة 14
ب. الإيرادات 15
ت. المصروفات 16
ث. إصدار أدوات الدين العام 16

الفصل الثالث: التطورات النقدية **19**
أ. مقدمة 19
ب. تطورات عرض النقد 20
ت. أسعار الفائدة المحلية 23
ث. تطورات أسعار الصرف 25

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي **26**
أ. مقدمة 26
ب. النظام المالي 27
ت. المسح السنوي للقوى البشرية في القطاع المالي 28
ث. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي 29
1. مصارف قطاع التجزئة *31*
2. مصارف قطاع الجملة *36*
3. المصارف الإسلامية *39*
ج. صناديق الاستثمار 42

الفصل الخامس: نظام المدفوعات والتسويات وتطورات التكنولوجيا المالية 44
أ. مقدمة 44
ب. أنظمة المدفوعات والتسويات 45
1. نظام المدفوعات والتسويات (SSSS & RTGS) 45
2. نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) 45
3. نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) ونظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP) 46
4. عمليات نقاط البيع 48
ت. تطورات التكنولوجيا المالية 49
ث. الشمول المالي 51

الفصل السادس: تطورات أسواق رأس المال 52
أ. أبرز التطورات في البورصة 52
ب. مؤشرات التداول الرئيسية 52
ت. تطورات القيمة السوقية 53
ث. حركة التداول 54
ج. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر 58
ح. حركة الأسعار 58
خ. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين 59

الفصل السابع: تطورات القطاع الخارجي 60
أ. مقدمة 60
ب. الحساب الجاري 60
ت. صادرات السلع 63
ث. واردات السلع 63
ج. التجارة البينية مع دول مجلس التعاون 64
ح. الاستثمار الأجنبي المباشر 65
خ. تحويلات العاملين 66
د. الحساب الرأسمالي والمالي 67

الجداول

جدول 1-1: نمو أبرز المؤشرات الاقتصادية 5
جدول 1-2: الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الاجمالي 7
جدول 1-3: إنتاج وتكرير النفط الخام 10
جدول 1-4: انتاج البتروكيماويات والغاز الطبيعي 10
جدول 1-5: الرقم القياسي لأسعار المستهلك 12
جدول 1-6: مؤشر أسعار المستهلك (100=2019) 12
جدول 2-1: ملخص المالية الحكومية 15
جدول 2-2: الإيرادات الحكومية 15
جدول 2-3: المصروفات الحكومية المتكررة (2021-2022) 16
جدول 2-4: ملخص أدوات الدين العام 17
جدول 2-5: ملخص أدوات الدين العام التقليدية 17
جدول 2-6: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية 18
جدول 3-1: عرض النقد 21
جدول 3-2: مكونات عرض النقد (ن3) 22
جدول 3-3: ودائع القطاع الخاص حسب العملات 23
جدول 3-4: أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال 24
جدول 3-5: أسعار الفائدة على القروض الشخصية 24
جدول 4-1: عدد المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي 27
جدول 4-2: عدد العاملين في القطاع المالي 2022 28
جدول 4-3: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي 30
جدول 4-4: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة-الموجودات 31
جدول 4-5: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة-المطلوبات 32
جدول 4-6: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات 32
جدول 4-7: موجودات ومطلوبات النوافذ الإسلامية لمصارف قطاع التجزئة 33
جدول 4-8: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة1/ 35
جدول 4-9: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات 36
جدول 4-10: الائتمان المحلي لقطاع الأفراد 36
جدول 4-11: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات 37
جدول 4-12: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات 38
جدول 4-13: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات 38
جدول 4-14: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات 40
جدول 4-15: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات 41
جدول 4-16: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية حسب التصنيف الجغرافي 41
جدول 4-17: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام 2022 42
جدول 5-1: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية 48
جدول 5-2: مؤشرات الشمول المالي 51
جدول 6-1: مؤشرات سوق بورصة البحرين 53
جدول 6-2: القيمة السوقية حسب القطاع 53
جدول 6-3: الشركات الاكبر من حيث القيمة السوقية 54
جدول 6-4: المعدل اليومي للتداول 54

جدول 6-5: قيمة الاسهم المتداولة حسب القطاعات 55
جدول 6-6: كمية الاسهم المتداولة حسب القطاعات 56
جدول 6-7: عدد الصفقات المتداولة حسب القطاعات 56
جدول 6-8: الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة–2022 57
جدول 6-9: الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة–2022 57
جدول 6-10: اتساع السوق 58
جدول 6-11: الشركات الخمس الاكثر ارتفاعا–2022 59
جدول 6-12: الشركات الاكثر انخفاضا–2022 59
جدول 6-13: موجز لقوائم سوق البحرين للأوراق المالية 59
جدول 7-1: ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني) 62
جدول 7-2: التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية (non–oil exports) من أهم عشر دول على أساس "سيف" 63
جدول 7-3: التوزيع الجغرافي لقيمة واردات السلع غير النفطية (Non–oil Imports) من أهم عشر دول على أساس "سيف" 64
جدول 7-4: التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي (غير النفطية) 64

الرسوم البيانية

رسم بياني 1-1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 5
رسم بياني 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 5
رسم بياني 1-3: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) 5
رسم بياني 1-4: النمو حسب النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة 2021–2022 6
رسم بياني 1-5: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2021–2022) 8
رسم بياني 1-6: أسعار المعادن 9
رسم بياني 1-7: متوسط سعر النفط والغاز 9
رسم بياني 1-8: انتاج وتكرير النفط الخام 9
رسم بياني 1-9: العاملون في القطاع الخاص والعا 11
رسم بياتي 1-10: اجمالي العمالة البحرينية 11
رسم بياني 1-11: اجمالي العمالة الغير بحرينة 11
رسم بياني 1-12: معدلات التضخم في البحرين 2022 (%) 12
رسم بياني 1-5: أدوات الدين العام 16
رسم بياني 3-1: مكونات عرض النقد 21
رسم بياني 3-2: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد(ن3) – التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية 22
رسم بياني 3-3: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد (ن3)– التغييرات في الموجودات المحلية 22
رسم بياني 3-4: انواع الودائع 23
رسم بياني 3-5: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة 23
رسم بياني 2-6: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال 25
رسم بياني 2-7: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف 25
رسم بياني 2-8: أسعار صرف الدينار البحريني 25
رسم بياني 3-1: التراخيص الجديدة والمصدرة (2021–2022) 28
رسم بياني 4-2: العاملون البحرينيين وغير البحرينيين في القطاع المالي2022 29
رسم بياني 4-3: العاملون في القطاع المصرفي والغير مصرفي 2022 29
رسم بياني 4-4: إجمالي موجودات القطاع المصرفي – التجزئة والجملة (بليون دولار أمريكي) 30
رسم بياني 3-5: الموجودات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي 30
رسم بياني 3-6: المطلوبات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي 31

رسم بياني 4-7: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2022 33
رسم بياني 4-8: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2022 33
رسم بياني 4-9: ودائع مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني) 34
رسم بياني 4-10: الائتمان المحلي حسب القطاعات 34
رسم بياني 4-11: الرصيد القائم للائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 35
رسم بياني 4-12: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2022 39
رسم بياني 4-13: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2022 39
رسم بياني 4-14: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2022 42
رسم بياني 4-15: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2022 42
رسم بياني 4-16: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات 43
رسم بياني 5-1: النظام الآني للتسويات الإجمالية– تحويلات الزبائن 45
رسم بياني 5-2: نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) 45
رسم بياني 5-3: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2019–2022) 46
رسم بياني 5-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2022) 46
رسم بياني 5-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري (2019–2022) 47
رسم بياني 5-6: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري (2022) 47
رسم بياني 5-7: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فواتير (2019–2022) 47
رسم بياني 5-8: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فواتير (2022) 47
رسم بياني 5-9: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع (يناير 2020– ديسمبر 2022) 48
رسم بياني 5-10: عمليات نقاط البيع– قيمة وعدد العمليات 48
رسم بياني 5-11: عدد عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات 49
رسم بياني 4-12: قيمة عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات (مليون دينار) 49
رسم بياني 4-14: عدد الحسابات المصرفية 51
رسم بياني 6-1: أداء مؤشر البحرين العام 53
رسم بياني 6-2: القيمة السوقية حسب القطاعات 2022 54
رسم بياني 6-3: قيمة الاسهم المتداولة 2021 مقابل 2022 55
رسم بياني 6-4: كمية الاسهم المتداولة 2021 مقابل 2022 56
رسم بياني 6-5: عدد الصفقات 2021 مقابل 2022 57
رسم بياني 6-6: التداول وفقاً للجنسية 2021–2022 58
رسم بياني 7-1: المساهمة في الحساب الجاري 2021–2022 (مليون دينار بحريني) 61
رسم بياني 7-2: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 61
رسم بياني 7-4: الصادرات Exports (2021–2022) مليون دينار بحريني 65
رسم بياني 7-5: إعادة التصدير Re-Exports (2021–2022) مليون دينار بحريني 65
رسم بياني 7-6: الواردات Imports (2021–2022) مليون دينار بحريني 65
رسم بياني 7-7: إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التصنيف الجغرافي لأهم عشر دول (مليون دينار بحريني) 66
رسم بياني 7-8: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار بحريني) 66
رسم بياني 7-3: تحويلات العاملين (2020–2022) مليون دينار بحريني 67

نبذة عامة

ساهمت الجهود الحكومية على مدار عام 2022 في تعزيز الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع غير النفطي. وتأتي هذه الجهود في فترة شهدت النشاطات الاقتصادية العالمية عدداً من التحديات منها اضطرابات في سلاسل الامداد العالمية والآثار التي خلفها فيروس كورونا مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم العالمي إلى مستويات عالية.

وتشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 إلى تحقيق نمو بنسبة 4.9% بالأسعار الثابتة و 12.9% بالأسعار الجارية على أساس سنوي مدفوعاً بأداء القطاعات غير النفطية حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 6.2% بالأسعار الثابتة فيما تراجع القطاع النفطي بنسبة 1.4%.

كما واصل عرض النقد (ن1، ن2 ون3) نموه الايجابي حيث حقق ارتفاعاً في عام 2022 مقارنة بعام 2021، ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 251.2 مليون دينار أي بنسبة 1.7% ليصل إلى 15,135.4 مليون دينار في عام 2022.

وقد بلغ عدد المؤسسات المصرفية والمالية في البحرين والمرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي 364 مؤسسة في نهاية عام 2022، مقابل 360 في نهاية عام 2021. وبلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة وقطاع الجملة التقليدية منها والإسلامية) 224.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 217.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، اي بارتفاع وقدره 6.6 بليون دولار أمريكي وبنسبة 3.0%. وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة 54.6% ومصارف قطاع التجزئة 45.4% من إجمالي الميزانية.

كما حققت مملكة البحرين نتائج ملموسة في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي في عام 2022 و تبني عدد من المبادرات مما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية العامة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية و انخفاض اثار أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19). فقد بلغ عجز الميزانية العامة 178.2 مليون دينار في عام 2022 مقابل 988 مليون دينار في عام 2021. كما ارتفعت الإيرادات الحكومية من 2,615 مليون دينار في عام 2021 إلى 3,489.7 مليون دينار في عام 2022. ومن جهة أخرى ارتفعت المصروفات الحكومية من 3,604 مليون دينار في عام 2021 إلى 3,667.9 مليون دينار في عام 2022.

وبالنسبة للقطاع الخارجي فقد سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 2,6 بليون دينار في عام 2022، أي بنسبة 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفائضاً بلغ 978.5 مليون دينار في عام 2021 (6.7% من الناتج المحلي الإجمالي) من خلال ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 35.0% لتصل إلى حوالي 11.4 بليون دينار بسبب الارتفاع في أسعار السلع (النفط والألمنيوم).

وضمن إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية المبتكرة، يواصل المصرف في تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية وضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية. وتشير بيانات نظام التحويلات الإلكتروني (فوري وفوري+) ومعاملات نقاط البيع نمواً ملحوظاً مما يشير إلى زيادة في النشاط التجاري إلى مستويات ما قبل الجائحة والتوجه نحو استخدام الحلول الرقمية.

أهم المؤشرات الرئيسية لعام 2022

النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي	▲%4.9
النمو الاقتصادي غير النفطي	▲%6.2

أسعار المستهلك

مؤشر أسعار المستهلك	100.5
نسبة التضخم	%3.6

المالية العامة

الإيرادات	المصروفات	العجز
3,489.7 مليون دينار	3,667.9 مليون دينار	178.2 مليون دينار

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري	ميزان السلع	الحساب الرأسمالي والمالي
فائض بقيمة 2,571.3 مليون دينار	فائض بقيمة 3,100.0 مليون دينار	زيادة في صافي الموجودات الأجنبية بقيمة 2,131.7 مليون دينار

عدد التراخيص نهاية عام 2022

عدد المصارف	عدد مصارف قطاع التجزئة	عدد مصارف قطاع الجملة	عدد المصارف الإسلامية (تجزئة وجملة)	عدد المؤسسات المالية غير المصرفية
86	30	56	14	278

عرض النقد في نهاية عام 2022

506.5 مليون دينار
النقد المتداول

13,984.8 مليون دينار
عرض النقد بمفهومة المتوسط ن2

الودائع في نهاية عام 2022

13,478.3 مليون دينار
ودائع القطاع الخاص

1,150.6 مليون دينار
ودائع قطاع الحكومة

القروض لعام 2022

4,951.5 مليون دينار
قروض قطاع الأعمال

5,716.8 مليون دينار
قروض قطاع الأفراد

629.8 مليون دينار
قروض قطاع الحكومة

الجهاز المصرفي نهاية عام 2022

224.1 بليون دولار
ميزانية الجهاز المصرفي

101.7 بليون دولار
ميزانية مصارف قطاع التجزئة

122.4 بليون دولار
ميزانية مصارف قطاع الجملة

الفصل الأول: النمو الاقتصادي ومستوى الأسعار

أبرز المؤشرات لعام 2022

النمو الاقتصادي	نمو القطاع غير النفطي	نمو القطاع النفطي
4.9% بالأسعار الثابتة 12.9% بالأسعار الجارية	6.2% بالأسعار الثابتة 9.4% بالأسعار الجارية	-1.4% بالأسعار الثابتة 33.7% بالأسعار الجارية
متوسط سعر برميل النفط	**القطاع المالي**	**مؤشرات أسعار المستهلك**
100.8 دولار	17.5% من الناتج المحلي الإجمالي	3.6%

- بلغ نمو اقتصاد مملكة البحرين بالأسعار الثابتة نسبة 4.9% خلال عام 2022 وهو الأعلى منذ العام 2013.
- بلغ نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة نسبة 6.2% خلال العام 2022.
- ارتفع النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة في قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 13.9% خلال العام.
- تسبّبت الحرب الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار السلع مع اضطراب سلاسل الامداد الدوليّة.
- شهدت معظم أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً ملحوظا وكانت الطاقة والمعادن والغاز الطبيعي الأكثر زيادة.
- سجلت معدلات التضخم في مملكة البحرين نسبة 3.6% في عام 2022.

أ. النمو الاقتصادي

سجّل الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين تحسناً ملحوظا خلال العام 2022، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي نسبة 4.9% بالأسعار الثابتة و12.9% بالأسعار الجارية، وذلك وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. وتعتبر هذه النسبة الأعلى منذ العام 2013.

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي

جاء تحسّن الاداء الاقتصادي لمملكة البحرين خلال العام 2022 مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 6.2% بالأسعار الثابتة و9.4% بالأسعار الجارية محققاً بذلك أعلى نسبة نمو خلال العشر سنوات الماضية. فقد شهدت تقريباً كافة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية انتعاشاً قوياً بالتزامن مع مرور عاماً على إطلاق خطة التعافي الاقتصادي، لتعكس نجاح الخطة في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي في المملكة وإعادة الحركة الاقتصادية نسبياً الى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة.

رسم بياني 1-1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

رسم بياني 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

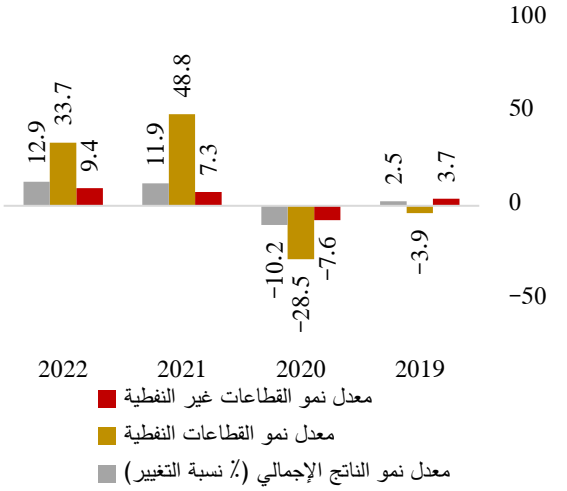

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

ويستعرض الجدول 1-1 أهم تطوّرات الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ما بين 2021 و 2022.

جدول 1-1: نمو أبرز المؤشرات الاقتصادية

	2021	2022
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.2	%4.9
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%11.9	%12.9
نسبة نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة	%2.8	%6.2
نسبة نمو القطاع النفطي بالأسعار الثابتة	%0.3-	%1.4-
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%1.0	%3.6
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.7	%15.4

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

ويظهر الرسم البياني (3-1) النمو الذي شهده الاقتصاد بشكل فصلي حيث سجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 5.3% على أساس سنوي في الفصل الأول من عام 2022، 6.8% في الفصل الثاني، 3.3% في الفصل الثالث و4.1% في الفصل الرابع.

رسم بياني 1-3: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)

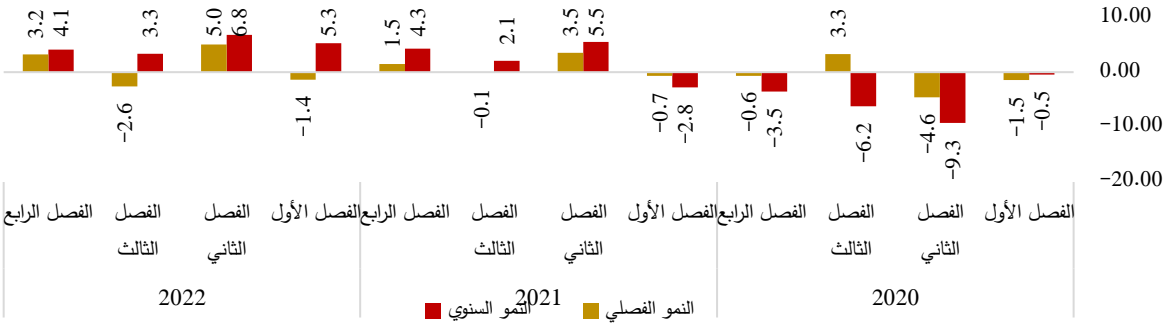

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

1. القطاع غير النفطي

شهدت الأنشطة الاقتصادية غير النفطية انتعاشاً خلال العام 2022 بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، حيث حقق قطاع الفنادق والمطاعم نموا بنسبة 13.9% ويعد الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية خلال العام(الرسم البياني 4-1). ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الزوار عن طريق الجسر بنسبة 178% خلال العام 2022 مقارنة مع عام 2021. كما ارتفع عدد القادمين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 149% في نفس الفترة. وقد انتعشت السياحة في عام 2022 بشكل ملحوظ بعد رفع كل القيود المتعلّقة بالوباء الناتج عن انتشار فيروس كورونا حيث بلغ عدد الزوّار 9.9 مليون زائر قضوا من خلالها 13 مليون ليلة سياحيّة مقارنة ب 3.6 مليون زائر و 8.1 مليون ليلة سياحيّة في عام 2021. وتشير بيانات هيئة المعلومات والحكومة الالكترونيّة أن عائدات قطاع السياحة قد بلغت 1.5 بليون دينار في عام 2022 مقارنة ب 709 مليون دينار في عام 2021.

رسم بياني 4-1: النمو حسب النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة 2021-2022

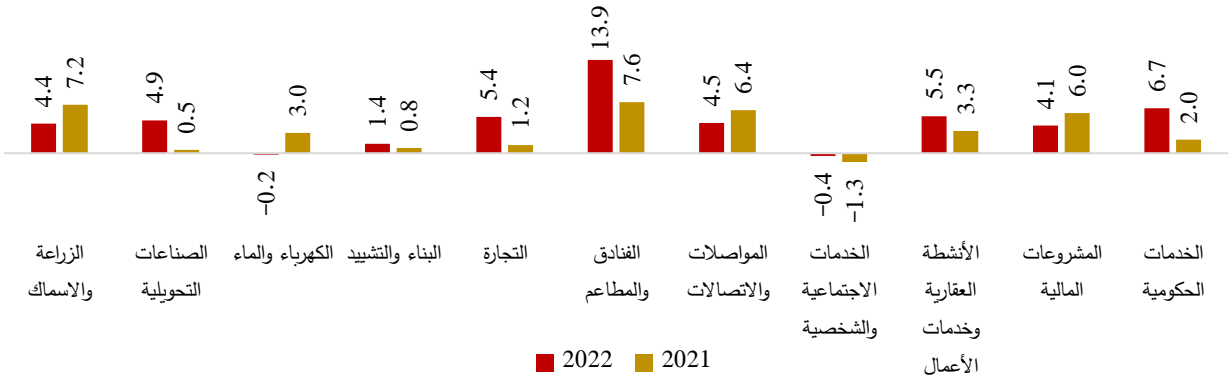

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

وقد حقق قطاع الخدمات الحكومية ثاني أعلى نسبة نمو في عام 2022 بلغت 6.7% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي يليه قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 5.5% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي. أما بالنسبة لقطاع التجارة، فقد سجل نمواً بلغ 5.4% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، وذلك نتيجة عدد من المؤشرات الإيجابية منها ارتفاع قيمة عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 22.0%، وأعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 32.9% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي ، بالإضافة إلى أعداد الشاحنات الواردة والصادرة بنسبة 3.2% في العام 2022 بالأسعار الثابتة على أساس سنوي.

كما نما قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة بنسبة 4.9% خلال العام 2022 مدعوماً بارتفاع الإنتاج في كل من مصفاة شركة نفط البحرين بابكو بنسبة 9.7%، وشركة غاز البحرين الوطنية بناغاز بنسبة 6.5%، وألمنيوم البحرين ألبا بنسبة 2.0%. ويبين الجدول 2-1 التغيرات التي شهدها الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية.

جدول 2-1: الناتج المحلي غير النفطي بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الاجمالي

(مليون دينار بحريني)

	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة				الناتج المحلي بالأسعار الجارية			
	2021	2022 [1]	% نسبة التغيير	% نسبة المشاركة (2022)	2021	2022 [1]	% نسبة التغيير	% نسبة المشاركة (2022)
الناتج المحلي الإجمالي	**12,718.6**	**13,336.8**	**4.9**	**100.0**	**14,778.1**	**16,691.0**	**12.9**	**100.0**
الناتج المحلي غير النفطي	**10,428.9**	**11,078.3**	**6.2**	**83.1**	**12,623.7**	**13,810.9**	**9.4%**	**82.7**
المشروعات غير المالية	**8,350.5**	**8,546.8**	**2.4**	**64.1**	**9,950.6**	**11,388.4**	**14.5**	**68.2**
الزراعة وصيد الأسماك	38.2	39.9	4.4	0.3	41.3	43.0	4.3	0.3
المناجم والمحاجر	2,402.3	2,366.1	-1.5	17.7	2,316.7	3,051.0	31.7	18.3
النفط الخام والغاز الطبيعي	2,289.8	2,258.6	-1.4	16.9	2,154.4	2,880.0	33.7	17.3
المحاجر	112.5	107.5	-4.4	0.8	162.3	171.0	5.3	1.0
الصناعات التحويلية	1,785.7	1,873.6	4.9	14.1	3,035.0	3,578.2	17.9	21.4
الكهرباء والماء	197.3	196.9	-0.2	1.5	209.0	229.2	9.7	1.4
البناء والتشييد	944.3	957.5	1.4	7.2	1,082.3	1,134.4	4.8	6.8
التجارة	539.4	568.6	5.4	4.3	587.9	600.7	2.2	3.6
الفنادق والمطاعم	195.2	222.3	13.9	1.7	211.7	252.0	19.1	1.5
المواصلات والاتصالات	870.5	910.0	4.5	6.8	946.1	958.8	1.3	5.7
الخدمات الاجتماعية والشخصية	701.9	698.9	-0.4	5.2	805.4	794.6	-1.3	4.8
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	675.6	712.9	5.5	5.4	715.2	746.5	4.4	4.5
المشروعات المالية	**2,245.0**	**2,338.0**	**4.1**	**17.5**	**2,496.8**	**2,616.8**	**4.8**	**15.7**
المؤسسات المالية المحلية	771.7	865.6	12.2	6.5	919.2	1,034.9	12.6	6.2
المؤسسات المالية الخارجية	767.6	729.7	-4.9	5.5	807.8	773.0	-4.3	4.6
التأمين	705.7	742.7	5.2	5.6	769.8	808.9	5.1	4.9
الخدمات الحكومية	**1,632.4**	**1,741.3**	**6.7**	**13.1**	**1,817.2**	**1,913.6**	**5.3**	**11.5**
الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر	**4.6**	**4.7**	**0.3**	**0.0**	**4.4**	**4.6**	**2.6**	**0.0**
الأفراد التي تعين الأسر لإدارة الأعمال المنزلية	**91.0**	**97.3**	**7.0**	**0.7**	**103.7**	**113.2**	**9.2**	**0.7**
صافي الضرائب على المنتجات	**395.2**	**608.8**	**54.0**	**4.6**	**405.5**	**654.4**	**61.4**	**3.9**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

(1) بيانات أولية.

وتبين نسب التغير مدى تعافي الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين من جائحة كورونا (كوفيد-19) حيث أن مجمل القطاعات شهدت تحسنا ملحوظاً في عام 2022 بما في ذلك الأنشطة الحكومية والخدمات الشخصية والأنشطة الاجتماعية والشخصية.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022، تجدر الإشارة إلى تحقيق القطاعات غير النفطية نسبة مساهمة عالية وصلت إلى83.1% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة. هذا وقد حقق القطاع المالي أعلى نسبة مساهمة كقطاع غير نفطي حيث وصلت مساهمته إلى 17.5% في عام 2022 يليه قطاع الصناعات التحويلية والتي بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 14.1%.

رسم بياني 5-1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

2021

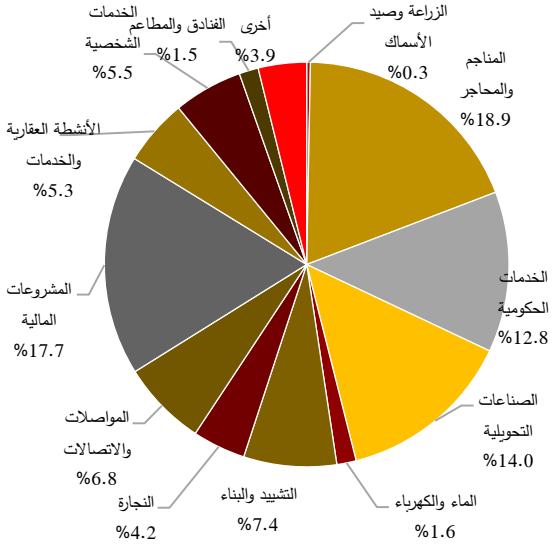

2022

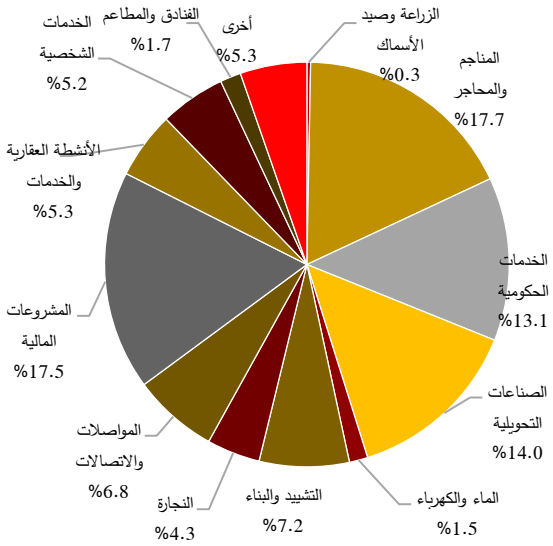

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

2. القطاع النفطي

ومن اسباب تعافي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هو ارتفاع متوسط أسعار النفط إلى أعلى مستوياته منذ عام 2014 حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من 70.7 دولار أمريكي للبرميل الواحد في عام 2021 الى 100.8 دولار أمريكي للبرميل الواحد في عام في عام 2022 (كما هو مشار إليه في الرسم البياني 7-1).

وقد شهدت معظم أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً ملحوظاً وكانت الطاقة والمعادن الأكثر زيادة (وخاصة الغاز الطبيعي والألومينيوم والنيكل) حيث ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 2% في عام 2022 مقارنة بمستويات 2021 (كما هو مشار إليه في الرسم البياني 6-1). ويرجع ذلك أساسا لعدّة عوامل أبرزها:

1- إعادة فتح الاقتصادات الذي أدّى الى زيادة الطلب.
2- ازدياد التوترات في سلاسل الامداد الناجمة عن القيود المفروضة لاحتواء الوباء الذي أسفر في مجمله عن تصاعد مستويات الأسعار العالمية منذ بدايه عام 2022.
3- الحرب الروسية الأوكرانية التي أثّرت سلبا على أسعار المعادن وكذلك على أسعار السلع والمواد الغذائيّة.
4- ارتفاع تكاليف النقل البحري والجوّي والبرّي واضطراب سلاسل الإمداد الناتجة عن الحرب.
5- فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا التي أثّرت سلبيّا على التجارة العالمية.

رسم بياني 6-1: أسعار المعادن

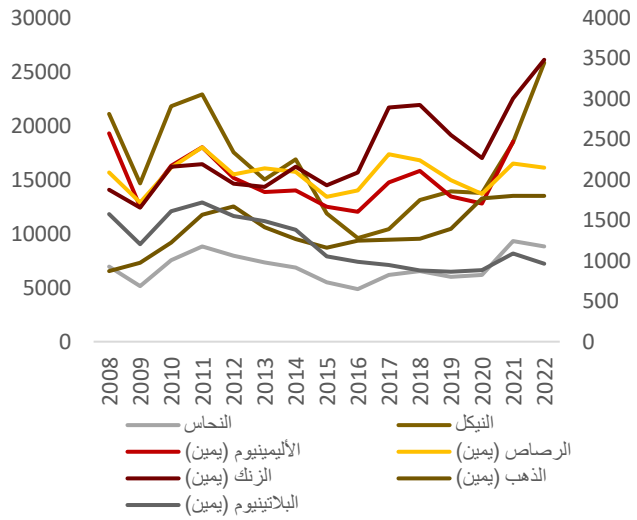

المصدر: البنك الدولي.

رسم بياني 7-1: متوسط سعر النفط والغاز

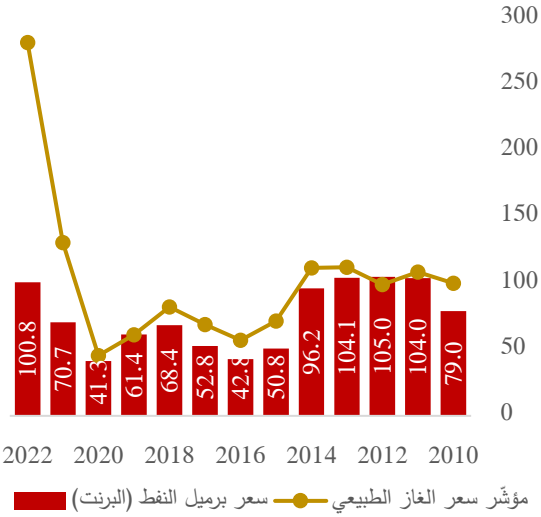

المصدر: البنك الدولي.

وقد حقق القطاع النفطي تراجعا طفيفا بنسبة 1.4% بالأسعار الثابتة في عام 2022 نتيجة للتغيرات الموسمية في مستويات الإنتاج. إلا أنه قد سجّل نمواً كبيرا بالأسعار الجارية بلغت نسبته 33.7% مقارنة بالعام 2021. ومن حيث معدّل الانتاج فقد انخفض إجمالي إنتاج النفط الخام من 70.4 مليون برميل في عام 2021 إلى69.1 مليون برميل في عام 2022. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع في معدل إنتاج حقل البحرين من 15.5 مليون برميل إلى 14.4 مليون برميل في عام 2022 أي بنسبة 7.3% (رسم بياني8 -1).

رسم بياني 8-1: انتاج وتكرير النفط الخام

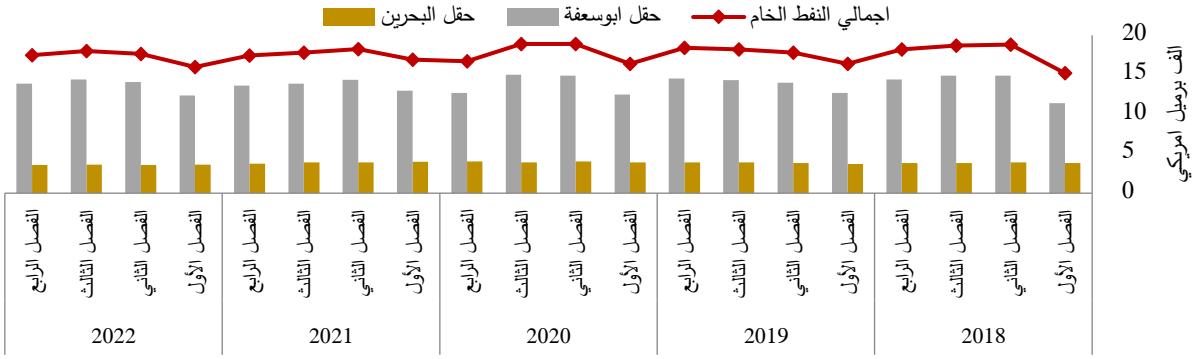

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

وفيما يتعلّق بالنفط المكرّر فقد ارتفع إنتاجه من 86.1 مليون برميل في عام 2021 إلى 94.4 مليون برميل في عام 2022، أي بارتفاع نسبته 9.7% (الجدول 3-1).

جدول 3-1: إنتاج وتكرير النفط الخام

(ألف برميل أمريكي)	2021	2022	2022			
			الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
إجمالي النفط الخام	70.4	69.1	16.0	17.7	18.0	17.5
حقل البحرين	15.5	14.4	3.6	3.6	3.6	3.6
حقل أبو سعفة	54.9	54.7	12.4	14.1	14.9	13.9
إنتاج النفط المكرر	86.1	94.4	24.8	25.1	21.9	22.7

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، فبلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 88.8% حتى نهاية شهر ديسمبر 2022، ومن المؤمل أن يحقق المشروع زيادة في قدرة المصفاة الإنتاجية ليرتفع الانتاج من 267 ألف برميل إلى 380 ألف برميل يومياً فضلا عن ذلك سيعزز المشروع قائمة المنتجات من ناحية الكم والنوع بالإضافة إلى زيادة هامش الربح.

وأما بالنسبة للبتروكيماويات من الأمونيا والميثانول واليوريا فتشير بيانات الهيئة الوطنية للنفط والغاز إلى انخفاض الانتاج بشكل طفيف في عام 2022 بنسبة 6.3% من 1,613.0 طن متري في عام 2021 إلى 1,510.6 طن متري. كما انخفض انتاج الغاز الطبيعي من 921.7 مليون قدم مكعب في عام 2021 إلى 906.7 مليون قدم مكعب في عام 2022 أي بنسبة 1.6%.

جدول 4-1: انتاج البتروكيماويات والغاز الطبيعي

	2021	2022	2202			
			الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
انتاج البتروكيماويات (ألف طن متري)	1,613.0	1,510.6	280.9	263.1	416.9	278
انتاج الغاز (مليون قدم مكعب)	921,293	906,690	207,661	233,081	242,533	223,415

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

ب. سوق العمل

تشير أحدث بيانات هيئة تنظيم سوق العمل أن إجمالي العمّالة في القطاعين الخاص والعام قد بلغت 746,145 عاملاً بنهاية الفصل الرابع من العام 2022 مقارنة مع 688,188 عاملا في الفصل الرابع من 2021 أي بارتفاع بنسبة 8.4% (رسم بياني 9-1). ويعكس هذا الارتفاع انتعاش معظم القطاعات في المملكة وعودة معنويّات السوق الى مستويات أكثر إيجابية.

رسم بياني 9-1: العاملون في القطاع الخاص والعام

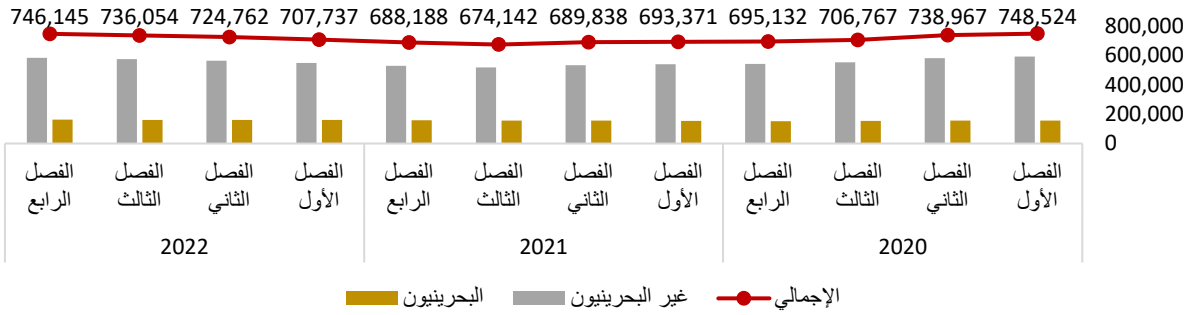

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل.

وقد بلغ اجمالي العمالة البحرينية 163,471 عاملاً في نهاية الفصل الرابع من عام 2022 مقارنة مع 158,029 عاملاً في الفصل الرابع من عام 2021 أي بارتفاع بنسبة 3.4%. كما بلغ اجمالي العمالة غير البحرينية بنهاية الفصل الرابع من عام 2022 ما يقارب 582,674 عاملاً بالمقارنة مع 530,159 عاملاً في الفصل الرابع من عام 2021 أي بارتفاع بنسبة 9.9%.

يتركز أكبر عدد من العاملين البحرينيين في القطاع الخاص والذي وصل إلى 113,229 موظف في عام 2022 مقارنة بـ 50,242 موظف في القطاع العام (رسم بياني 10-1). أما غير البحرينيين، فيتركز أغلبهم أيضاً في القطاع الخاص حيث فاقت نسبتهم 81.4% من اجمالي العاملين في القطاع الخاص و 17.2% من اجمالي العاملين في القطاع العام في عام 2022 (رسم بياني 11-1).

رسم بياتي 10-1: اجمالي العمالة البحرينية

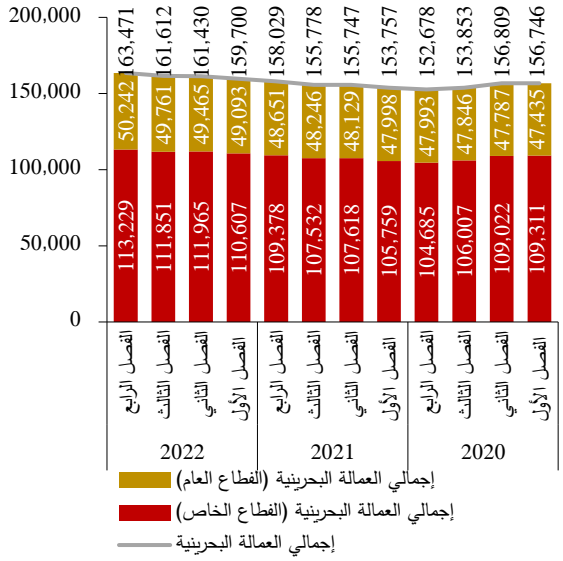

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل.

رسم بياني 11-1: اجمالي العمالة الغير بحرينية

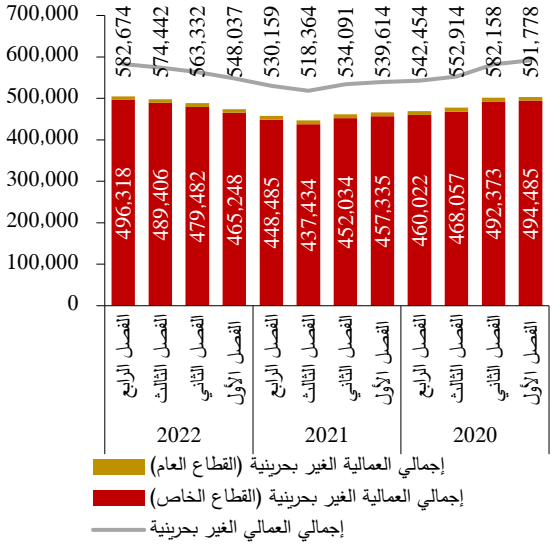

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل.

وتشير أحدث بيانات هيئة تنظيم سوق العمل أن متوسط أجور البحرينيين قد بلغ 558 ديناراً في الفصل الرابع من العام 2022 بالمقارنة مع 551 في نفس الفصل من العام 2021 مرتفعا بنسبة 3.1%. وقد بلغ متوسط أجور البحرينيين في القطاع الخاص 464 ديناراً وبزيادة سنوية قدرها 1.8% بينما بلغ في القطاع العام 733 دينارا بنسبة سنوية بلغت 9.1 %.

ت. الأسعار المحلية

بلغت معدلات التضخم المحلية مستويات مستقرة ومنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات العالمية والتي سجلت معدلات قياسية نتيجة الاضطرابات في سلاسل الامداد مع ارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي والذي شهد ارتفاعاً أمام العملات الأخرى. وبناء على إحصائيات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل مؤشر أسعار المستهلك في البحرين في عام 2022 ارتفاعاً بلغ 3.6% مقارنة بعام 2021. وسجلت معدلات التضخم نسبة 3.6% في شهر ديسمبر من عام 2022 في حين بلغت ذروتها خلال شهريي أغسطس وسبتمبر لتصل إلى 4.0% بينما بلغ الحد الأدنى لمعدلات التضخم 3.1% في شهري يناير ويونيو.

جدول 5-1: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر أسعار المستهلك	96.9	98.9	99.9	97.6	97.0	100.5
نسبة التضخم (%)	1.4	2.1	1.0	2.3-	0.6-	3.6

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

رسم بياني 12-1: معدلات التضخم في البحرين في عام 2022 (%)

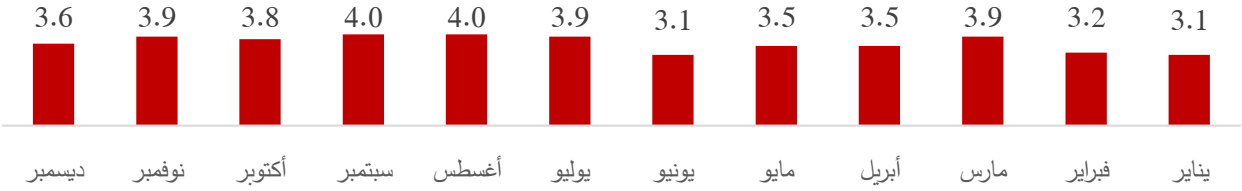

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

جدول 6-1: مؤشر أسعار المستهلك (100=2019)

المجموعة الرئيسية من السلع والخدمات	2020	2021	2022	تغير 2021 – 2022 (%)
الطعام والشراب	105.4	105.4	116.3	10.3
المشروبات والتبغ	112.4	115.8	130.9	13.0
الملابس والأحذية	91.7	89.5	85.1	-4.9
المسكن والمياه والكهرباء والغاز وانواع الوقود الاخرى	95.8	94.6	93.7	-1.0
التجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت	96.9	95.9	99.3	3.5
خدمات الرعاية الصحية	99.6	99.4	100.7	1.3
النقل	103.2	102.6	108.8	6.0
الاتصالات	98.4	97.6	100.4	2.9
الترفيه والثقافة	69.0	67.9	68.0	0.1
التعليم	102.0	103.6	105.5	1.8
المطاعم	93.1	92.1	103.6	12.5
السلع والخدمات الاخرى	100.7	100.7	104.9	4.2

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعا في اغلب المجموعات الرئيسية. حيث سجل مؤشر أسعار "المشروبات والتبغ" أعلى نسبة تضخم سنوية لتصل الى 13.0% ويليه"المطاعم" بنسبة 12.5% و "الطعام والشراب" بنسبة 10.3% مع ارتفاع السياحة الوافدة في المملكة في عام 2022 واضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن. بينما

سجلت مؤشر مجموعة "الملابس والاحذية" أكبر انخفاض في الأسعار والتي بلغت نسبته 4.9% خلال عام 2022، تليه مجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز" بانخفاض وقدره 1.0%.

ث. أهم المشاريع التنموية

تهدف هذه المشاريع إلى دعم مسارات التنمية الاقتصادية بما يسهم في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030، ومن أبرز هذه المشاريع:

- الانتهاء من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) خلال الفصل الرابع من عام 2023، وهو ما سيعزز نمو قطاع الصناعات التحويلية. ومن المقرر أن يسهم المشروع في زيادة السعة الإنتاجية للمصفاة بنسبة 42% من 267 ألف إلى 380 ألف برميل يوميا، علاوة على تعزيز قدرة منتجاتها على تلبية احتياجات الطلب في الأسواق العالمية بشكل أفضل.
- **مشاريع قطاع الصناعة:** سيتم إنشاء منطقة الصناعات التحويلية للألمنيوم، والتي ستحتضن مشاريع الصناعات التحويلية. ستسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الألمنيوم وتنمية الصادرات من هذا القطاع الحيوي، وستدعم زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- **إنشاء منطقة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية:** تم توقيع مذكرة تفاهم بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إنشاء منطقة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستكون المنطقة التجارية مركزاً إقليميا للتجارة والتصنيع والخدمات اللوجستية والتوزيع بين البلدين.
- **مشروع مدينة الملك عبد الله الطبية:** مجمع للرعاية الصحية يضم مرافق أكاديمية وطبية، كما سيضم المجمع أيضاً مراكز للأبحاث المتخصصة في دراسة الأمراض السائدة في المنطقة، وسوف يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين.
- **مشروع كلية الهندسة بجامعة البحرين:** يأتي المشروع ضمن المشاريع التنموية الكبرى التي تندرج ضمن خطة التعافي الاقتصادي وسيكون التصميم على أعلى مستويات الجودة وصديقًا للبيئة ووفق أفضل الحلول الإنشائية والكهروميكانيكية مع ضمان توفير الطاقة.
- **مشروع المدينة الرياضية:** وتسهم في دعم قطاع الشباب والرياضة وتوفير البيئة التي تحفز على الإبداع والتميز في هذا القطاع.
- **المنصة الاستثمارية:** تهدف الى تسهيل الاستثمار في مملكة البحرين ودعم المشاريع التنموية والاستراتيجية بالمملكة.

الفصل الثاني: تطورات المالية العامة

أبرز المؤشرات لعام 2022

عجز الميزانية العامه	الايرادات الحكومية	المصروفات الحكومية
178.2 مليون دينار	3,489.7 مليون دينار	3,667.9 مليون دينار

حجم الدين العام	أدوات الدين العام التقليدية	أدوات الدين العام المحلية الاسلامية
14,072.8 مليون دينار	10,693.0 مليون دينار	3,379.8 مليون دينار

- بلغ عجز الميزانية العامة 178.2 مليون دينار في عام 2022 مقابل 952.4 مليون دينار في عام 2021.
- ارتفعت الإيرادات الحكومية من 2,615.5 مليون دينار في عام 2021 إلى 3,489.7 مليون دينار في عام 2022.
- ارتفعت المصروفات الحكومية من 3,664.0 مليون دينار في عام 2021 إلى 3,667.9 مليون دينار في عام 2022.
- انخفض حجم الدين العام (الأوراق المالية فقط) خلال عام 2022 بنسبة انخفاض 2.4% حيث بلغ 14,072.8 مليون دينار.

أ. مقدمة

تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018 بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي بين المصروفات والايرادات الحكومية بحلول عام 2022. ونظراً للآثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط والغاز بالأسواق العالمية، ارتأت حكومة مملكة البحرين تبني مبادرات إضافية لتقليص المصروفات الحكومية وتنمية الإيرادات غير النفطية وذلك لتحقيق التوازن المالي الكلي بحلول عام 2024 وهو ما يمثل تمديد لبرنامج التوازن المالي لمدة عامين إضافيين.

وقد حققت مملكة البحرين نتائج ملموسة في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي في عام 2022. حيث انخفض عجز الميزانية العامة خلال عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وتراجع آثار أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19). فقد بلغ عجز الميزانية العامة 178.2 مليون دينار في عام 2022 مقابل 952.4 مليون دينار في عام 2021. كما ارتفعت الإيرادات من 2,615.5 مليون دينار في عام2021 إلى 3,489.7 مليون دينار في عام 2022. ومن جهة أخرى ارتفعت المصروفات بشكل طفيف من 3,567.9 مليون دينار في عام 2021 إلى 3,661.1 مليون دينار في عام 2022.

جدول 1-2: ملخص المالية الحكومية

(مليون دينار)

	2021 فعلي	2021 ميزانية	2022 فعلي	2022 ميزانية	نسبة التغيير بالنتائج الفعلية (%)	نسبة التغيير بالنتائج الميزانية (%)
مجموع الإيرادات	**2,615.5**	**2,406.0**	**3,489.7**	**2,597.4**	**33.4**	**8.0**
النفط والغاز الطبيعي	1,783.4	1,517.0	2,420.7	1,543.9	35.7	1.8
الإيرادات غير النفطية	832.1	888.0	1,069.0	1,053.6	28.5	18.6
مجموع المصروفات	**3,567.9**	**3,664.0**	**3,667.9**	**3,661.1**	**2.8**	**0.1-**
المصروفات المتكررة	3,256.5	3,262.0	3,407.7	3,361.1	4.6	3.0
المصروفات الطارئة	111.3	78.0	70.0	30.1	37.2-	61.4-
مصروفات المشاريع	200.0	322.0	189.9	270.0	5.1-	16.1-
الوفر/ العجز للفترة قبل التدوير	**952.4-**	**1,258.0-**	**178.2-**	**1,063.7-**	**81.3-**	**18.3-**

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

ب. الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات في عام 2022 بنسبة 33.4% لتصل إلى 3,489.7 مليون دينار مقابل 2,615.5 مليون دينار في عام 2021 نتيجة إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبه 35.7%، بينما ارتفعت الإيرادات الغير نفطية بنسبة 28.5% في عام 2022. كما بلغت عائدات النفط والغاز الطبيعي 2,420.7 مليون دينار (69.4% من إجمالي الإيرادات) في عام 2022 مقابل 1,783.4 مليون دينار (68.2% من إجمالي الإيرادات) في عام 2021. أما الايرادات غير النفطية فقد ارتفعت بنسبة 28.5% في عام 2022. ارتفعت حصّة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات بشكل عام خلال السنوات السابق، حيث بلغت الإيرادات غير النفطية 30.6% من إجمالي الإيرادات في نهاية عام 2022.

وتشمل مصادر الإيرادات الرسوم الجمركية ورسوم خدمات الرعاية الصحية ورسوم التأشيرات وتصاريح الإقامة ورخص السيارات ورسوم تسجيل الشركات ورسوم تصاريح العمل. كما تم رفع ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2022 من 5% الى 10% حيث تعتبر مساهم رئيسي غير نفطي في اجمالي الايرادات.

جدول 2-2: الإيرادات الحكومية

(مليون دينار)

البند	2021	2022	نسبة التغير
النفط والغاز الطبيعي	1,783.4	2,420.7	35.7
الضرائب والرسوم	539.2	871.6	61.6
السلع والخدمات الحكومية	61.7	74.8	21.3
الاستثمارات والممتلكات الحكومية	187.6	81.2	43.3
المنح	–	–	–
الغرامات والمتفرقات	43.2	40.6	6.1-
مبيعات الأصول الرأسمالية	0.4	1.1	300.0
مجموع الإيرادات	**2,615.5**	**3,489.7**	**33.4**

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

ت. المصروفات

بلغ إجمالي المصروفات 3,477.6 مليون دينار في عام 2022، حيث بلغت مصروفات المشاريع 189.9 مليون دينار مسجلة انخفاضاً بنسبة 5.0% عن عام 2021. وشكلت المصروفات المتكررة 94.8% من إجمالي المصروفات في عام 2022 مقابل 94.5% في عام 2021. انخفضت المصروفات الطارئة لتمويل جهود الحكومة لمكافحة كوفيد-19 من 111.3 مليون دينار في عام 2021 إلى 69.9 مليون دينار في عام 2022.

جدول 3-2: المصروفات الحكومية المتكررة (2021-2022)

(مليون دينار)

البند	2021	2022	نسبة التغير(%)
القوى العاملة	1,411.1	1,475.8	4.6
الخدمات	222.2	233.9	5.2
المواد الاستهلاكية	129.0	147.8	14.6
الأصول	11.3	16.5	46.7
الصيانة	43.2	41.7	3.5-
التحويلات	391.8	361.0	7.9-
المنح والإعانات	1,048.3	1,130.6	7.9
المصروفات الطارئة	111.3	69.9	37.2-
مجموع المصروفات المتكررة	**3,367.8**	**3,477.6**	**3.3**

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

كما شكلت المصروفات المتكررة على القوى العاملة (التي تتكون بشكل أساسي من الأجور ومساهمات التقاعد) الجزء الأكبر من المصروفات المتكررة. وشكلت مصروفات القوى العاملة في الأعوام 2019 و2020 و2021 42.0% و39.3% و42.1% على التوالي من إجمالي النفقات المتكررة. ووفقاً للأرقام التقديرية لعام 2022، شكلت نفقات القوى العاملة 42.4% من إجمالي النفقات المتكررة.

ث. إصدار أدوات الدين العام

انخفض حجم الدين العام (الأوراق المالية فقط) خلال عام 2022، حيث بلغ 14,072.8 مليون دينار مسجلاً أنخفاض بنسبة 2.4% مقارنة مع نهاية عام 2021. وقد بلغت نسبة الدين العام 104.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022.

رسم بياني 2-1: أدوات الدين العام

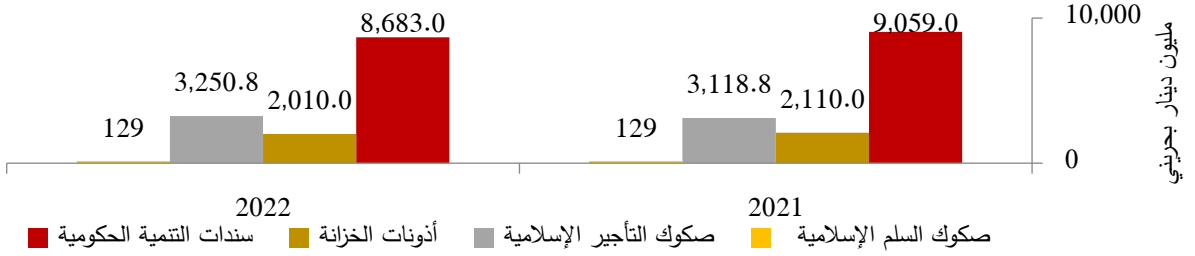

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول 4-2: ملخص أدوات الدين العام

(مليون دينار بحريني)

	2021	2022			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
إجمالي الرصيد القائم	**14,416.8**	**14,566.8**	**14,616.8**	**13,940.8**	**14,072.8**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	113.4	109.2	109.6	104.5	105.5
سندات التنمية الحكومية	9,059.0	9,209.0	9,359.0	8,683.0	8,683.0
أذونات الخزانة	2,110.0	2,110.0	2,010.0	2,010.0	2,010.0
صكوك التأجير الإسلامية	3,118.8	3,118.8	3,118.8	3,118.8	3,250.8
صكوك السلم الإسلامية	129.0	129.0	129.0	129.0	129.0

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

يتم إصدار أذونات الخزانة اسبوعياً بفترة استحقاق ثلاثة شهور كل اسبوع (91 يوم) وأذونات الخزانة التي تصل فترة استحقاقها إلى 6 شهور (182 يوم). وقد بلغ الرصيد الاجمالي لسندات التنمية الحكومية 8,683.0 مليون دينار في عام 2022 مقابل نحو 9,059.0 مليون دينار في عام 2021. وقد بلغ مجموع الرصيد الإجمالي لأذونات الخزانة (على المدى القصير والمدى الطويل) 2,010.0 مليون دينار في 31 ديسمبر 2202، ولم يشهد تغيير كبير مقارنة بالرصيد القائم للفترة نفسها من العام السابق. وقد تم إصدار أذونات جديدة بقيمة 4,320مليون دينار بحريني، وتم استحقاق ما قيمته 4,420 مليون دينار في عام 2021، مما جعل الرصيد القائم 10,693.0 مليون دينار بحريني.

جدول 5-2: ملخص أدوات الدين العام التقليدية

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	سندات التنمية الحكومية[1]/			أذونات الخزانة[2]/			الرصيد القائم
	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	
2018	100.0	638.0	6,963.0	4,370.0	4,420.0	2,110.0	9,073.6
2019	485.0	861.0	7,339.6	4,420.0	4,420.0	2,110.0	9,449.6
2020	920.0	1,202.0	7,621.6	4,490.0	4,490.0	2,110.0	9,731.6
2021	866.6	2,304.0	9,059.0	4,420.0	4,420.0	2,110.0	11,169.0
2022	1,252.0	876.0	8,683.0	4,420.0	4,320.0	2,010.0	10,693.0

1/ سندات التنمية الحكومية تستحق بعد 5 سنوات و30 سنة.

2/ أذونات الخزانة تستحق بعد 91 و182 يوم.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

أما بالنسبة للرصيد الإجمالي للصكوك الإسلامية فقد بلغ 3,347.8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 (جدول 6-5). والجدير بالذكر أن الأدوات الإسلامية تتمثل في صكوك التأجير الإسلامية وصكوك السلم الإسلامية. وتأتي صكوك التأجير الإسلامية في شكل صكوك قصيرة الأجل (صكوك السلم الإسلامية وتصدر بالدينار البحريني أو بالدولار) وصكوك طويلة الأجل (صكوك التأجير الإسلامية وتصدر بالدينار البحريني).

جدول 6-2: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	صكوك التأجير الإسلامية[1]/			صكوك السلم الإسلامية[2]/			الرصيد الاجمالي
	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	
2018	694.0	976.0	2,254.4	516.0	516.0	129.0	2,383.4
2019	475.6	688.0	2,466.8	516.0	516.0	129.0	2,595.8
2020	286.0	1,038.0	3,218.8	516.0	516.0	129.0	3,347.8
2021	600.0	500.0	3,118.0	516.0	516.0	129.0	3,247.8
2022	312.0	444.0	3,250.8	516.0	516.0	129.0	3,379.8

1/ صكوك التأجير الإسلامية لفترات استحقاق 3 و5 و6 سنوات إلى 10 سنوات للدينار البحريني والدولار الأمريكي.

2/ صكوك السلم الإسلامية تستحق بعد 91 يوم.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفعت قيمة صكوك التأجير الإسلامية إلى 3,250.8مليون دينار في ديسمبر 2022 مقارنة مع 3,118.0 مليون دينار في ديسمبر 2021 ويرجع ذلك إلى كمية الصكوك الصادرة (444.0 مليون دينار بحريني) بالإضافة إلى الصكوك المستحقة (312.0 مليون دينار). وقد استمر رصيد صكوك السلم الإسلامية في نفس مستواه عند 129.0 مليون دينار في عام 2022 وقد تم استحقاق نحو516.0 مليون دينار من صكوك السلم الإسلامية المستحقة في عام 2022.

الفصل الثالث: التطورات النقدية

أبرز المؤشرات لعام 2022

عرض النقد ن1	عرض النقد ن2	عرض النقد ن3
3,063.3 مليون دينار	13,984.8 مليون دينار	15,135.4 مليون دينار
ودائع القطاع الخاص	**اسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال**	**اسعار الفائدة على القروض الشخصية**
13,478.3 مليون دينار	%7.26	%6.44

- واصل عرض النقد نموه الايجابي حيث حقق ارتفاعاً في عام 2022، ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد حيث ارتفع بنسبة 1.7%.
- بلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص في عام 2022 (ودائع تحت الطلب وودائع الأجل والتوفير) 13,478.3 مليون دينار بزيادة نسبتها 4.4%.
- ارتفع متوسط سعر الفائدة على قروض قطاع الاعمال من 4.14% إلى 7.26% كما ارتفع متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.26% إلى 6.44% وذلك في نهاية عام 2022.

أ. مقدمة

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2022 بتغيير أسعار الفائدة سبع مرات تماشيا مع الزيادة الحاصلة في الاحتياطي الفيدرالي الامريكي في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم وضمان الاستقرار المالي كالتالي:

- **في 17 مارس 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.00% إلى 1.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 0.75% إلى 1.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 1.50% إلى 1.75%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.25% إلى 2.50%.
- **في 5 مايو 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.25% إلى 1.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.00% إلى 1.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 1.75% إلى 2.50%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.50% إلى 3.00%.
- **في 16 يونيو 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75% إلى 2.50%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50% إلى 2.25% وسعر الفائدة على الودائع

لفترة أربعة أسابيع من 2.50% إلى 3.25%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.00% إلى 3.75%.

- **في 28 يوليو 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 2.50% إلى 3.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.25% إلى 3.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 3.25% إلى 4.00%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.75% إلى 4.50%.
- **في 22 سبتمبر 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 3.25% إلى 4.00%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 3.00% إلى 3.75% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 4.00% إلى 4.75%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.50% إلى 5.25%.
- **في 3 نوفمبر 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 4.00% إلى 4.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 3.75% إلى 4.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 4.75% إلى 5.50%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 5.25% إلى 6.00%.
- **في 15 ديسمبر 2022**، تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 4.75% إلى 5.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 4.50% إلى 5.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 5.50% إلى 6.00%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.00% إلى 6.50%.

ب. تطورات عرض النقد

واصل عرض النقد (ن1، ن2 وn3) نموه الايجابي حيث حقق ارتفاعاً في عام 2022 كما هو موضح في الجدول رقم 1-2 ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد، وارتفع (ن٣) بنسبة 1.7%، أي 251.2 مليون دينار (من 14884.2 مليون دينار في عام 2021 إلى 15135.4 مليون دينار في عام 2022).

انخفض (ن١) بنسبة 5.0% في عام 2022 مقارنة بالنمو الذي شهده في عام 2021 (10.4%). ويعود هذا الانخفاض إلى التراجع الحاصل في مكونات (ن١)، حيث انخفضت ودائع القطاع الخاص (تحت الطلب بالعملات الاجنبية) بنسبة 34.5% كما انخفض النقد المتداول بنسبة 9.2% خلال الفترة نفسها. في حين سجل عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢) نموا بنسبة 3.9% في عام 2022 مقارنة مع 4.9% في عام 2021. وبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص في عام 2022 (ودائع تحت الطلب وودائع الأجل والتوفير) 13478.3 مليون دينار بزيادة نسبتها 4.4% وبلغت حصتها 96.4% من عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢). ويعود السبب الرئيسي لارتفاع معدل نمو عرض النقد إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص (الاجل والتوفير).

جدول 1-3: عرض النقد

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	النقد المتداول (1)	الودائع			1ن 5=(2+1)	2ن 6=(5+3)	3ن 7=(4+6)
		القطاع الخاص		الحكومة (4)			
		تحت الطلب (2)	الأجل والتوفير (3)				
2018	528.1	2,893.9	7,423.3	1,776.8	2,662.1	10,845.3	12,622.1
% نسبة التغير	0.2	2.3	2.5	7.8-	0.0	2.4	0.8
2019	535.1	2,978.5	8,538.6	1,619.7	2,626.9	12,052.2	13,671.9
% نسبة التغير	1.3	2.9	15.0	8.8-	1.3-	11.1	8.3
2020	593.0	3,288.0	8,959.0	1,311.3	2,921.1	12,840.0	14,151.3
% نسبة التغير	10.8	10.4	4.9	19.0-	11.2	6.5	3.5
2021	558.0	3,952.0	8,955.4	1,418.8	3,224.7	13,465.5	14,884.2
% نسبة التغير	5.9-	20.2	0.0	8.2	10.4	4.9	5.2
2022	506.5	3,398.6	10,079.7	1,150.6	3,063.3	13,984.8	15,135.4
% نسبة التغير	9.2-	14.0-	12.6	18.9-	5.0-	3.9	1.7

١/دينار بحريني وودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين غير المصرفيين في مصرف البحرين المركزي ومصارف قطاع التجزئة

٢/الحكومة المركزية، نظام التأمينات الاجتماعية

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 1-3: مكونات عرض النقد

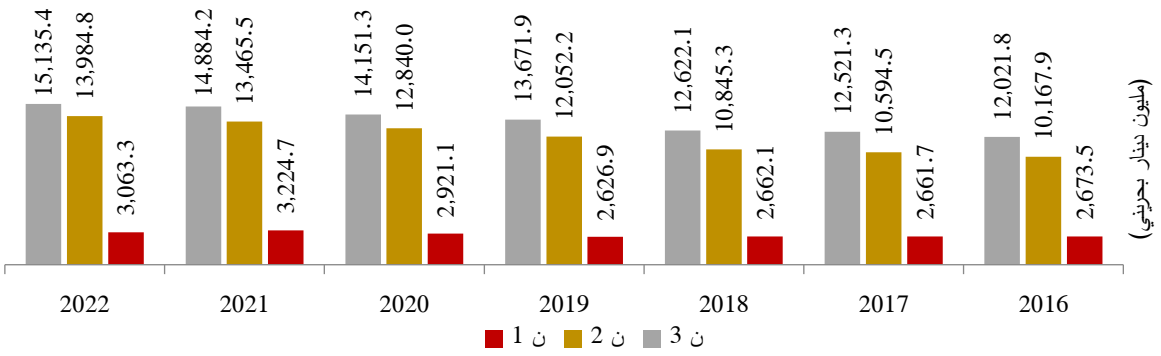

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

كما نما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) خلال عام 2022 ويعزي هذا النمو الي الارتفاع الحاصل في الموجودات المحلية (الحكومة) بمبلغ 1,115.5 مليون دينار في عام 2022 مقابل 287.7 مليون دينار في عام 2021. في حين انخفض صافي الموجودات الاجنبية في (مصارف قطاع التجزئة ومصرف البحرين المركزي) بمبلغ 1,105.6 مليون دينار و67.0 مليون دينار على التوالي.

رسم بياني 2-3: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد(ن3) – التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية

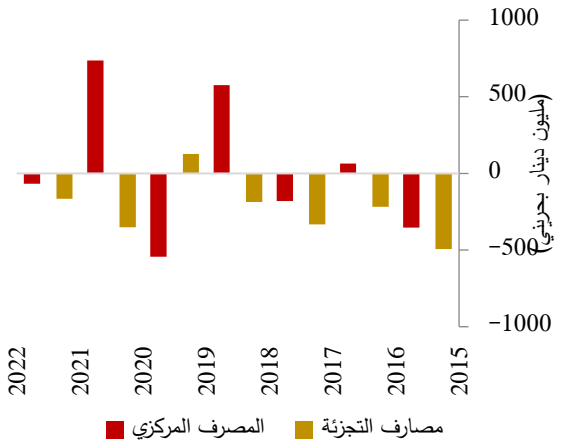

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 3-3: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد (ن3)– التغييرات في الموجودات المحلية

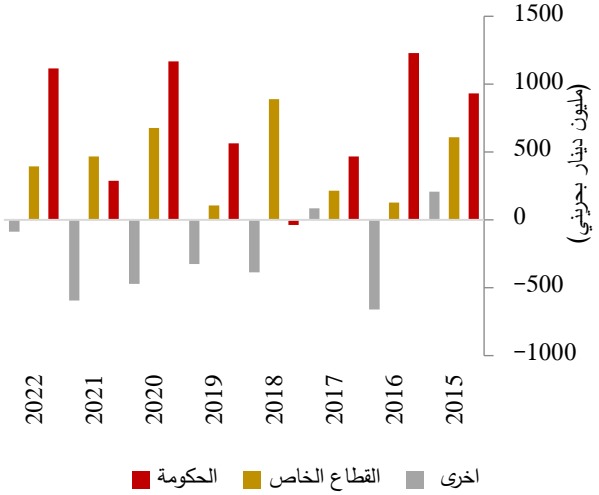

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويظهر تقسيم الودائع المصرفية بأن ودائع الأجل والتوفير حظيت على أكبر حصة من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) على مدى الاعوام الاربع الماضية، حيث بلغت حصتها 66.6% في عام 2022 و60.2% في عام 2021. وبلغت ودائع الأجل والتوفير ما قيمته 10,079.7 مليون دينار في عام 2022 مقارنة مع 8,955.4 مليون دينار في عام 2021 (الجدول 2–3). أما بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، فقد ارتفعت حصتها من عرض النقد بمفهومه الواسع لتصل الى 22.5% في 2022.

جدول 2-3: مكونات عرض النقد (ن3)

(كنسبة من عرض النقد ن3)

التفاصيل	2018	2019	2020	2021	2022
النقد المتداول	4.2	3.9	4.2	3.7	3.3
ودائع تحت الطلب	22.9	21.8	23.2	26.6	22.5
ودائع الأجل والتوفير	58.8	62.5	63.3	60.2	66.6
ودائع الحكومة	14.1	11.8	9.3	9.5	7.6

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويتضح من تفصيل ودائع القطاع الخاص (مصارف قطاع التجزئة فقط)، أن الزيادة في ودائع الاجل والتوفير كانت السبب الرئيسي لنمو عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن2). ارتفعت ودائع الاجل بالدينار البحريني والعملات الأجنبية في عام 2022 بمقدار 765.3 مليون دينار و634.5 مليون دينار لتصل إلى 4,264.6 مليون دينار و2,221.0 مليون دينار على التوالي. بالمقابل، انخفضت ودائع التوفير وودائع تحت الطلب بالدينار البحريني والعملات الاجنبية للفترة نفسها.

رسم بياني 4-3: انواع الودائع

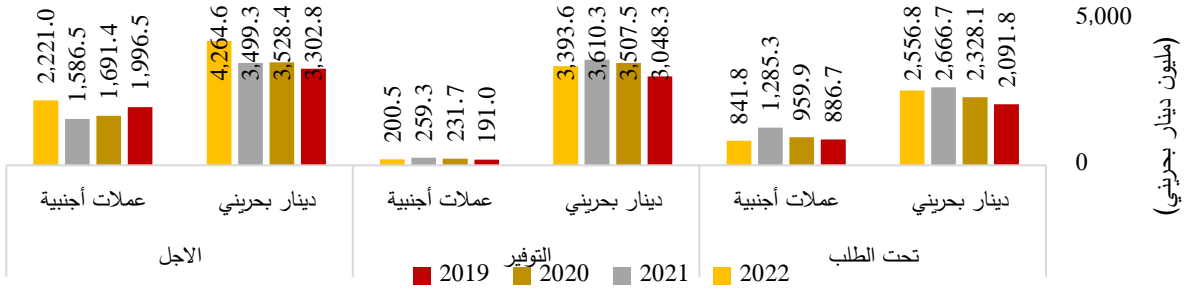

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول 3-3: ودائع القطاع الخاص حسب العملات

(مليون دينار بحريني)

الودائع	2021	2022	نسبة التغير (%)
تحت الطلب			
دينار بحريني	2,666.7	2,556.8	4.1-
عملات أجنبية	1,285.3	841.8	34.5-
التوفير			
دينار بحريني	3,610.3	3,393.6	6.0-
عملات أجنبية	259.3	200.5	22.7-
الأجل			
دينار بحريني	3,499.3	4,264.6	21.9
عملات أجنبية	1,586.5	2221.0	40.0
المجموع	**12,907.4**	**13,478.3**	**4.4**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. أسعار الفائدة المحلية

ارتفع متوسط سعر الفائدة لمصارف قطاع التجزئة بشكل طفيف على الودائع طويلة الأجل (3-12 شهر) من 0.88% في نهاية الفصل الأول من عام 2022 إلى 2.50% في نهاية العام نفسه. وبالمثل ارتفع متوسط سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (أقل من 3 شهور) من 0.61% إلى 2.10% للفترة نفسها (رسم بياني4-3). وانخفضت اسعار الفائدة على ودائع التوفير إلى 0.14% خلال عام 2022.

رسم بياني 5-3: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة

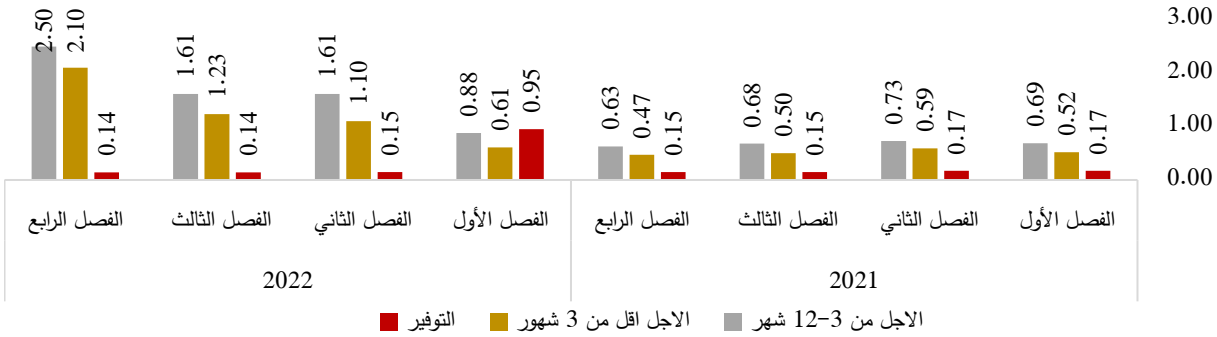

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

أما بالنسبة إلى أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة من 4.14% في عام 2021 إلى 7.26% في نهاية عام 2022 (جدول 4-3). ويعود ذلك الارتفاع الى ارتفاع أسعار الفائدة على جميع القطاعات مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت أسعار الفائدة لقروض قطاع "الانشاء والتعمير" من 3.71% في عام 2021 الى 9.05% في عام 2022. وارتفعت أسعار الفائدة لقروض "الصناعة" و "التجارة" من 3.13% و4.84% الى 8.22% و 8.68% على التوالي خلال الفترة نفسها.

جدول 4-3: أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال

(النسبة المئوية)

القطاع	2021	2022			
		الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الإنشاء والتعمير	3.71	5.38	5.15	5.62	9.05
الصناعة	3.13	5.54	4.67	6.06	8.22
التجارة	4.84	4.72	5.87	7.35	8.68
أخرى 1/	4.82	3.82	5.60	5.49	6.94
مجموع قطاع الأعمال 2/	**4.14**	**4.20**	**5.49**	**5.83**	**7.26**

1/ يشمل القطاع المالي (غير المصرفي) والخدمات الأخرى.

2/ لا يشمل السحب على المكشوف.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

بالمثل، ارتفع متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.26% في نهاية عام 2021 إلى 6.44% في نهاية عام 2022 (جدول 5-3). ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان "الراتب" و "العقار" من 4.12% و4.77% إلى 7.11% و6.18% على التوالي خلال نفس الفترة. كما ارتفعت اسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان المركبة لتصل إلى 4.92% خلال الفترة ذاتها.

جدول 5-3: أسعار الفائدة على القروض الشخصية

نوع الإقراض الشخصي	2021	2022			
		الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
بضمان:					
العقار	4.77	4.90	5.07	5.48	6.18
المركبة	4.71	4.94	4.69	4.40	4.92
الودائع	2.88	1.94	1.79	2.47	2.79
الراتب	4.12	4.30	4.91	5.29	7.11
بدون ضمان:					
أخرى	21.19	21.53	21.25	21.01	0.50
المجموع1/	**4.26**	**4.58**	**4.96**	**5.29**	**6.44**
بطاقات الائتمان	20.99	21.01	20.88	20.96	21.23

1/ يشمل القروض الشخصية الأخرى.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 3-6: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال

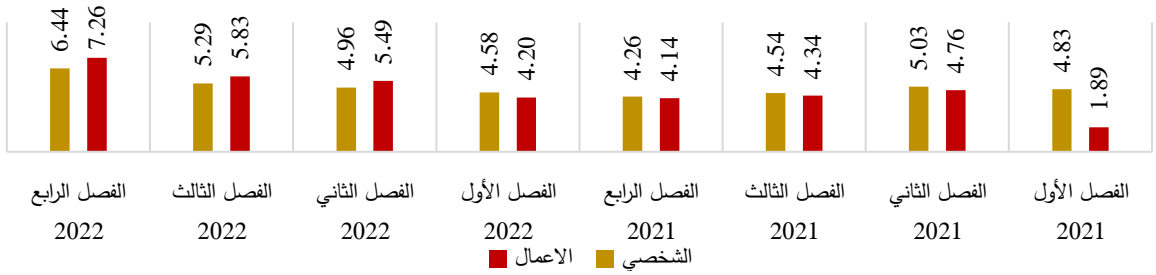

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل (3 شهور) بين المصارف من 1.52% في نهاية عام 2021 إلى 6.14% في نهاية عام 2022. كما ارتفعت متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل (6 شهور) بين المصارف من 1.62% في نهاية عام 2021 إلى 6.27% في نهاية عام 2022.

رسم بياني 3-7: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف

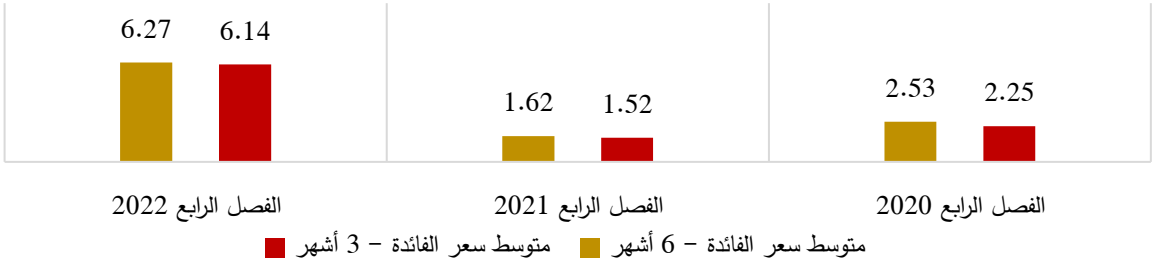

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ث. تطورات أسعار الصرف

يوضح الرسم البياني 3-8 ارتفاع سعر صرف الدينار البحريني مقابل جميع العملات الرئيسية خلال عام 2022. وكان أعلى ارتفاع مقابل الجنيه الاسترليني من 0.51 دينار لكل جنيه إلى 045. دينار، يليه اليورو حيث بلغ 0.40 دينار لكل يورو. في حين استقر سعر صرف الدينار مقابل جميع عملات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة نفسها.

رسم بياني 3-8: أسعار صرف الدينار البحريني

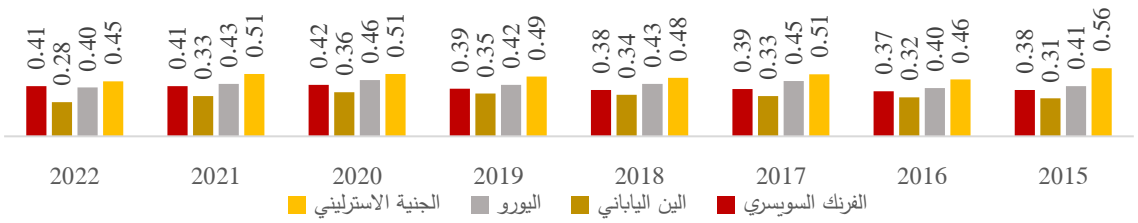

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

كما يجب التأكيد على أن السياسة النقدية التي يتبعها مصرف البحرين المركزي تتمحور حول تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث تم اتباع هذه السياسة منذ فترة طويلة بهدف الحفاظ على استقرار وانتظام المعاملات المالية الخارجية بسلاسة وشفافية بما يعزز الثقة في النظام المصرفي والمعاملات بالدينار في السوق المحلية.

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي

أبرز المؤشرات لعام 2022

مجموع التراخيص	الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي	مصارف قطاع التجزئة
364	224.1 بليون دولار	38.2 بليون دينار
مصارف قطاع الجملة	**التسهيلات الائتمانية**	**صناديق الاستثمار**
122.4 بليون دولار	11,298.1 مليون دينار	11,567.5 مليون دولار

- بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين 364 في نهاية عام 2022 مقارنه مع 360 في نهاية عام 2021.
- بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي 224.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 217.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، اي بارتفاع وقدره 6.6 بليون دولار أمريكي وبنسبة 3.0%.
- ارتفع إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة ليصل 38.2 بليون دينار وذلك في نهاية عام 2022 بارتفاع وقدره 873.4 مليون دينار أي بنسبة 2.3% مقارنة بنهاية عام 2021.
- ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة بنسبة 3.6% لتصل إلى 122.4 بليون دولار أمريكي مقابل 118.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021.
- حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين 11,298.1 مليون دينار في نهاية عام بارتفاع ونسبته 3.6%.

أ. مقدمة

بهدف ضمان الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي والمالي في مملكة البحرين، واصل مصرف البحرين المركزي في المراقبة الاستباقية والإشراف على المخاطر للمصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بهدف ضمان حماية مصالح المستهلكين. وتم إيقاف التدابير في يوليو 2022 والتي تضمنت تأجيل القروض، تخفيف معايير الخسائر الائتمانية المتوقعة، ودعم السيولة للمؤسسات المالية. بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين 364 في نهاية عام 2022 مقارنه مع 360 في نهاية عام 2021. ويتكون النظام المصرفي في مملكة البحرين من 86 مصرف مصنف على النحو الاتي:

- 30 مصرف تجزئة (تشمل 6 مصارف إسلامية) منها 13 مصرفاً محلياً، و17 فرعاً لمصارف أجنبية.
- 56 مصرف جملة (تشمل 8 مصارف إسلامية).

كما توجد 278 مؤسسة مالية غير مصرفية عاملة في المملكة، تتمثل في شركات الاستثمار، شركات التأمين (تشمل التكافل)، التراخيص المتخصصة، وأسواق رأس المال.

ب. النظام المالي

لم يطرأ تغيير كبير في عدد المصارف خلال عام 2022 في حين ارتفع عدد التراخيص المتخصصة ولم تطرأ أي تغيرات على الإطار القانوني لتراخيص معظم المصارف والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين.

جدول 1-4: عدد المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي

نوع الترخيص	2021	2022
مصارف قطاع التجزئة	**30**	**30**
– إسلامية	6	6
– تقليدية	24	24
مصارف قطاع الجملة	**59**	**56**
– إسلامية	10	8
– تقليدية	49	48
شركات التامين	**131**	**130**
شركات أعمال استثمارية	**49**	**49**
تراخيص متخصصة	**83**	**90**
محلات الصرافة	18	18
تقديم الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية	3	4
مسجلو الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية	0	0
شركات التمويل	5	7
مكاتب التمثيل	15	14
– مصارف إسلامية	0	0
– مصارف تقليدية	9	8
– اعمال استثمارية	4	4
– التأمين	2	2
مؤسسات التمويل متناهي الصغر	2	2
أمناء العهد المالية	4	4
الشركات (المؤسسات) المساندة للقطاع المالي	31	36
– إسلامية	1	1
– تقليدية	23	29
– التأمين	7	6
جمعيات	4	4
هيئة مهنية مسجلة	1	1
اسواق رأس المال	**8**	**9**
الأسواق المالية المرخص لها للتداول في الأوراق والأدوات المالية	1	1
مؤسسات وغرف التسوية والتقاص والإيداع والحفظ المركزي	1	1
وسطاء الاوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملاءهم	2	2
وسطاء التسوية والتقاص والايداع المركزي	0	0
وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حسابات عملائهم	2	2
الأصول المشفرة	2	3
المجموع	**360**	**364**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقام مصرف البحرين المركزي في عام 2022 بإصدار أربع عشرة ترخيص مقارنة مع أربعة تراخيص في عام 2021. وكانت معظم التراخيص الممنوحة مدرجة تحت التراخيص المتخصصة.

رسم بياني 1-4: التراخيص الجديدة والمصدرة (2021-2022)

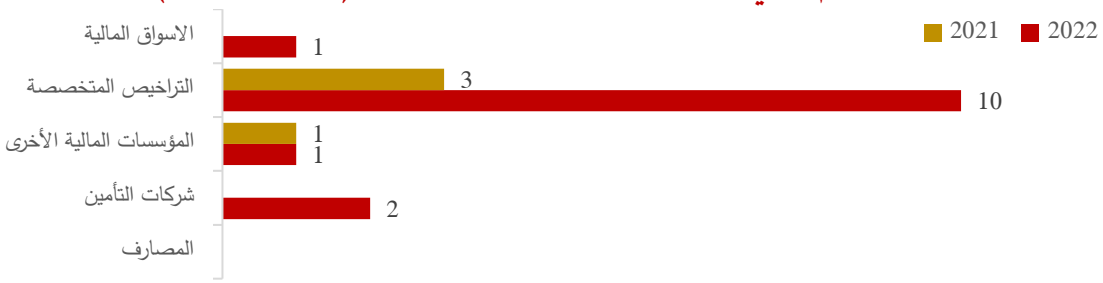

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. المسح السنوي للقوى البشرية في القطاع المالي

أظهر مسح العاملين السنوي الذي أجراه مصرف البحرين المركزي لهذا العام ارتفاعاً في إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) ليصل إلى14,124 موظف/ موظفة مقابل 13,697 موظف/ موظفة في نهاية عام 2021. وارتفع عدد العاملين في قطاع المصارف (مصارف قطاع التجزئة وقطاع الجملة والمكاتب التمثيلية) ليصل إلى 7,080 موظف/موظفة في نهاية عام 2022 مقابل 6,865 في نهاية عام 2021 أي ارتفاع بنسبة 3.1%. ويمثل عدد العاملين البحرينيين نسبة 69.0% من إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي في عام2022 (الرسم البياني 2-4).

جدول 2-4: عدد العاملين في القطاع المالي 2022

القطاعات	البحرينيون		غير البحرينيين		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
القطاع المصرفي	**3,293**	**2,180**	**1,348**	**259**	**7,080**
مصارف قطاع التجزئة	2,688	1,732	602	150	5,172
مصارف قطاع الجملة	602	448	731	103	1,884
مكاتب التمثيل	3	0	15	6	24
القطاع المالي غير المصرفي	**2,384**	**1,407**	**2,105**	**667**	**6,563**
شركات التأمين	659	395	280	88	1,422
شركات خدمات التأمين المساندة	224	201	277	132	834
تراخيص متخصصة*	1,158	591	1,311	387	3,447
ومنها: محلات الصرافة	209	72	859	275	1,415
شركات التمويل/مؤسسات التمويل متناهي الصغر	449	292	106	27	874
وسطاء سوق رأس المال	96	75	14	10	195
شركات أعمال استثمارية	247	145	223	50	665
المؤسسات الأخرى**	**210**	**234**	**22**	**15**	**481**
المجموع	**5,887**	**3,821**	**3,475**	**941**	**14,124**

** تشمل توفير أنظمة الدفع للقطاع المالي، أمناء العهد المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية.*

*** تشمل مصرف البحرين المركزي ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 2-4: العاملون البحرينيين وغير البحرينيين في القطاع المالي2022

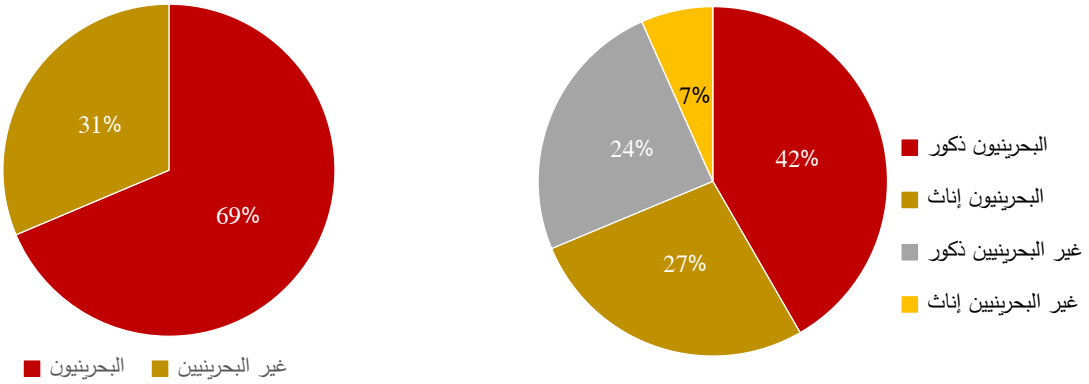

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع عدد العاملين بمصارف قطاع التجزئة بنسبة 1.7% كذلك ارتفع عدد العاملين بمصارف قطاع الجملة بنسبة 7.7% في عام 2022 مقارنة بعام 2021. أما بالنسبة إلى العاملين في القطاع المالي غير المصرفي فارتفع إجمالي عدد العاملين إلى6,563 موظف/موظفة في نهاية عام 2022 من 6,349 في عام 2021 ويمثل البحرينيون نسبة 57.8% من إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي. ويشير الرسم البياني 3-3 إلى نسب العمالة في كافة القطاعات المالية.

رسم بياني 3-4: العاملون في القطاع المصرفي والغير مصرفي 2022

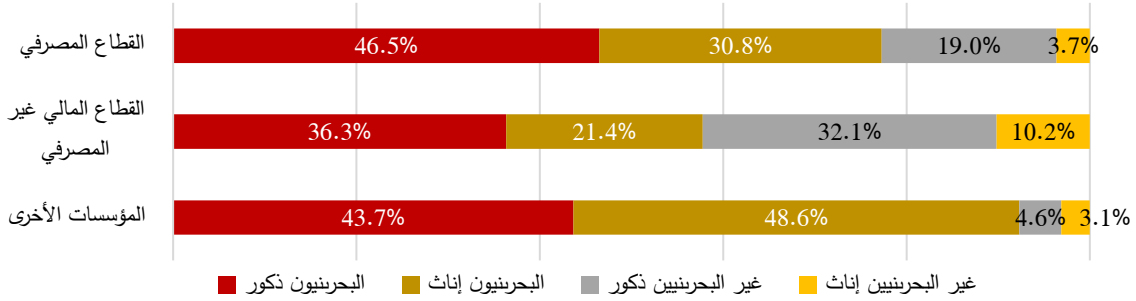

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ث. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية منها والإسلامية) 224.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 217.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، اي بارتفاع وقدره 6.6 بليون دولار أمريكي وبنسبة 3.0%. وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة 54.6% ومصارف قطاع التجزئة 45.4% من إجمالي الميزانية.

رسم بياني 4-4: إجمالي موجودات القطاع المصرفي – التجزئة والجملة (بليون دولار أمريكي)

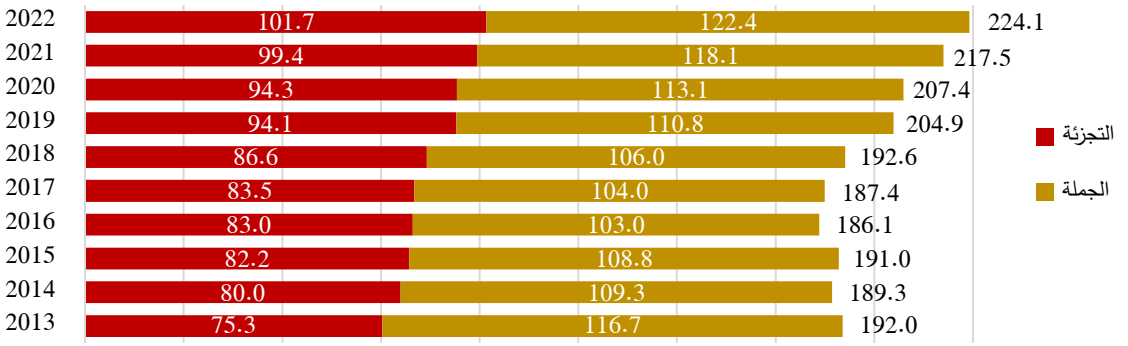

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول 3-4: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

(بليون دولار أمريكي)

البند	2021	2022	نسبة التغير %
مصارف قطاع التجزئة	99.4	101.7	2.3
مصارف قطاع الجملة	118.1	122.4	3.6
المجموع	**217.5**	**224.1**	**3.0**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وارتفعت الموجودات المحلية للمصارف حيث بلغت 81.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 76.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بارتفاع قدره 5.3 بليون دولار أمريكي (7.0%) ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في موجودات القطاع المصرفي بنسبة 17.6% والقطاع الخاص غير المصرفي بنسبة 1.8%. في حين بلغت الموجودات الأجنبية 142.7 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 141.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، وذلك بارتفاع وقدره 1.3 بليون دولار أمريكي (0.9%).

رسم بياني 5-4: الموجودات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي

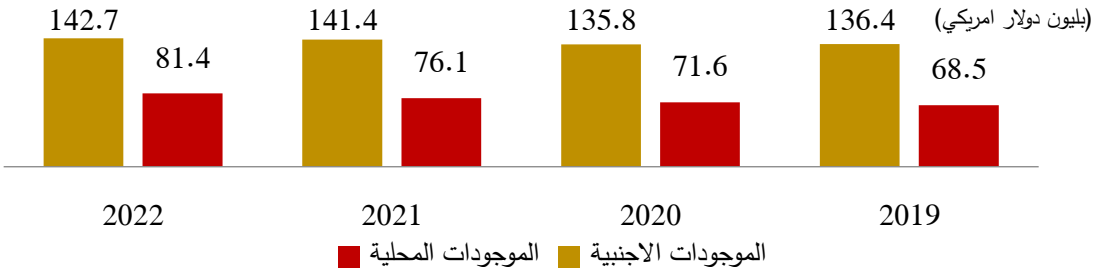

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفعت المطلوبات المحلية إلى 72.3 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 68.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بارتفاع وقدره 3.9 بليون دولار أمريكي (5.7%) ويعزى الارتفاع الحاصل إلى ارتفاع مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة 6.9%. كما ارتفعت المطلوبات الأجنبية في نهاية عام 2022 بمقدار 2.6 بليون دولار أمريكي 1.8% لتصل إلى 151.8 بليون دولار أمريكي مقابل 149.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021.

رسم بياني 4-6: المطلوبات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي

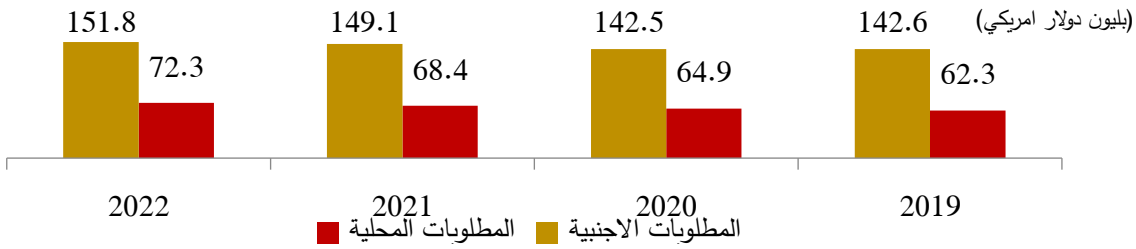

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

مصارف قطاع التجزئة

ارتفع إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة (شامل الموجودات الأجنبية) ليصل 38,247.4 مليون دينار وذلك في نهاية عام 2022، أي بارتفاع وقدره 873.4 مليون دينار أي بنسبة 2.3% مقارنة بنهاية عام 2021 (جدول 4-4). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الموجودات المحلية حيث ارتفعت بنسبة 7.9% من 22,126.2 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 23,882.4 مليون دينار في نهاية عام 2022.

ويعزى ارتفاع إجمالي الموجودات المحلية إلى ارتفاع موجودات المصرف المركزي بقيمة 1,296.7 مليون دينار من 1,748.0 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 3,044.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بنسبة وقدرها 74.2%. كما ارتفعت موجودات القطاع الخاص (غير المصارف) بمقدار 394.3 مليون دينار بحريني 3.5%، أي من 11,111.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 11,505.4 مليون دينار في نهاية عام 2022. كذلك، ارتفعت قروض الحكومة بقيمة 175.4 مليون دينار 38.6% من 454.4 ميلون دينار في نهاية عام 2021 إلى 629.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

جدول 4-4: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–الموجودات

(مليون دينار بحريني)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	**22,126.2**	**23,882.4**	**1,756.2**	**7.9**
نقداً	146.0	177.9	31.9	21.8
مصرف البحرين المركزي	1,748.0	3,044.7	1,296.7	74.2
المصارف[1/]	1,919.9	1,542.3	377.6–	19.7–
القطاع الخاص (غير المصارف)[2/]	11,111.1	11,505.4	394.3	3.5
الحكومة:				
القروض	454.4	629.8	175.4	38.6
السندات	5,825.0	5,789.1	35.9–	0.6–
أخرى	921.8	1,193.2	271.4	29.4
الموجودات الأجنبية	**15,247.8**	**14,365.0**	**882.8–**	**5.8–**
مجموع الموجودات	**37,374.0**	**38,247.4**	**873.4**	**2.3**

1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

2/ القروض والسندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

كما سجل إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة 3.2% حيث بلغ 21,282.9 مليون دينار في نهاية عام 2022 من 20,632.2 مليون دينار في نهاية عام 2021. والجدير بالذكر، أن معظم الارتفاع في المطلوبات المحلية كان في مطلوبات القطاع الخاص (غير المصارف)، حيث ارتفعت بمقدار 573.9 مليون دينار 4.4% ومطلوبات المصارف حيث ارتفعت بمقدار 215.8 مليون دينار (14.0%). وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما في ذلك رأس المال والاحتياطي) ليصل إلى 16,964.5 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي ارتفاع بنسبة 1.3% عن 16,741.8 مليون دينار في نهاية عام 2021.

جدول 5-4: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–المطلوبات

(مليون دينار بحريني)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	**20,632.2**	**21,282.9**	**650.7**	**3.2**
مصرف البحرين المركزي	129.4	89.3	40.1-	31.0-
المصارف	1,542.6	1,758.4	215.8	14.0
القطاع الخاص (غير المصارف)1/	12,938.1	13,512.0	573.9	4.4
الحكومة1/	1,704.4	1,652.7	51.7-	3.0-
أخرى	738.1	835.7	97.6	13.2
رأس المال والاحتياطي	3,579.6	3,434.8	144.8-	4.0-
المطلوبات الأجنبية2/	**16,741.8**	**16,964.5**	**222.7**	**1.3**
مجموع المطلوبات	**37,374.0**	**38,247.4**	**873.4**	**2.3**

1/ يشمل بعض المطلوبات (غير الودائع).

2/ يشمل رأس المال والاحتياطي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد تركزت موجودات مصارف قطاع التجزئة بشكل أساسي في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. ارتفع نصيب البحرين من الموجودات من 59.2% إلى 62.4% خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2022. كما ارتفع نصيب الدول الأمريكية وأوروبا الغربية ليصل إلى 5.6% و5.3% على التوالي. في حين انخفض نصيب دول مجلس التعاون من إجمالي الموجودات من 23.7% إلى 19.6% خلال الفترة نفسها. كما انخفض نصيب الدول العربية الأخرى ودول آسيا من إجمالي الموجودات ليصل إلى 2.6% و3.6% على التوالي خلال الفترة نفسها (جدول 6-4).

جدول 6-4: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات

(مليون دينار بحريني)

البند	2021		2022	
	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات
مملكة البحرين	22,126.2	20,632.2	23,882.4	21,282.9
دول مجلس التعاون	8,841.7	10,438.9	7,478.6	9,819.6
الدول العربية الأخرى	1,049.9	1,204.0	979.3	1,187.1
الدول الأمريكية	1,549.5	1,035.9	2,154.9	751.8
أوروبا الغربية	1,560.6	2,432.2	2,035.4	2,786.0
آسيا	1,910.2	1,328.0	1,382.8	2,081.2
أخرى	335.9	302.8	334.0	338.8
المجموع	**37,374.0**	**37,374.0**	**38,247.4**	**38,247.4**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من 2021 إلى 2022 أن نصيب مملكة البحرين بلغ 55.6%، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها دول مجلس التعاون ودول أوروبا بنسبة 25.7% و7.3% على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2022. ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام 2022 إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدولار الأمريكي بنسبة 42.1%. وقد شكل الدينار البحريني ما نسبته 48.4% من إجمالي الموجودات وشكلت عملات دول مجلس التعاون واليورو ما نسبته 5.8% و2.1% على التوالي من إجمالي الموجودات (رسم بياني 7-4). وسجل الدولار الأمريكي40.3% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2022. كما شكل الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون ما نسبته 47.9% و7.3% على التوالي من إجمالي المطلوبات (رسم بياني 8-4).

رسم بياني 7-4: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2022

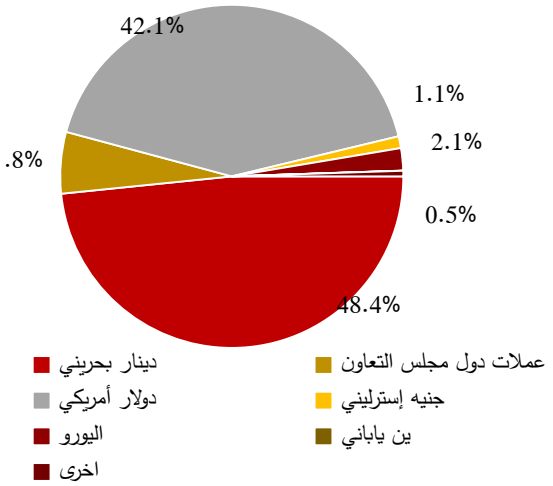

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 8-4: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2022

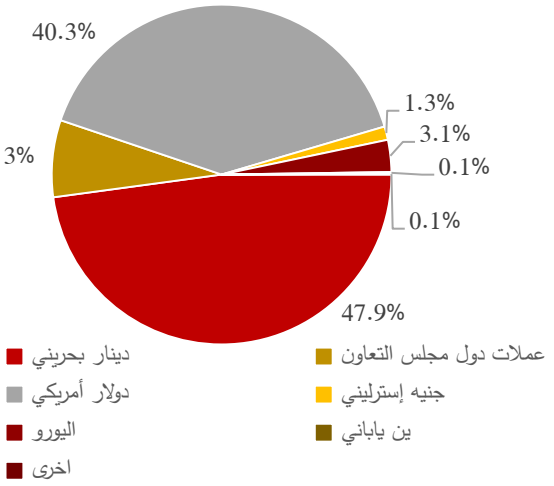

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية لمصارف التجزئة، فقد بلغ إجمالي الأصول 2,098.0 مليون دينار في عام 2022 بإرتفاع نسبته 34.6% مقارنة بمستوى الأصول في عام 2021. وبالمثل، ارتفع إجمالي المطلوبات للنوافذ الإسلامية بنسبة 40.9% في عام 2022 لتصل إلى 1,970.1 مليون دينار.

جدول 7-4: موجودات ومطلوبات النوافذ الإسلامية لمصارف قطاع التجزئة

(مليون دينار بحريني)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
الموجودات	**1,558.7**	**2,098.0**	**539.3**	**34.6**
الموجودات المحلية	1,152.1	1,688.6	536.5	46.6
الموجودات الأجنبية	406.6	409.4	2.8	0.7
نسبة الموجودات من مجموع موجودات مصارف قطاع التجزئة	**%4.1**	**%5.5**		
المطلوبات	**1,397.9**	**1,970.1**	**572.2**	**40.9**
المطلوبات المحلية	737.0	758.9	21.9	3.0
المطلوبات الأجنبية	660.9	1,211.2	551.3	83.3
نسبة المطلوبات من مجموع مطلوبات مصارف قطاع التجزئة	**%3.7**	**%5.2**		

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ودائع مصارف قطاع التجزئة

وبالنسبة إلى ودائع مصارف قطاع التجزئة فقد ارتفعت لتصل إلى 19,003.7 مليون دينار مع نهاية عام 2022 مقابل 18,704.2 مليون دينار مع نهاية عام 2021 أي بارتفاع وقدره 1.6% (الرسم البياني 9-4).

رسم بياني 9-4: ودائع مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

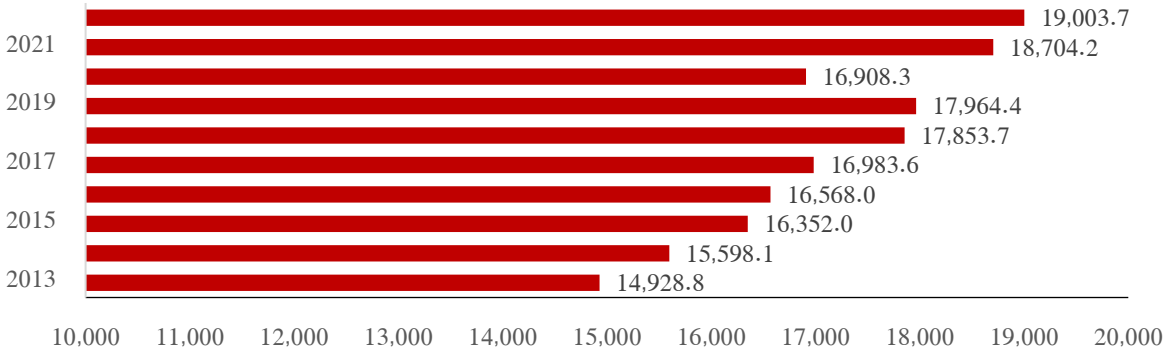

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الائتمان المحلي

حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً في جميع القطاعات الاقتصادية العاملة في مملكة البحرين، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة 11,298.1 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقابل 10,906.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 أي ارتفاع ونسبته 3.6% (رسم بياني 10-4).

رسم بياني 10-4: الائتمان المحلي حسب القطاعات

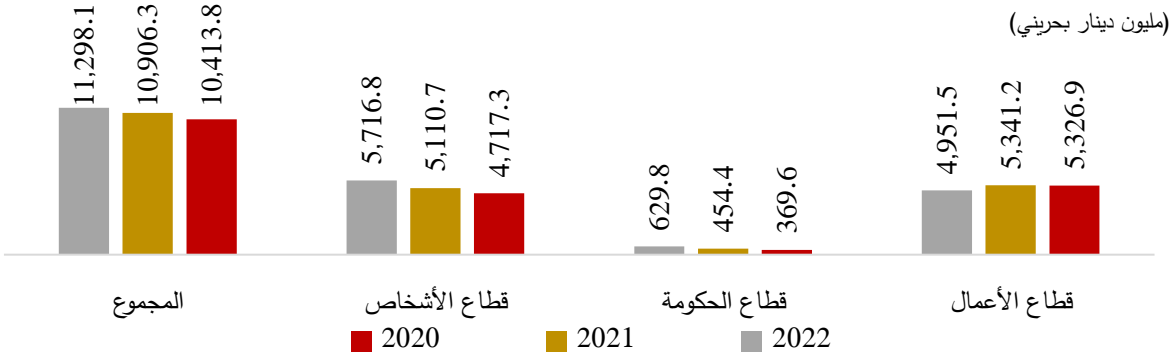

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

كما بلغ إجمالي الائتمان المقدم للقطاعات المحلية 11298.1 مليون دينار ما نسبته 67.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة بنسبة 73.8% في عام 2021.

جدول 8-4: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة1/

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	2020		2021		2022	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
قطاع الأعمال	5,326.9	%51.2	5,341.2	%49.0	4,951.5	%43.8
قطاع الحكومة	369.6	%3.5	454.4	%4.2	629.8	%5.6
قطاع الأفراد	4,717.3	%45.3	5,110.7	%46.8	5,716.8	%50.6
المجموع	**10,413.8**	**%100**	**10,906.3**	**%100**	**11,298.1**	**%100**

1/ لا يشمل السندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 11-4: الرصيد القائم للائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

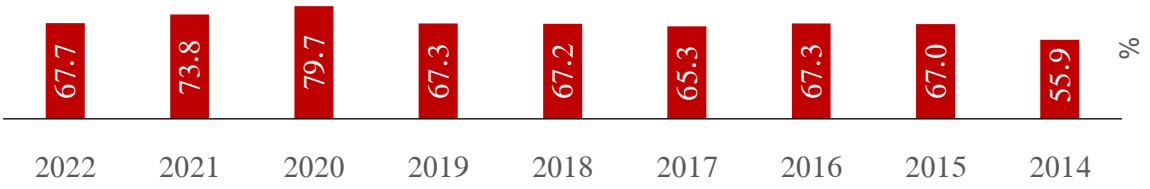

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وانخفضت تسهيلات القطاع الخاص (الأعمال) من 5341.2 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 4951.5 مليون دينار في نهاية عام 2022. وانخفض نصيب قروض قطاع الأعمال من إجمالي التسهيلات الائتمانية من 49.0% في عام 2021 إلى 43.8% في هذا العام، تماشياً مع زيادة القيمة في قطاع الأشخاص والحكومة. ارتفعت تسهيلات القطاع الخاص (الأشخاص) من 5110.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 5716.8 مليون دينار في نهاية عام 2022 وقد شكلت قروض قطاع الأشخاص نسبة 50.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2022 مقارنة ب 46.8% في العام الماضي. وشهدت القروض الشخصية ارتفاعاً في أغلب الفصول خلال عام 2022، مما يدل على أن القروض المقدمة إلى الأسر والافراد في توسع. ووصل نصيب القطاع الخاص (مجموع الأعمال والأشخاص) من إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى 94.4% في نهاية عام 2022.

وقد شكلت قروض الإنشاء والتعمير النسبة الأكبر من قروض قطاع الأعمال خلال الفصل الرابع من عام 2022 حيث بلغت 33.4%، في حين شكلت قروض الصناعة نسبة 24.7% للفترة نفسها.

وقد مثلت القروض بضمان العقار النسبة الأكبر من قروض قطاع الأفراد خلال عام 2022، حيث بلغت 48.3% في نهاية العام في حين مثلت القروض بضمان الراتب 33.5% من إجمالي القروض لقطاع الأشخاص. وشكلت القروض بضمان العقار وبضمان الراتب مجتمعة نسبة 81.8% من إجمالي قروض قطاع الأشخاص في نهاية عام 2022.

جدول 9-4: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	2022*							
	الفصل الأول		الفصل الثاني		الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الصناعة	1272.9	24.9	1239.0	24.3	1270.8	24.3	1221.3	24.7
المناجم والمحاجر	78.0	1.5	123.5	2.4	126.7	2.4	145.1	2.9
الزراعة وصيد الأسماك والألبان	14.0	0.3	15.0	0.3	15.4	0.3	16.6	0.3
الإنشاء والتعمير	1744.7	34.1	1689.4	33.1	1758.0	33.7	1651.7	33.4
التجارة	914.4	17.9	900.4	17.6	867.0	16.6	814.0	16.4
القطاع المالي (غير المصارف)	171.8	3.4	162.9	3.2	172.8	3.3	169.2	3.4
قطاعات أخرى، ومنها:	915.3	17.9	978.1	19.1	1012.3	19.4	933.6	18.9
النقل والاتصالات	157.9	3.1	156.8	3.1	149.3	2.9	144.7	2.9
الفنادق والمطاعم	172.5	3.4	171.0	3.3	169.3	3.2	161.4	3.3
مجموع قروض الأعمال	**5111.1**	**100**	**5108.3**	**100**	**5223.0**	**100**	**4951.5**	**100**

** النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول 10-4: الائتمان المحلي لقطاع الأفراد

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	2022*							
	الفصل الأول		الفصل الثاني		الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
بضمان:								
العقار	2644.9	47.7	2688.1	47.6	2724.0	48.0	2760.8	48.3
المركبة	104.6	1.9	109.4	2.0	106.2	1.9	106.6	1.9
الودائع	133.3	2.4	128.7	2.3	133.3	2.3	129.4	2.3
الراتب	1966.9	35.5	2011.6	35.6	1984.4	34.9	1915.0	33.5
الائتمان	98.3	1.8	101.8	1.8	106.7	1.9	84.2	1.4
أخرى	592.2	10.7	604.7	10.7	625.4	11.0	720.8	12.6
المجموع	**5540.2**	**100**	**5644.3**	**100**	**5680.0**	**100**	**5716.8**	**100**

** النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

1. مصارف قطاع الجملة

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة في عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021. حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 3.6% ليصل إلى 122,372.8 مليون دولار أمريكي مقابل 118,102.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 (جدول 11-4).

ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي الموجودات الاجنبية بنسبة 3.6% خلال الفترة نفسها، من 100,870.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 104,453.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022. ويعزى

ذلك إلى الارتفاع الحاصل في موجودات المصارف وموجودات المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بنسبة 21.1% و5.0% على التوالي.

وبالمثل، ارتفعت الموجودات المحلية بنسبة 4.0% لتصل إلى 17,918.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 17,232.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع موجودات قطاع المصارف بنسبة 8.0% لتصل إلى 8,329.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022. في حين انخفضت موجودات الحكومة المحلية بنسبة 21.2% وكذلك انخفضت موجودات القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة 9.1% لتصل إلى 4,236.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها.

جدول 11-4: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	**17,232.3**	**17,918.9**	**686.6**	**4.0**
المصارف 1/	7,715.4	8329.5	614.1	8.0
القطاع الخاص (غير المصارف)2/	4,658.8	4236.6	422.2-	9.1-
الحكومة2/	2,995.7	2360.5	635.2-	21.2-
أخرى	1,862.4	2992.3	1,129.9	60.7
مجموع الموجودات الأجنبية	**100,870.4**	**104,453.9**	**3,583.5**	**3.6**
المصارف	9,475.2	11,476.2	2,001.0	21.1
غير المصارف	41,373.6	40,413.1	960.5-	2.3-
السندات	18,324.1	18,698.0	373.9	2.0
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	26,048.8	27,349.0	1,300.2	5.0
أخرى	5,648.7	6,517.6	868.9	15.4
مجموع الموجودات	**118,102.7**	**122,372.8**	**4,270.1**	**3.6**

1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

2/ يشمل السندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفعت المطلوبات بسبب زيادة في المطلوبات المحلية بنسبة 16.6% من 13,487.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 15,729.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 (جدول 8-4). ويعود هذا الارتفاع في المطلوبات المحلية إلى ارتفاع مطلوبات القطاع الخاص بقيمة 909.3 مليون دولار امريكي أي بنسبة 92.8%. في حين انخفضت مطلوبات قطاع المصارف بقيمة 745.6 مليون دولار امريكي أي بنسبة 10.0%. كما ارتفعت المطلوبات الاجنبية بنسبة 1.9% لتصل إلى 106,643.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 بسبب ارتفاع مطلوبات القطاع غير المصارف والمكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بنسبة 18.5% و3.2% على التوالي خلال نفس الفترة.

جدول 12-4: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	**13,487.8**	**15,729.6**	**2,241.8**	**16.6**
المصارف[1/]	7,446.8	6,701.2	745.6-	10.0-
القطاع الخاص (غير المصارف)	979.9	1,889.2	909.3	92.8
الحكومة	275.0	204.6	70.4-	25.6-
أخرى[2/]	4,786.1	6,934.6	2,148.5	44.9
مجموع المطلوبات الأجنبية	**104,614.9**	**106,643.2**	**2,028.3**	**1.9**
المصارف	33,274.9	31,646.0	1,628.9-	4.9-
غير المصارف	21,472.5	25,442.1	3,969.6	18.5
السندات	512.2	546.7	34.5	6.7
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	35,091.9	36,231.3	1,139.4	3.2
أخرى[2/]	14,263.4	12,777.1	1,486.3-	10.4-
مجموع المطلوبات	**118,102.7**	**122,372.8**	**4,270.1**	**3.6**

1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

2/ يشمل رأس المال والاحتياطي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد تركزت موجودات مصارف قطاع الجملة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي و أوروبا الغربية. انخفض نصيب دول مجلس التعاون من الموجودات من 32.0% في عام 2021 إلى 27.3% في عام 2022. في حين ارتفع نصيب أوروبا الغربية من إجمالي الموجودات من 28.3% إلى 31.0% خلال الفترة نفسها. في حين ارتفع نصيب الدول الامريكية والدول العربية الأخرى من إجمالي الموجودات ليصل إلى 12.2% و6.6% على التوالي خلال الفترة نفسها (جدول 13-4).

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من 2021 إلى 2022 أن نصيب دول مجلس التعاون ارتفع إلى 38.7%، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها دول أوروبا الغربية ومملكة البحرين الأخرى بنسبة 23.4% و12.9% على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2022.

جدول 13-4: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	2021		2022	
	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات
مملكة البحرين	17,232.3	13,487.8	17,918.9	15,729.6
دول مجلس التعاون	37,816.9	42,140.5	33,356.1	47,343.3
الدول العربية الأخرى	6,597.2	16,020.5	8,131.2	14,963.6
الدول الأمريكية	13,146.7	3,488.9	14,985.7	4,658.6
أوروبا الغربية	33,407.5	28,115.2	37,962.5	28,621.2
آسيا	8,571.3	13,617.1	8,426.1	9,248.3
أخرى	1,330.8	1,232.7	1,592.3	1,808.2
المجموع	**118,102.7**	**118,102.7**	**122,372.8**	**122,372.8**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام 2022 إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدولار الأمريكي بنسبة 72.3%. وقد شكل الدينار البحريني ما نسبته 3.1% من إجمالي الموجودات وشكلت عملات دول مجلس التعاون ما نسبته 7.9% من إجمالي الموجودات (رسم بياني 12-4). وسجل الدولار الأمريكي 77.9% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2022. كما شكل الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون ما نسبته 1.1% و9.5% على التوالي من إجمالي المطلوبات (رسم بياني 13-4).

رسم بياني 12-4: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2022

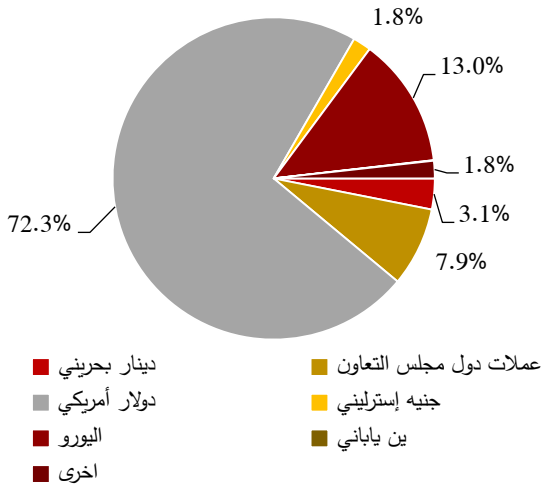

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 13-4: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2022

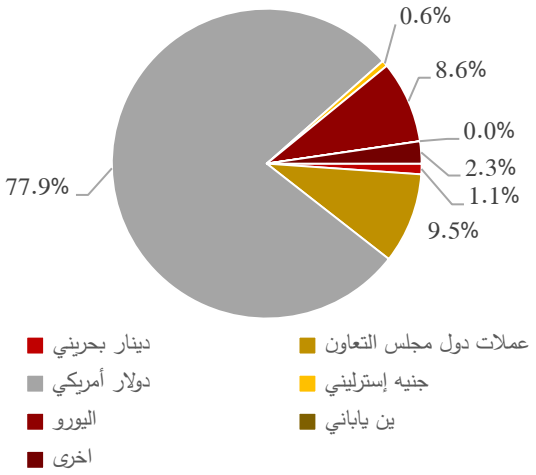

المصدر: مصرف البحرين المركزي

2. المصارف الإسلامية

ارتفعت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية (مصارف قطاع الجملة ومصارف قطاع التجزئة) بنسبة 4.4% في نهاية عام 2022 لتصل إلى 36,065.1 بليون دولار أمريكي، ويعود هذا الارتفاع بشكل عام إلى ارتفاع إجمالي الموجودات الأجنبية بنسبة 14.8% (جدول 14-4).

ارتفعت الموجودات الأجنبية (السندات) بنسبة 26.0% من 3,472.9 مليون دولار امريكي في نهاية عام 2021 إلى 4,374.9 مليون دولار امريكي في نهاية عام 2022. كذلك ارتفع الاستثمار مع المصارف بنسبة 9.1% من 1,318.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1,438.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022. كما ارتفع الاستثمار مع غير المصارف بنسبة 2.3%، من 1,444.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1,477.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

جدول 14-4: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	**26,473.4**	**26,789.0**	**315.6**	**1.2**
نقداً	148.5	213.5	65.0	43.8
استثمار مع المصارف[1/]	5,907.0	4,344.4	1,562.6-	26.5-
استثمار مع غير المصارف	13,144.0	14,683.9	1,539.9	11.7
استثمار مع الحكومة	5,520.0	5,623.5	103.5	1.9
أخرى	1,753.9	1,923.7	169.8	9.7
مجموع الموجودات الأجنبية	**8,081.4**	**9,276.1**	**1,194.7**	**14.8**
استثمار مع المصارف	1,318.9	1,438.3	119.4	9.1
استثمار مع غير المصارف	1,444.4	1,477.6	33.2	2.3
السندات	3,472.9	4,374.9	902.0	26.0
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	909.6	328.7	580.9-	63.9-
أخرى	935.6	1,656.6	721.0	77.1
مجموع الموجودات[2/]	**34,554.8**	**36,065.1**	**1,510.3**	**4.4**

1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

2/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

كما ارتفعت الموجودات المحلية بنسبة 1.2% ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستثمار مع غير المصارف، حيث ارتفعت بنسبة 11.7% من 13,144.0 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 14,683.9 في عام 2022.

شهد إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة 6.5%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع رأس المال والاحتياطي بقيمة 792.3 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 28.9% من 2,737.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 3,530.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 (جدول 15-3). ارتفعت مطلوبات المصارف بقيمة 630.9 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 19.4% من 3,245.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 3,876.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022. فيما انخفضت المطلوبات على القطاع الخاص (غير المصارف) بنسبة 1.5% لتصل إلى 14,311.4 مليون دولار امريكي خلال الفترة نفسها.

وارتفعت المطلوبات الأجنبية بنسبة 0.2% ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات المصرفية، حيث ارتفعت بنسبة 18.0% من 5,826.2 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 6,877.1 في عام 2022. فيما انخفضت مطلوبات غير المصارف ورأس المال والاحتياطي بنسبة 5.1% و68.6% لتصل إلى 3,146.7 مليون دولار أمريكي و577.1 مليون دولار أمريكي على التوالي خلال الفترة نفسها.

جدول 15-4: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	**22,622.5**	**24,104.2**	**1481.7**	**6.5**
المصارف[1/]	3,245.8	3,876.7	630.9	19.4
القطاع الخاص (غير المصارف)	14,533.7	14,311.4	222.3-	1.5-
الحكومة	1,087.0	965.1	121.9-	11.2-
رأس المال والاحتياطي	2,737.9	3,530.2	792.3	28.9
أخرى	1,018.1	1,420.8	402.7	39.6
مجموع المطلوبات الأجنبية	**11,932.3**	**11,960.9**	**28.6**	**0.2**
المصارف	5,826.2	6,877.1	1,050.9	18.0
غير المصارف	3,314.4	3,146.7	167.7-	5.1-
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	734.9	787.4	52.5	7.1
رأس المال والاحتياطي	1,837.1	577.1	1,260.0-	68.6-
أخرى	219.7	572.6	352.9	160.6
مجموع المطلوبات[2/]	**34,554.8**	**36,065.1**	**1,510.3**	**4.4**

1/ تشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

2/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد تركزت موجودات المصارف الاسلامية بشكل أساسي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. انخفض نصيب مملكة البحرين من الموجودات إلى 74.3% في عام 2022 مقارنة بنسبة 76.6% في عام 2021. في حين ارتفع نصيب دول مجلس التعاون من إجمالي الموجودات من 9.4% إلى 10.2% خلال الفترة نفسها. كما ارتفع نصيب الدول الامريكية من إجمالي الموجودات ليصل الى 9.0% خلال الفترة نفسها (جدول 4-16).

جدول 16-4: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية حسب التصنيف الجغرافي

(مليون دولار أمريكي)

البند	2021		2022	
	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات
مملكة البحرين	26,473.4	22,622.5	26,789.0	24,104.2
دول مجلس التعاون	3,258.6	6,612.2	3,677.6	6,617.1
الدول العربية الأخرى	862.0	960.2	724.3	1,388.2
الدول الأمريكية	2,488.9	781.7	3,252.8	1,269.5
أوروبا الغربية	1,062.5	2,849.5	1,309.5	1,951.6
آسيا	286.5	620.2	227.2	606.1
أخرى	122.9	108.5	84.7	128.4
المجموع	**34,554.8**	**34,554.8**	**36,065.1**	**36,065.1**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من 2021 إلى 2022 أن نصيب مملكة البحرين ارتفع الى 66.8%، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها دول مجلس التعاون ودول أوروبا الغربية بنسبة 18.3% و5.4% على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2022.

ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام 2022 إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدينار البحريني و بالدولار الأمريكي بنسبة 47.9% و46.9% على التوالي (رسم بياني 14-3). وسجل الدينار البحريني 42.2% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2022. كما سجل الدولار الامريكي ما نسبته 39.5% من إجمالي المطلوبات (رسم بياني 15-4).

رسم بياني 14-4: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2022

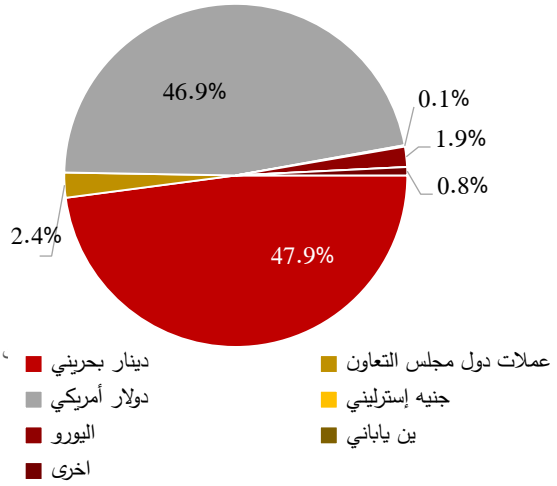

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 15-4: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2022

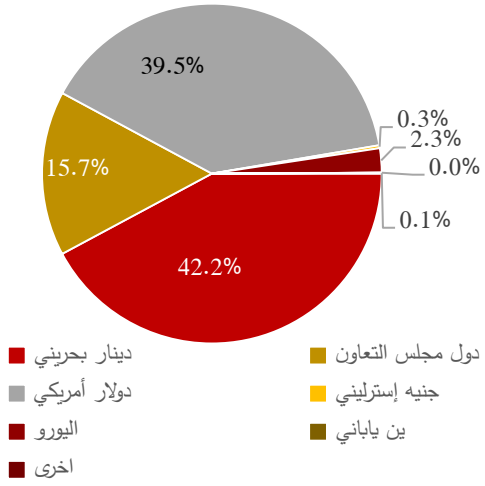

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ج. صناديق الاستثمار

شهد قطاع صناديق الاستثمار ارتفاعا بلغ 923.0 مليون دولار امريكي خلال عام 2022. وتقدم مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمؤسسات الأخرى خدمات صناديق الاستثمار لكل من الأفراد والمؤسسات الاستثمارية.

جدول 17-4: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام 2022

(مليون دولار أمريكي)

نوع المؤسسة	2020	2021	2022			
			الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
مصارف قطاع التجزئة	1,021.4	803.0	892.0	920.4	780.2	772.0
مصارف قطاع الجملة	98.0	127.9	369.9	1,921.0	1,860.3	1,954.9
المؤسسات الأخرى	6,973.6	9,713.6	9,713.1	8,985.9	8,862.0	8,840.6
المجموع الكلي	**8,093.0**	**10,644.5**	**10,975.0**	**11,827.3**	**11,502.5**	**11,567.5**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وبلغ إجمالي استثمارات مصارف قطاع التجزئة 772.0 مليون دولار أمريكي ومصارف قطاع الجملة 1,954.9 مليون دولار أمريكي، واستثمارات المؤسسات الأخرى 8,840.6 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الرابع من عام 2022.

ارتفعت استثمارات صناديق الاستثمار للمؤسسات، في حين انخفضت استثمارات صناديق الاستثمار للأفراد خلال عام 2022 (رسم بياني 16-4) حيث انخفضت استثمارات المؤسسات في صناديق الاستثمار بنسبة 12.6% من 8,450.7 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الأول من عام 2022 إلى 7,838.3 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الرابع من عام 2022. وقد أظهرت استثمارات الأفراد ارتفاعاً بنسبة 47.7%، من 2,524.3 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الأول من عام 2022 إلى 3,729.2 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الرابع من عام 2022.

رسم بياني 16-4: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات

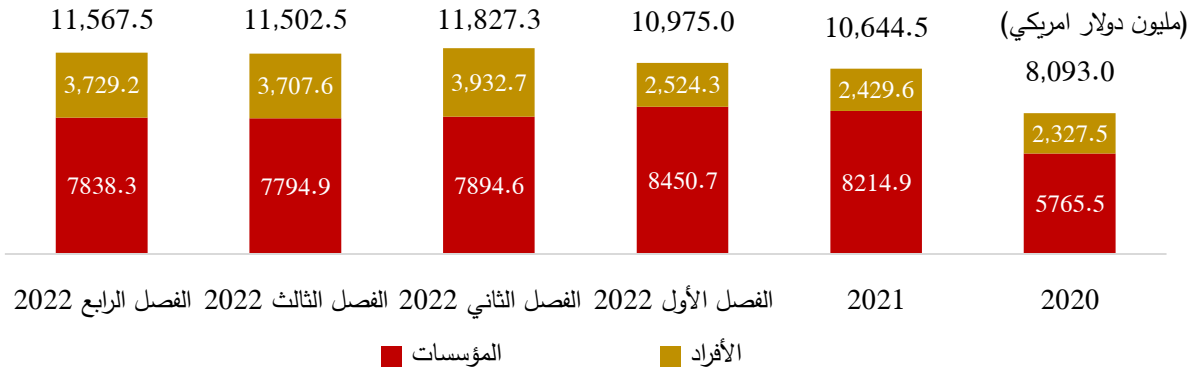

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الفصل الخامس: نظام المدفوعات والتسويات وتطورات التكنولوجيا المالية

أبرز المؤشرات لعام 2022

قيمة النظام الآني للتسويات الإجمالية (RTGS)	قيمة نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)	قيمة عمليات نقاط البيع (POS)
95.9 بليون دينار بحريني	7.5 بليون دينار بحريني	3.84 بليون دينار بحريني

قيمة التحويلات الإلكترونية فوري + (Fawri +)	قيمة التحويلات الإلكترونية فوري (Fawri)	قيمة التحويلات الإلكترونية فواتير (Fawateer)
6.1 بليون دينار بحريني	18.3 بليون دينار بحريني	913.2 مليون دينار بحريني

- يمثل قطاع الخدمات المالية في البحرين دور مالي رائد ومحرك وطني للشمول المالي يسهم في نمو التكنولوجيا المالية.
- بلغت قيمة التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) 95.9 بليون دينار بحريني خلال عام 2022 مقابل 93.6 بليون دينار بحريني في عام 2021.
- بلغت قيمة التحويلات عن طريق نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) فوري+ 6.1 بليون دينار بحريني بارتفاع بسنة 37.8% في عام 2022 كما بلغت قيمة التحويلات لنظام فوري 18.4 بليون مينار بحريني بارتفاع بسنة 19.3%.
- استمرار تطوير التكنولوجيا المالية داخل المملكة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة، وتعرف على عميلك الإلكترونية، والمدفوعات الغير تلامسيه.

أ. مقدمة

ضمن إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية المبتكرة، يواصل المصرف في تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية وضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية. وقد اتخذت مملكة البحرين خطوات على مدى السنوات الماضية لتكون مركزاً للتكنولوجيا المالية (FinTech) في منطقة الشرق الأوسط ولهذا يسعى مصرف البحرين المركزي في تطوير وتوفير الحلول المالية مبتكرة وتوفير السياسات الداعمة لها. ويتطرق هذا الفصل إلى أداء أنظمة المدفوعات والتسويات المختلفة في مملكة البحرين وعدد من المبادرات في التكنولوجيا المالية التي يقوم بها مصرف البحرين المركزي.

ب. أنظمة المدفوعات والتسويات

1. نظام المدفوعات والتسويات (SSSS & RTGS)

بلغت قيمة التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) 95.9 بليون دينار بحريني خلال عام 2022 مقابل 93.6 بليون دينار بحريني في عام 2021 بزيادة وقدرها 2.5% موزعة على النحو التالي:

بلغت قيمة التحويلات المصرفية بين مصارف التجزئة (Interbank Transactions) من خلال النظام 86.2 بليون دينار بحريني خلال 2022 مقارنة بـ 83.9 بليون دينار بحريني بعام 2021 (ارتفاع بنسبة 2.5%).

كما بلغت قيمة تحويلات الزبائن (Customer Transactions) من خلال هذا النظام 9.7 بليون دينار بحريني خلال 2022 مقارنة بـ 9.6 بليون دينار بحريني بعام 2021.

رسم بياني 1-5: النظام الآني للتسويات الإجمالية– تحويلات الزبائن (RTGS– Customer Transactions)

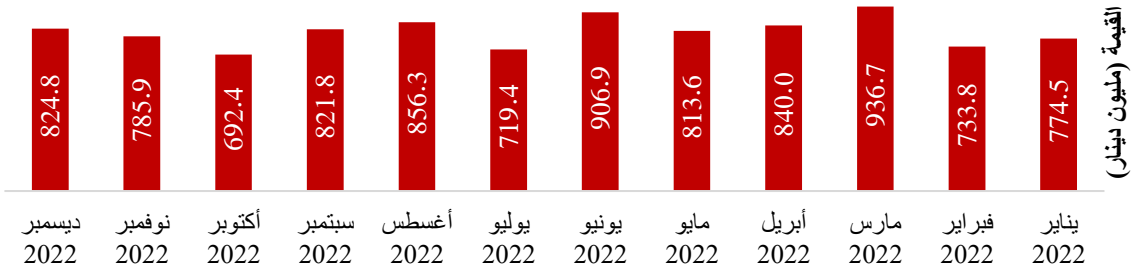

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

2. نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 2,117,536 شيك (انخفاض بنسبة 2.6%) بمعدل يومي بلغ 8,778 شيك وبمبلغ 7.5 بليون دينار بحريني (ارتفاع بنسبة 2.7%).

رسم بياني 2-5: نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)

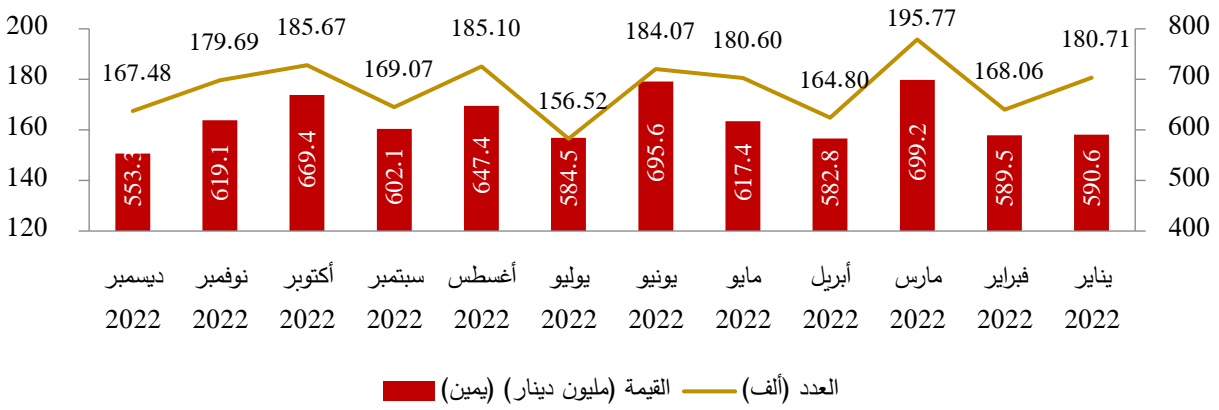

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

3. نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) ونظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP)

يرخص مصرف البحرين المركزي شركة بنفت لإدارة النظام إلكتروني والذي بدوره يربط جميع المصارف التجارية في البحرين بحيث يضمن رفع كفاءة عمليات التحويلات والمدفوعات المالية من خلال تقديم الخدمات لجميع عملاء البنوك عبر قنوات الاتصالات المختلفة سواءً كانت فروع أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبرتطبيقات الهاتف النقال.

ويقدم نظام التحويلات المالية الإلكتروني ثلاث خدمات في البحرين تتضمن:

1. **فوري + (Fawri+)**: وهي خدمة تتيح لجميع عملاء المصارف التجارية تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يومياً كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة.
2. **فوري (Fawri)**: وهي خدمة تتيح لجميع عملاء البنوك التجارية تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية.
3. **فواتير (Fawateer)**: وهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وعرضها لجميع عملاء البنوك التجارية في مكان واحد ودفع الفواتير المستحقة خلال 30 ثانية.

بلغ عدد تحويلات نظام فوري+ (Fawri+) 244.9 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 6.1 بليون دينار بحريني في عام 2022 (مقارنة بـ 141.8 عملية تحويل بمبلغ اجمالي بلغ 4.5 بليون دينار في عام 2020) مسجلا زيادة سنوية بنسبة 72.7% من حيث العدد و37.8% من حيث القيمة . كما بلغ المتوسط اليومي[1] لعمليات فوري+ 671,028عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 16.8 مليون دينار بحريني في عام 2022 (مقارنة بمعدل يومي بلغ 385,151 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت بلغ 12.1 مليون دينار في عام 2021).

رسم بياني 3-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2019–2022)

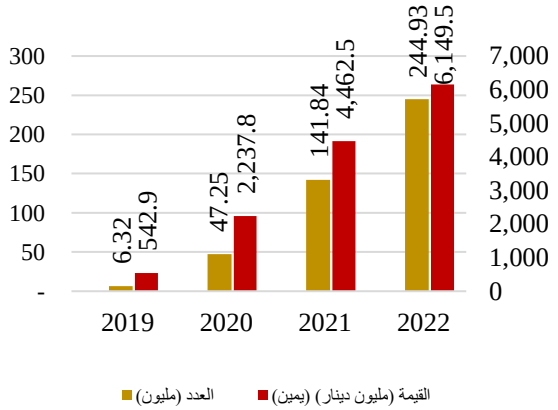

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 4-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2022)

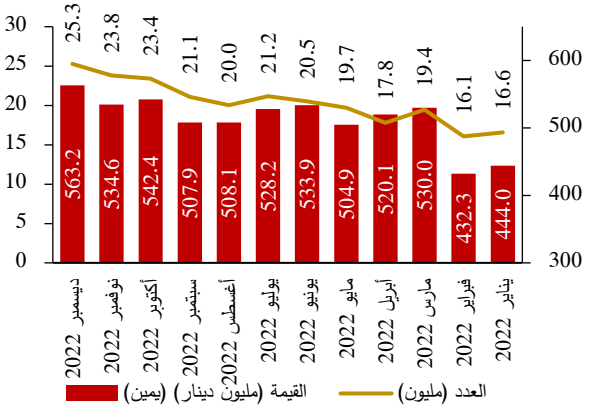

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

[1] أيام العمل فقط (366 يومًا)

أما بالنسبة لنظام فوري (Fawri)، فقد بلغ عدد تحويلات النظام 11.0 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 18.3 بليون دينار بحريني في عام 2022 (مقارنة بـ 9.7 عملية تحويل بمبلغ اجمالي بلغ 15.3 بليون دينار في عام 2021) مسجلا زيادة سنوية بنسبة 13.6% من حيث العدد و19.3% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي[2] لعمليات فوري 30,129 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 50.3 مليون دينار بحريني في عام 2022 (مقارنة بمعدل يومي بلغ 26,383 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت بلغ 41.7 مليون دينارفي عام 2021).

رسم بياني 5-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني- فوري (2019-2022)

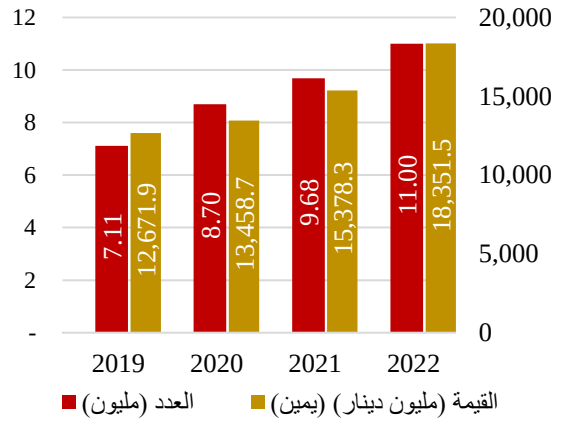

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 6-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني- فوري (2022)

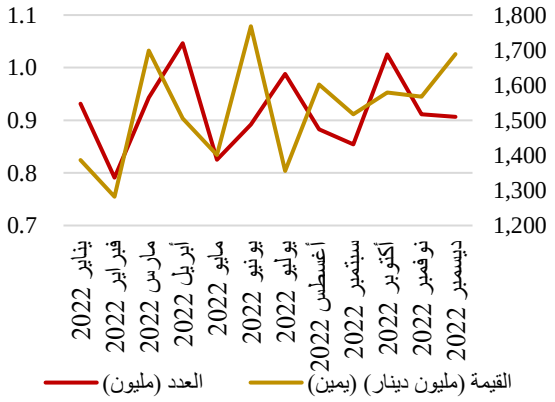

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

أما بالنسبة لنظام فواتير (Fawateer)، فقد بلغ عدد تحويلات النظام 11.8 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 913.2 مليون دينار بحريني في عام 2022 (مقارنة بـ 9.1 عملية تحويل بمبلغ اجمالي بلغ 685.4 بليون دينار في عام 2021) مسجلا زيادة سنوية بنسبة 29.4% من حيث العدد و33.2% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي[3] لعمليات فواتير 32,411 عملية تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت 2.5 مليون دينار بحريني في عام 2022 (مقارنة بمعدل يومي بلغ 24,963 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت بلغ 1.9 مليون دينارفي عام 2021).

رسم بياني 7-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني- فواتير (2019-2022)

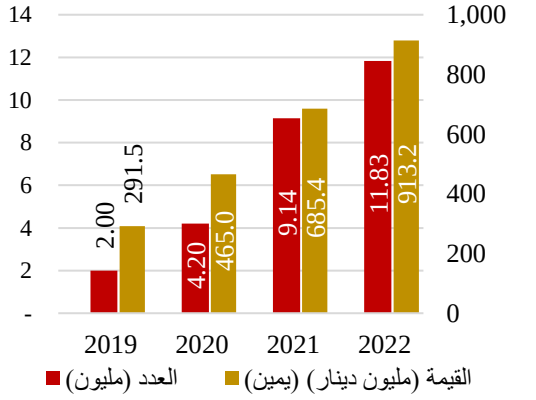

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 8-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني- فواتير (2022)

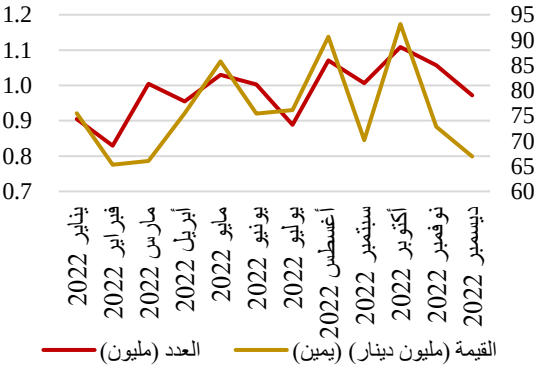

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

[2] أيام العمل فقط (366 يومًا)
[3] أيام العمل فقط (366 يومًا)

4. عمليات نقاط البيع

بلغت عدد عمليات نقاط البيع 162.8 مليون عملية بقيمة 3.84 بليون دينار بحريني في عام 2022. وقد زادت عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 29.7% كما ارتفعت قيمة العمليات بنسبة 22.0% مقارنة بعام 2021. وشهد عدد و قيمة المعاملات من البطاقات الصادرة خارج البحرين ارتفاعاً كبيراً في عام 2022 بنسبة 91.7% و69.8% على التوالي. وقد بلغت نسبة العمليات بالبطاقات اللاتلامسية من حيث العدد والقيمة 47.1% و 43.2% على التوالي مما يشير إلى الاتجاه نحو استخدام البطاقات اللاتلامسية.

جدول 1-5: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

البند	2021	2022	قيمة التغيير	نسبة التغيير(%)
عدد عمليات نقاط البيع	125,548,528	162,791,968	37,243,440	29.7
البطاقات المصدرة في البحرين	109,539,142	132,102,959	22,563,817	20.6
البطاقات المصدرة خارج البحرين	16,009,386	30,689,009	14,679,623	91.7
ومنه البطاقات اللاتلامسية	82,397,936	121,224,262	38,826,326	47.1
قيمة عمليات نقاط البيع (دينار)	3,151,216,996	3,844,588,582	693,371,586	22.0
البطاقات المصدرة في البحرين	2,707,223,375	3,090,754,040	383,530,665	14.2
البطاقات المصدرة خارج البحرين	443,993,621	753,834,542	309,840,921	69.8
ومنه البطاقات اللاتلامسية	1,252,676,799	1,793,616,693	540,939,894	43.2

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

يوضح الرسم البياني 9-5 معاملات نقاط البيع الشهرية من حيث العدد والقيمة والتي يمكن أن تساعد في تحديد أي تقلبات في السلوك المستهلك على المدى الطويل. يُظهر الاتجاه العام للزيادة في معاملات نقاط البيع في النصف الثاني من عام 2022 مقارنة بالنصف الأول. وتشير الزيادة إلى تفضيل إجراء عمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع بدلاً من عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي / النقدية.

رسم بياني 9-5: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع (يناير 2020- ديسمبر 2022)

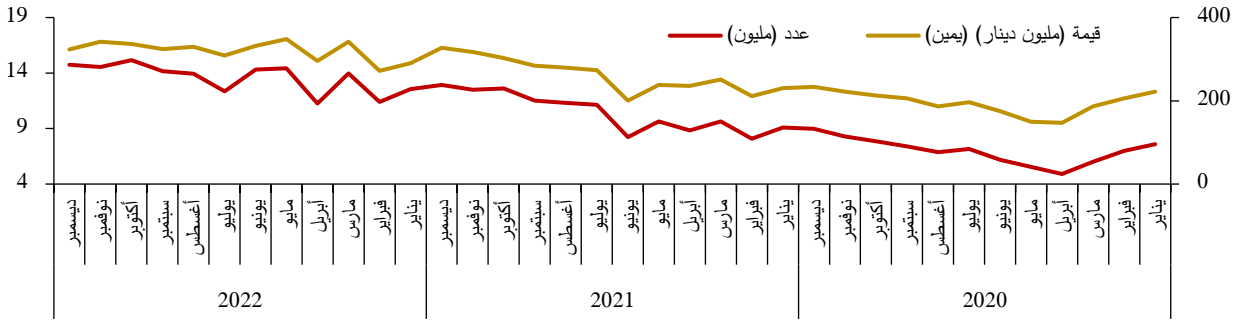

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 10-5: عمليات نقاط البيع- قيمة وعدد العمليات

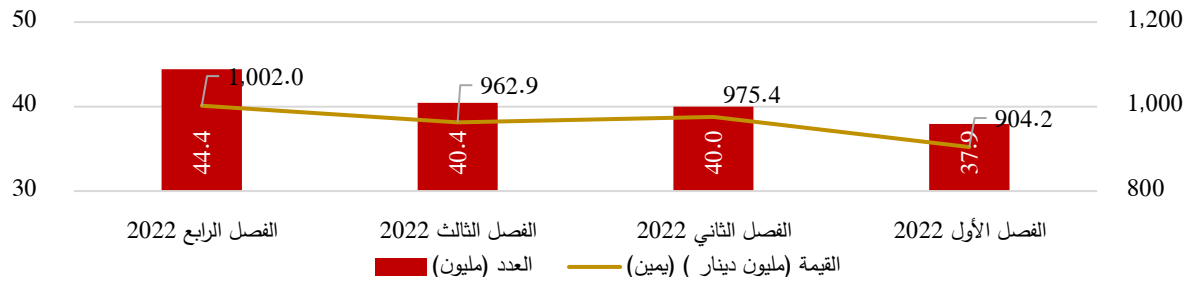

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

يوضح الرسمان البيانيان (11-5 و 12-5) عدد وقيمة عمليات نقاط البيع الشهرية لأكبر 10 قطاعات في عام 2022.

رسم بياني 11-5: عدد عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات

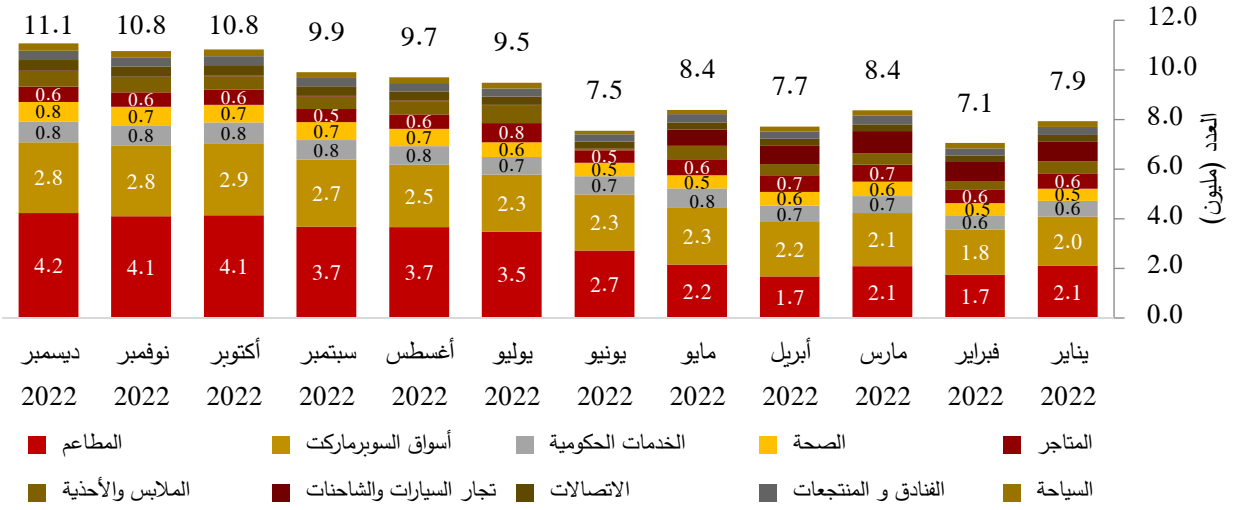

المصدر: مصرف البحرين المركزي

رسم بياني 12-5: قيمة عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات (مليون دينار)

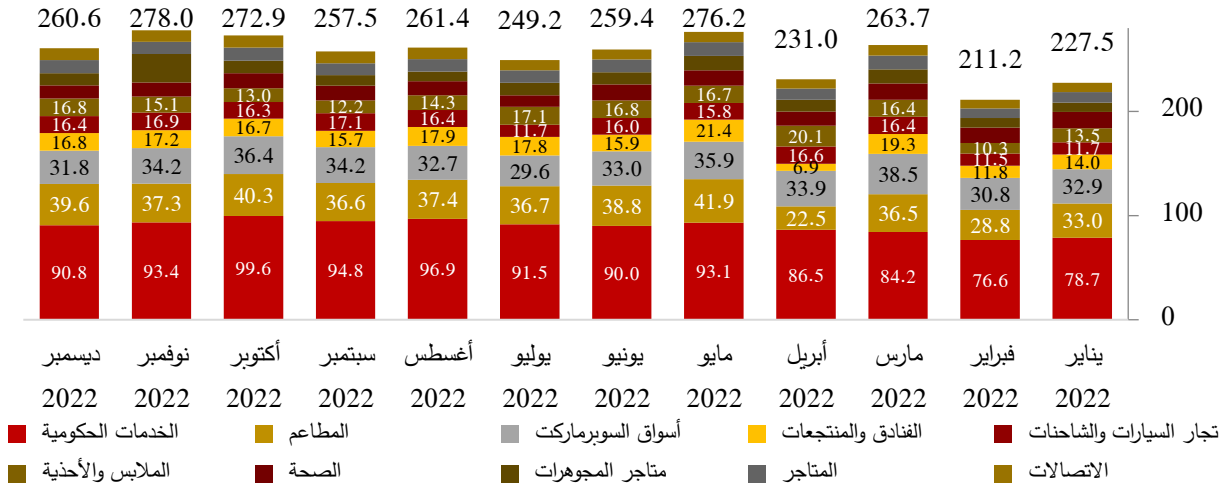

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. تطورات التكنولوجيا المالية

أنشأ مصرف البحرين المركزي إستراتيجيته للتحول الرقمي برؤية تطوير المشاريع التي تقدم أحدث منتجات الدفع الإلكترونية والتسوية التي تقلل من استخدام النقد في المعاملات المالية والتي تسهل تقديم الخدمات المصرفية للأفراد. وقد أعلن مصرف البحرين المركزي عن سلسلة من الإجراءات الرامية لتسهيل عدد من مبادرات التكنولوجيا المالية، كأنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار وأطلاق صندوق الحماية التنظيمي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية القائمة، وتقديم تراخيص للمصارف الرقمية.

1. البيئة الرقابية التجريبية

أطلق مصرف البحرين المركزي البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) في يونيو 2017 والتي تمكن كل من الشركات الناشئة المحلية والدولية من اختبار التقنيات المبتكرة في قطاع الخدمات المالية. تهدف هذه البيئة إلى جذب شركات التكنولوجيا المالية من جميع أنحاء العالم. واعتباراً من 31 ديسمبر 2022، كان لدى مصرف البحرين المركزي 20 شركة تختبر حلولها ضمن البيئة الرقابية التجريبية.

2. الخدمات المصرفية المفتوحة

أصدر مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2020 إطار العمل الخاص بتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة لتسهيل التنفيذ لهذه الخدمات من قبل المصارف والمؤسسات المالية. ويشمل هذا الإطار الإرشادات التشغيلية ومواصفات الواجهة التقنية المفتوحة لبرمجة التطبيقات(API) ، وإطار الحوكمة العام بما فيها المعايير المطلوبة لحماية بيانات العملاء. وقد تم تطوير إطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة بالتعاون مع شركة استشارية وبالتشاور مع بنوك التجزئة والمؤسسات المالية الأخرى في المملكة.

3. نظام المدفوعات الخليجي (آفاق)

في إطار الجهود المبذولة من قبل مصرف البحرين المركزي نحو تطوير أنظمة المدفوعات عبر الحدود، التحق المصرف المركزي بالنظام الآني للمدفوعات الخليجية (آفاق) والذي تديره شركة المدفوعات الخليجية.

4. اعرف عميلك الكترونياً(e-KYC)

أعلن مصرف البحرين المركزي في يناير 2021 إطلاق خدمة اعرف عميلك إلكترونيا(eKYC) من قبل المؤسسات المالية في المملكة كجزء من استراتيجية المصرف للتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي. وقد تم العمل على الخدمة من قبل شركة "بنفت" بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتحت إشراف مصرف البحرين المركزي حيث تعتبر هذه الخدمة الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي والتي تستهدف مصارف قطاع التجزئة والمؤسسات المالية وشركات الصرافة.

5. الأصول المشفرة

أصدر مصرف البحرين المركزي التوجيهات النهائية الخاصة بعدة أنشطة ذات الصلة بالأصول المشفرة والتي تسمح بترخيص وتنظيم التداول والتعامل والخدمات الاستشارية وخدمات إدارة المحافظ في الأصول المشفرة.

6. التمويل الجماعي

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح لأنشطة التمويل الجماعي القائمة على الأسهم والتمويل، حيث تتواءم اللوائح مع معاملات التمويل الجماعي التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث توفر بديلاً للتمويل المصرفي خصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأصدر مصرف البحرين المركزي في أبريل من عام 2022 توجيهات جديدة لمشغلي منصات التمويل الجماعي بعد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة المعمول بها حالياً.

7. خدمة الشيكات الإلكترونية(e-Cheque)

أطلق المصرف خدمة الشيكات الإلكترونية (e-Cheque) كوسيلة دفع مكملة للشيكات التقليدية، لتمثل انطلاقة نحو مسيرة التحول إلى مجتمع غير نقدي، حيث تتمتع الشيكات الإلكترونية، والتي تم تفعيلها في أكتوبر 2021،

بمزايا خاصة بالإضافة إلى احتفاظها بجميع الوظائف الأساسية والصلاحيات القانونية التي تحملها الشيكات التقليدية.

ث. الشمول المالي

تهدف جهود الشمول المالي في البحرين إلى ضمان حصول جميع الشركات والأفراد على الخدمات المالية المناسبة التي يحتاجونها للمشاركة في المعاملات اليومية. يراقب مصرف البحرين المركزي عن كثب التطورات في مجالات الشمول المالي حيث يتخذ مصرف البحرين المركزي عدداً من المبادرات لتطوير المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي. وبذل مصرف البحرين المركزي جهوداً لإعطاء الأولوية للشمول المالي من حيث اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية قابلة للتطبيق من أجل:

1. تحسين وصول النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب إلى الخدمات المالية
2. تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية
3. تحسين وتقديم بيانات وإحصاءات التغطية المالية لدعم تطوير السياسات
4. تعزيز الوعي والتعليم المالي.

جدول 2-5: مؤشرات الشمول المالي

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المصارف *	27	26	29	29	29	29
عدد من الفروع	172	171	173	204	175	151
عدد الفروع لكل 100,000 من السكان	12.1	11.4	11.5	13.7	11.9	10.1
عدد أجهزة الصراف الآلي	461	453	479	515	505	461
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 من السكان	32.4	30.2	31.9	34.7	34.3	30.6
عدد الحسابات **	1,741,395	1,887,403	1,907,307	2,108,637	2,026,890	2,457,448
عدد الحسابات لكل 1000 من السكان	1,223	1,257	1,269	1,421	1,376.80	1,633.6
عدد الحسابات المرتبطة بالإنترنت / الكمبيوتر الشخصي	544,111	534,033	477,894	616,960	707,794	1,107,994
بطاقات الصراف الآلي (بالآلاف)	1,407.7	1,481.8	1,384.6	1,644.1	1,733.70	1,808.3
بطاقات الخصم (بالآلاف)	1,111.2	1,128.5	1,171.7	1,210.3	1,363.40	1,557.5
البطاقات الائتمانية (بالآلاف)	290.3	329.7	322.9	306.6	402.2	312
تعداد السكان	1,423,726	1,501,116	1,503,091	1,483,756	1,472,204	1,504,365

مصارف التجزئة فقط (التقليدية والإسلامية).
**يشمل ودائع التوفير حيث يتم استخدامها للمدفوعات في البحرين .*
المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 13-5: عدد الحسابات المصرفية

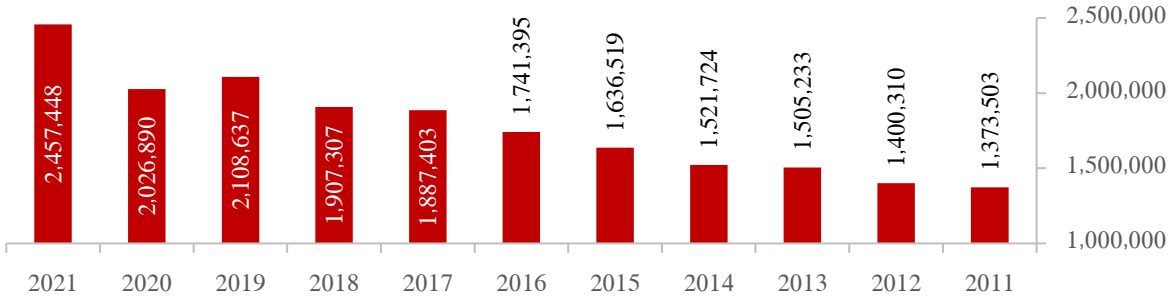

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الفصل السادس: تطورات أسواق رأس المال

أبرز المؤشرات لعام 2022

مؤشر البحرين العام (نقطة)	القيمة السوقية (مليون دينار)	عدد الشركات المدرجة
1,895.3	11,408.9	43
كمية الأسهم المتداولة (الف)	**قيمة الأسهم المتداولة (الف دينار)**	**عدد الصفقات**
536,936	169,789	17,474

- أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية عام 2022 عند مستوى 1,895.3 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.5%.
- ارتفعت القيمة السوقية لبورصة البحرين بنسبة 5.5% من 10.8 بليون دينار في عام 2021 إلى 11.4 بليون دينار في عام 2022.
- حل قطاع المال في المرتبة الأولى ومثّل 47.5% من جميع الصفقات المتداولة.

أ. أبرز التطورات في البورصة

أعلنت بورصة البحرين وسوق أبوظبي للأوراق المالية عن إطلاق منصة "تبادل" الأولى من نوعها في المنطقة لتوفير الوصول المباشر للأسواق، حيث تم إطلاق المنصة في الوقت ذاته في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة البحرين. توفر منصة "تبادل" نظاماً متكاملاً يهدف إلى توفير شبكة تداول بين البورصات إقليمياً ودولياً، حيث تعمل المنصة على تمكين الاستثمارات خارج الحدود بين بورصة البحرين وسوق أبوظبي للأوراق المالية، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين من التداول المباشر من خلال الوسطاء المرخصين في كلا السوقين. تمّ كذلك التوقيع على اتفاقية تعاون بين بورصة البحرين وبورصة مسقط، حيث ستنضم بورصة مسقط لمنصة "تبادل" بهدف ربط السوقين وتمكين التداول المباشر بينهما.

أعلنت شركة البحرين للمقاصة يوم 1 أغسطس 2022 عن إطلاق سوق البحرين الخاص، وهي منصة موحدة وشاملة للشركات المساهمة المقفلة تهدف إلى تقديم حزمة واسعة من الخدمات الالكترونية والآمنة لتسجيل الأسهم. يقدم سوق البحرين الخاص حزمة مطورة ومتكاملة من الخدمات المخصصة للشركات المساهمة المقفلة، وستساعد هذه الخدمات الجديدة في تلبية احتياجات الشركات المساهمة المقفلة وتوفير المزيد من الشفافية والفعالية للشركات المساهمة المقفلة والجهات ذات العلاقة في الوقت ذاته.

ب. مؤشرات التداول الرئيسية

أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية عام 2022 عند مستوى 1,895.3 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.5% مقارنة بنهاية عام 2021. أما مؤشر البحرين الإسلامي والذي أطلق في سبتمبر من عام 2015 فقد انخفض إلى 663.1 نقطة في نهاية عام 2022 بنسبة 11.8% (كما هو مشار اليه في الجدول 1-6).

جدول 1-6: مؤشرات سوق بورصة البحرين

المؤشر	2021	2022	تغير(نقاط)	نسبة التغير (%)
مؤشر البحرين العام	1,797.3	1,895.3	98.0	5.5
المواد الاساسية	3,675.4	5,007.7	1,332.3	36.3
الصناعات	3,042.2	2,871.2	-171.0	-5.6
السلع الاستهلاكية الكمالية	3,035.8	3,332.9	297.2	9.8
السلع الاستهلاكية الاساسية	3,010.6	3,003.9	-6.8	-0.2
المال	6,402.5	6,691.2	288.7	4.6
الاتصالات	2,957.9	2,437.1	-520.8	-17.6
العقارات	3,190.2	3,008.3	-181.9	-5.7
مؤشر البحرين الإسلامي	752.7	663.1	-88.6	-11.8

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني 1-6: أداء مؤشر البحرين العام

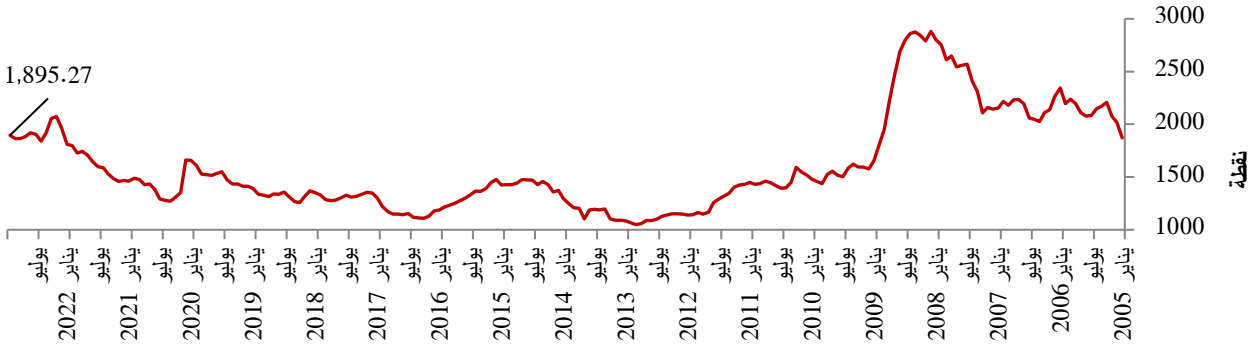

المصدر: بورصة البحرين.

ت. تطورات القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية لبورصة البحرين بنسبة 5.5% من 10.8 بليون دينار في عام 2021 الى 11.4 بليون دينار في عام 2022. وسجل قطاع المال أكبر نسبة من إجمالي القيمة السوقية في 2022 بنسبة 73.6%. ويمثل كل من قطاع "المال" و"المواد الاساسية" و"الاتصالات" القطاعات الأكبر من حيث النسبة من إجمالي القيمة السوقية في عام 2022 بنسبة 94.9% (رسم بياني 2-6).

جدول 2-6: القيمة السوقية حسب القطاع

(دينار بحريني)

	2021	2022	نسبة التغير (%)	نسبة من إجمالي القيمة
المواد الاساسية	1,136,000,000	1,547,800,000	36.3	13.6
الصناعات	145,265,000	137,100,000	-5.6	1.2
السلع الاستهلاكية الكمالية	180,580,542	198,256,972	9.8	1.7
السلع الاستهلاكية الاساسية	146,583,999	146,255,232	-0.2	1.3
المال	8,032,611,118	8,398,661,786	4.6	73.6
الاتصالات	1,063,716,677	876,430,856	-17.6	7.7
العقارات	110,693,971	104,381,971	-5.7	0.9
إجمالي القيمة السوقية	**10,815,451,307**	**11,408,886,817**	**5.5**	**100**

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني 2-6: القيمة السوقية حسب القطاعات 2022

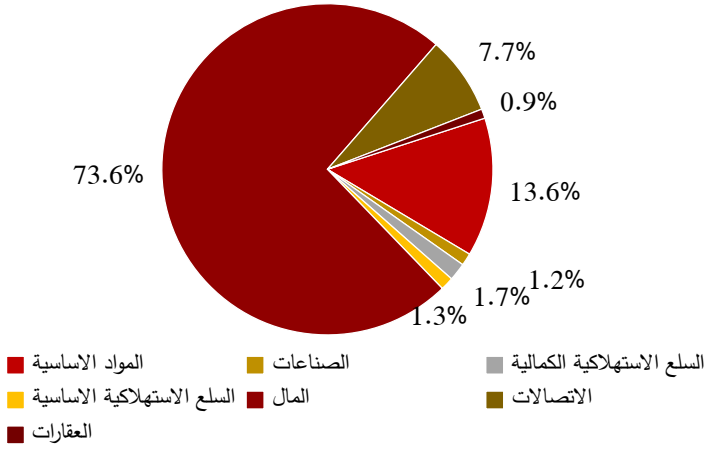

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات، فقد سجل البنك الأهلي المتحد أكبر قيمة سوقية بواقع 4.1 بليون دينار في نهاية عام 2022، أي بنسبة 35.9% من إجمالي قيمة السوق. والجدير بالذكر أن أكبر خمس شركات شكلت ما نسبته 75.0% بواقع 8.6 بليون دينار بحريني من إجمالي القيمة السوقية لعام 2022 (جدول 3-6).

جدول 3-6: الشركات الاكبر من حيث القيمة السوقية

الشركة	القيمة السوقية (دينار بحريني)	النسبة من إجمالي السوق
البنك الأهلي المتحد	4,093,498,136	35.9
شركة ألمنيوم البحرين	1,547,800,000	13.6
بنك البحرين الوطني	1,293,722,852	11.3
بنك البحرين والكويت	823,850,481	7.2
شركة البحرين للاتصالات	798,336,000	7.0
المجموع	**8,557,207,469**	**75.0**

المصدر: بورصة البحرين.

ث. حركة التداول

انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 15.8%، حيث انخفضت من 1.018 بليون سهم في عام 2021 إلى 536.9 مليون سهم في عام 2022 (جدول 4-6). بينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 13.2% في عام 2022 لتصل إلى 169.8 مليون دينار بحريني مقابل نحو 195.7 مليون دينار بحريني عام 2021.

جدول 4-6: المعدل اليومي للتداول

	2021	2022	نسبة التغير (%)
مجموع أيام التداول	**245**	**246**	**0.4**
قيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)	195,678,822	169,788,861	-13.2
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)	**798,689**	**690,199**	**-13.6**
كمية الأسهم المتداولة (سهم)	1,018,299,066	536,936,026	-47.3
المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة (سهم)	**4,156,323**	**2,182,667**	**-47.5**
عدد المعاملات	21,001	17,474	-16.8
المتوسط اليومي لعدد المعاملات	**86**	**71**	**17.4**

المصدر: بورصة البحرين.

وتركز نشاط التداول من حيث القيمة في عام 2022 في قطاع المال بقيمة تداول قدرها 77.0 مليون دينار حيث شكل قطاع المال نسبة 45.4% من القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (الجدول 5-6). ويأتي قطاع المواد الاساسية في المرتبة الثانية بقيمة تداول وقدرها 63.0 مليون دينار حيث تمثل 37.1% من إجمالي قيمة التداول.

جدول 5-6: قيمة الاسهم المتداولة حسب القطاعات

(دينار بحريني)

	2021	2022	نسبة التغيير (%)	الوزن النسبي من العام الحالي (%)
إجمالي قيمة الأسهم	**195,678,822**	**169,788,862**	**-13.2**	**100**
المواد الاساسية	31,978,138	62,993,849	97.0	37.1
الصناعات	11,170,599	2,598,688	-76.7	1.5
السلع الاستهلاكية الكمالية	6,485,589	2,327,815	-64.1	1.4
السلع الاستهلاكية الاساسية	3,021,949	1,727,102	-42.9	1.0
المال	105,831,020	77,046,778	-27.2	45.4
الاتصالات	27,274,686	12,279,122	-55.0	7.2
العقارات	3,642,269	1,582,309	-56.6	0.9
غير البحرينية	0	7,320,407	0	4.3
المقفلة	6,274,572	1,912,791	-69.5	1.1

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني 3-6: قيمة الاسهم المتداولة 2021 مقابل 2022

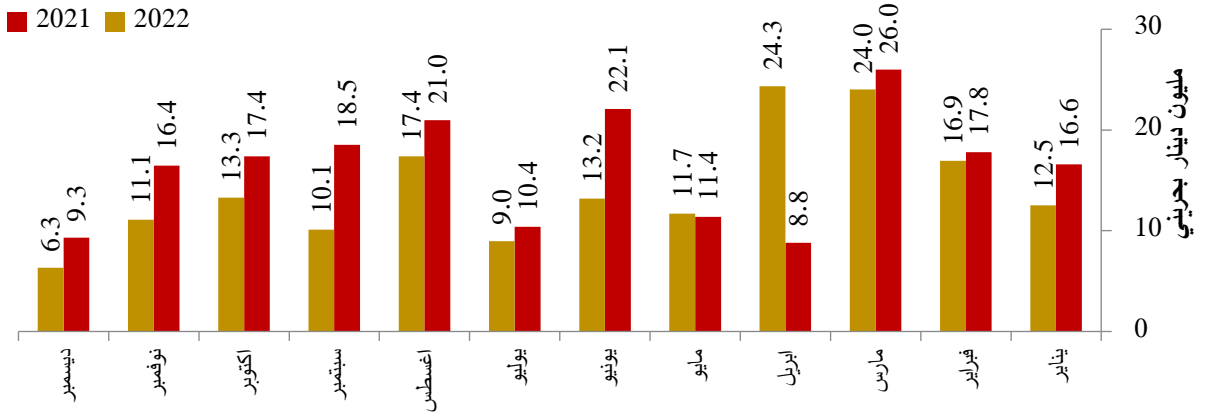

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة لنشاط التداول من حيث كمية الأسهم، فقد اتى قطاع المال في المرتبة الأولى حيث شكل 74.7% من حجم الأسهم المتداولة في عام 2022 مع حوالي 401.1 مليون سهم (الجدول 6-6). ويأتي قطاع المواد الاساسية بالمرتبة الثانية وشكل 10.0% من إجمالي حجم التداول مع حوالي 53.8 مليون سهم.

جدول 6-6: كمية الاسهم المتداولة حسب القطاعات

	2021	2022	نسبة التغيير (%)	الوزن النسبي من العام الحالي (%)
إجمالي كمية الأسهم (سهم)	**1,018,299,066**	**536,936,026**	**-47.3**	**100**
المواد الاساسية	48,888,488	53,799,019	10.0	10.0
الصناعات	20,881,660	11,277,146	-46.0	2.1
السلع الاستهلاكية الكمالية	13,057,832	6,552,282	-49.8	1.2
السلع الاستهلاكية الاساسية	8,708,240	5,203,935	-40.2	1.0
المال	769,714,660	401,120,854	-47.9	74.7
الاتصالات	89,885,042	29,403,705	-67.3	5.5
العقارات	22,684,441	9,898,776	-56.4	1.8
غير البحرينية	0	7,496,924	0	1.4
المقفلة	44,478,703	12,183,385	-72.6	2.3

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني 4-6: كمية الاسهم المتداولة 2021 مقابل 2022

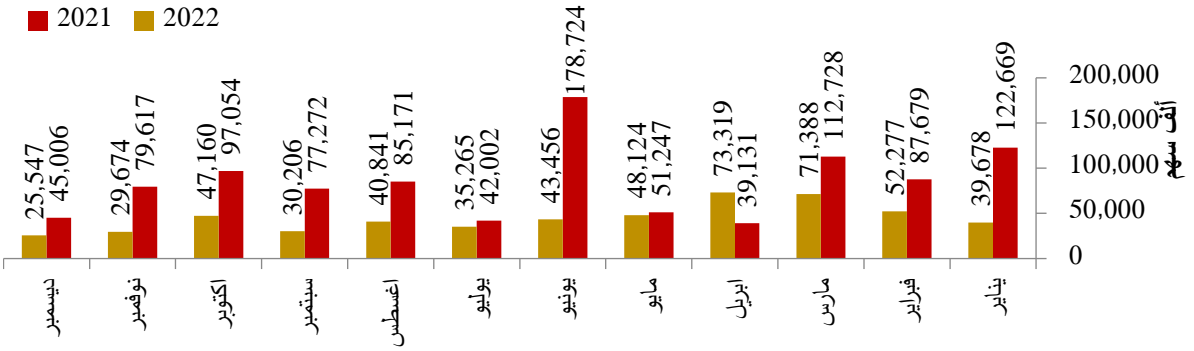

المصدر: بورصة البحرين.

جدول 7-6: عدد الصفقات المتداولة حسب القطاعات

	2021	2022	نسبة التغيير (%)	الوزن النسبي من العام الحالي (%)
إجمالي كمية الأسهم (سهم)	**21,001**	**17,474**	**-16.8**	**100**
المواد الاساسية	2,597	4,582	76.4	26.2
الصناعات	1,531	454	-70.4	2.6
السلع الاستهلاكية الكمالية	311	386	24.1	2.2
السلع الاستهلاكية الاساسية	191	193	1.1	1.1
المال	12,471	8,299	-33.5	47.5
الاتصالات	2,923	2,462	-15.8	14.1
العقارات	975	814	-16.5	4.7
غير البحرينية	0	283	0.0	1.6
المقفلة	2	1	-50.0	0.0

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة لعدد الصفقات فقد حل قطاع المال في المرتبة الأولى ومثّل 47.5% من جميع الصفقات المتداولة، يليه قطاع المواد الاساسية الذي شكل 26.2% من جميع عمليات التداول (الجدول 7-6).

رسم بياني 5-6: عدد الصفقات 2021 مقابل 2022

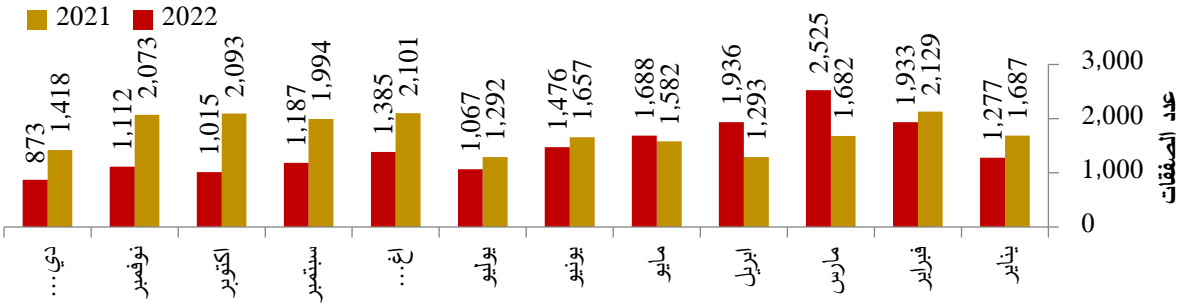

المصدر: بورصة البحرين.

وبالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد جاءت شركة ألمنيوم البحرين في المقدمة بواقع 63.0 مليون دينار بحريني وبنسبة 37.1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، ثم البنك الأهلي المتحد بقيمة 21.1 مليون دينار بحريني وبنسبة 12.4%، تليه مجموعة جي اف اتش المالية بقيمة 13.6 مليون دينار بحريني ونسبة 8.0%، وبنك البحرين والكويت بقيمة 11.1 مليون دينار بحريني وبنسبة 6.5% وأخيراً شركة البحرين للاتصالات بواقع 10.8 مليون دينار بحريني وبنسبة 6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة (جدول 8-6).

جدول 8-6: الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة-2022

الشركة	القيمة (دينار بحريني)	النسبة من إجمالي السوق (%)
شركة ألمنيوم البحرين	62,993,849	37.1
البنك الأهلي المتحد	21,121,771	12.4
مجموعة جي اف اتش المالية	13,573,655	8.0
بنك البحرين والكويت	11,074,248	6.5
شركة البحرين للاتصالات	10,785,191	6.4
المجموع	**119,548,714**	**70.4**

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث كمية الأسهم المتداولة، فقد تداولت مجموعة جي اف اتش المالية أكبر كمية من الأسهم المتداولة بقيمة 116.5 مليون سهم أو 21.7% من إجمالي الأسهم المتداولة، ثم مصرف السلام بقيمة 107.2 مليون سهم أو 20.0%، ثم البنك الأهلي المتحد بقيمة 57.0 مليون أو 10.6%، ثم شركة ألمنيوم البحرين بقيمة 53.8 مليون سهم أو 10.0%، وأخيراً الإثمار القابضة بقيمة 31.6 مليون سهم أو 5.9% من إجمالي الأسهم المتداولة (جدول 9-6).

جدول 9-6: الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة-2022

الشركة	الكمية	النسبة من إجمالي السوق (%)
مجموعة جي اف اتش المالية	116,478,569	21.7
مصرف السلام	107,196,006	20.0
البنك الأهلي المتحد	57,005,856	10.6
شركة ألمنيوم البحرين	53,799,019	10.0
الإثمار القابضة	31,619,206	5.9
المجموع	**366,098,656**	**68.2**

المصدر: بورصة البحرين.

ج. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر

بلغت نسبة قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين 67.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام 2022 مقابل نسبة 75.0% في عام 2021 (رسم بياني 6-6). حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين 228.1 مليون دينار في عام 2022 مقارنة مع 293.4 مليون دينار في عام 2021.

رسم بياني 6-6: التداول وفقاً للجنسية 2021-2022

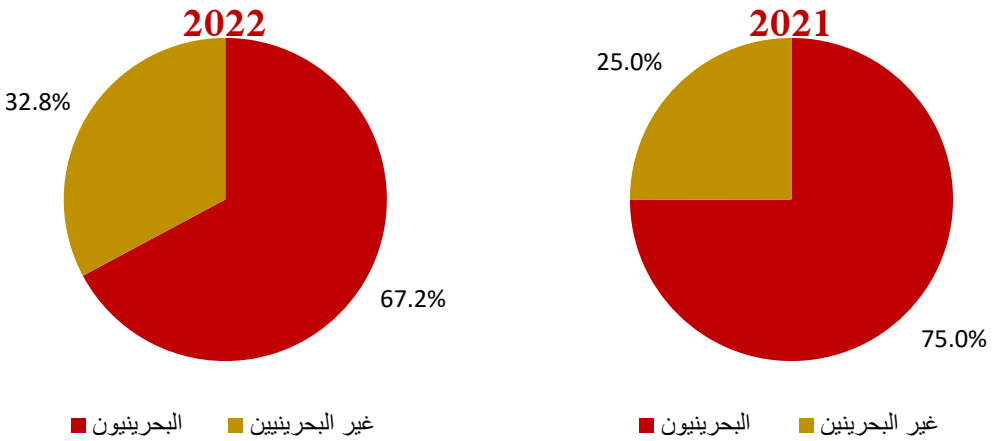

المصدر: بورصة البحرين.

ح. حركة الأسعار

ارتفعت أسعار أسهم 13 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 22 شركة، وحافظت 8 شركات على مستواها في عام 2022 مقارنة بارتفاع أسعار أسهم 18 شركات، وانخفاض أسهم 28 شركة، وبقاء 8 شركات على مستواها في عام 2021 (جدول 6-10).

جدول 6-10: اتساع السوق

	2021	2022
الأسهم الصاعدة	18	13
الأسهم المتراجعة	18	22
أسهم لم تتغير	8	8
المجموع	**44**	**43**

المصدر: بورصة البحرين.

أما على صعيد الشركات، فقد حقق المصرف الخليجي التجاري المرتبة الأولى من حيث نسبة الارتفاع في سعر السهم لعام 2022، وذلك بزيادة (42.9%)، ثم شركة ألمنيوم البحرين (36.3%)، وانوفست (29.3%)، مجموعة فنادق الخليج (19.0%)، وشركة ناس (11.4%) (جدول 6-11).

جدول 6-11: الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً-2022

الشركة	النسبة (%)	الترتيب
المصرف الخليجي التجاري	42.9	1
شركة ألمنيوم البحرين	36.3	2
انوفست	29.3	3
مجموعة فنادق الخليج	19.0	4
شركة ناس	11.4	5

المصدر: بورصة البحرين.

وفي المقابل، جاءت الإثمار القابضة في المرتبة الأولى من حيث نسبة الانخفاض في سعر السهم وذلك بانخفاض (39.4%)، ثم شركة البحرين للسينما (35.0%)، ثم شركة استيراد الاستثمارية (31.0%)، ثم المؤسسة العربية المصرفية (27.8%)، ومجموعة جي اف اتش المالية (24.6%) (جدول 6-12).

جدول 6-12: الشركات الأكثر انخفاضاً-2022

الشركة	النسبة (%)	الترتيب
الإثمار القابضة	-39.4	1
شركة البحرين للسينما	-35.0	2
شركة استيراد الاستثمارية	-31.0	3
المؤسسة العربية المصرفية	-27.8	4
مجموعة جي اف اتش المالية	-24.6	5

المصدر: بورصة البحرين.

خ. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين

انخفض عدد الشركات المدرجة إلى 43 شركة في نهاية عام 2022 (جدول 6-13). بقاء عدد صناديق الاستثمار في عام 2022 على 3، وارتفع عدد السندات والصكوك إلى 18.

جدول 6-13: موجز لقوائم سوق البحرين للأوراق المالية

	2021	2022
عدد الشركات	44	43
عدد صناديق الاستثمار	3	3
عدد السندات والصكوك	17	18

المصدر: بورصة البحرين.

الفصل السابع: تطورات القطاع الخارجي

أبرز المؤشرات لعام 2022

الحساب الجاري	تحويلات العاملين	الحساب الرأسمالي والمالي
2,571.3 مليون دينار	1,019.6 مليون دينار	−2,131.7 مليون دينار

صادرات السلع	واردات السلع	الاستثمار الأجنبي المباشر
11,352.9 مليون دينار	8,252.9 مليون دينار	13,323.8 مليون دينار

- سجل الحساب الجاري فائضا بلغ 2,571.3 مليون دينار في عام 2022، أي بنسبة 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت تحويلات العاملين 1,019.6 مليون دينار في عام 2022، أي ما نسبته 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغ إجمالي قيمة واردات السلع لمملكة البحرين (على أساس "فوب") 8,252.9 مليون دينار وبلغ إجمالي قيمة صادرات السلع لمملكة البحرين (على أساس "فوب") 11,352.9 مليون دينار خلال عام 2022.
- تشير نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية إلى استقطاب المملكة استثمار أجنبي مباشر بقيمة 13,323.8 مليون دينار خلال عام 2022.

أ. مقدمة

استعاد الاقتصاد العالمي نشاطه تدريجيا بعد جائحة فيروس كورونا في عام 2021 وطوال عام 2022. ويستعرض هذا الفصل من التقرير تطورات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 بعد تأثير الجائحة، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: ميزان السلع، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي والذي يتكون من دخل الاستثمار، والدخل الثانوي (تحويلات العاملين) بالإضافة إلى تطورات الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات.

ب. الحساب الجاري

شهد الحساب الجاري خلال عام 2022 تحسناً ملحوظاً حيث سجل فائضاً بلغ 2,571.3 مليون دينار، أي بنسبة 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مشار اليه في الرسم البياني 1-7 أدناه مقارنة بعجز بلغ 978.5 مليون دينار في عام 2021 (6.7% من الناتج المحلي الاجمالي). وتشير التوقعات إلى تسجيل الحساب الجاري فائضاً في عام 2023 في حال استقرار وعدم تراجع أسعار النفط والألمنيوم.

وقد تحسن أداء الحساب التجاري مدفوعاً بتحسن صادرات مملكة البحرين والتي ارتفعت قيمتها الإجمالية إلى حوالي 11.4 بليون دينار في العام 2022 بزيادة 35.0% ليعكس الارتفاع في أسعار السلع (النفط والألمنيوم) في عام 2022. فقد ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة 51.6% وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 21.7%. هذا وقد بلغت الصادرات غير النفطية 34.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقابل 31.6% في عام 2021. وقد ارتفعت واردات السلع بنسبة 25.7% لتصل قيمتها الإجمالية إلى حوالي 8.3 بليون دينار في العام 2022

رسم بياني 7-1: المساهمة في الحساب الجاري 2021-2022 (مليون دينار بحريني)

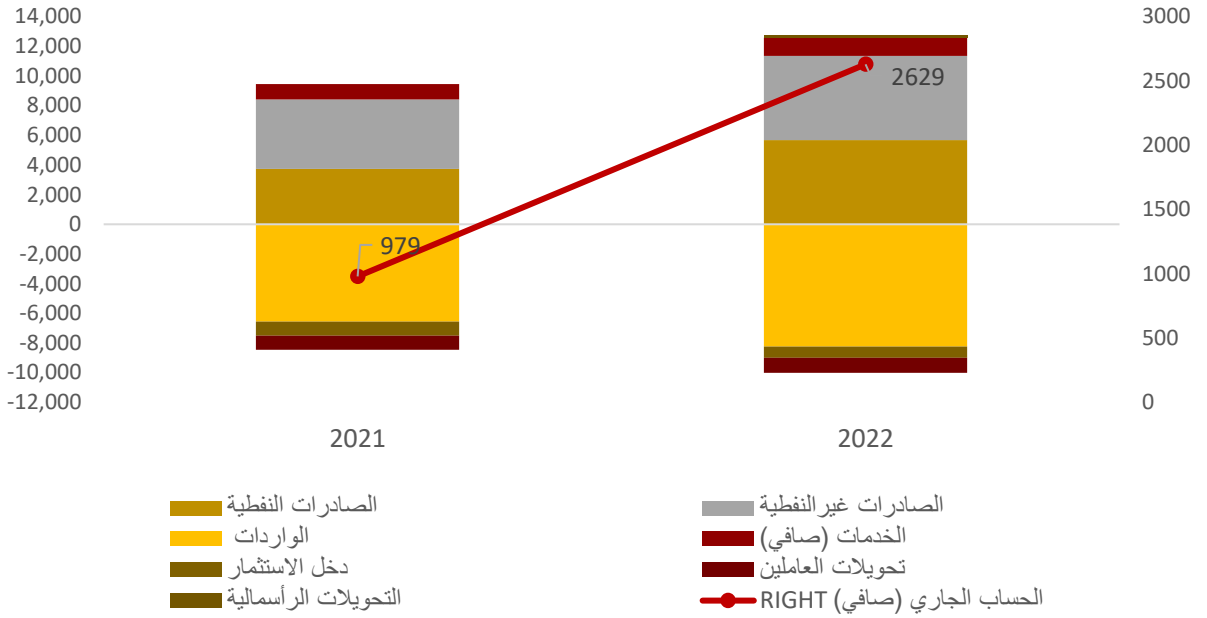

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني 7-2: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

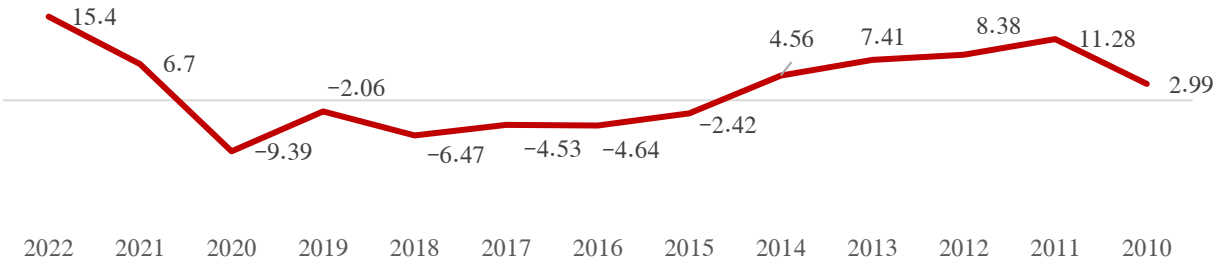

المصدر: مصرف البحرين المركزي، صندوق النقد الدولي.

جدول 1-7: ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني)

(مليون دينار)	2021				2021	2022				2022*
	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول		الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**427.4**	**477.5**	**181.8**	**-108.2**	**978.5**	**628.6**	**592.7**	**749.3**	**600.7**	**2,571.3**
أ - **السلع**	622.4	651.5	436.3	134.1	1844.3	661.7	745.3	891.0	802.0	3,100.0
الصادرات (فوب)	2489.8	2344.5	1899.8	1676.8	8410.9	2,546.9	2,792.0	3,233.4	2,780.6	11,352.9
- النفطية	1142.6	995.8	792.0	807.3	3737.7	1,225.3	1,375.1	1,698.4	1,367.1	5,665.9
- غير النفطية	1347.2	1348.7	1107.8	869.5	4673.2	1,321.6	1,416.9	1,535.0	1,413.5	5,687.0
الواردات (فوب)	-1867.4	-1693.0	-1463.5	-1542.7	-6566.6	-1,885.2	-2,046.7	-2,342.4	-1,978.6	-8,252.9
- النفطية	-602.1	-478.6	-339.5	-362.2	-1782.4	-616.4	-722.7	-903.8	-752.1	-2,995.0
- غير النفطية	-1265.3	-1214.4	-1124.0	-1180.5	-4784.2	-1,268.8	-1,324.0	-1,438.6	-1,226.5	-5,257.9
ب - **الخدمات (صافي)**	295.6	310.7	226.3	202.2	1034.8	433.3	274.3	255.0	266.3	1,228.9
دائن	1310.5	1305.6	1125.6	1095.6	4837.3	1,434.7	1,388.9	1,298.0	1,288.3	5,409.9
مدين	-1014.9	-994.9	-899.3	-893.4	-3802.5	-1,001.4	-1,114.6	-1,043.0	-1,022.0	-4,181.0
- الصيانة	40.1	39.1	38.5	39.6	157.3	43.5	45.2	44.2	42.3	175.2
- النقل	-201.6	-185.3	-171.6	-180.1	-738.6	-166.2	-235.4	-239.0	-220.0	-860.6
- السفر	261.1	255.5	156.1	141.9	814.6	358.6	279.5	262.7	258.2	1,159.0
- الإنشاء	1.0	1.1	1.1	1.0	4.2	0.6	1.3	1.2	1.1	4.2
- التأمين	79.2	86.0	88.1	87.2	340.5	73.0	69.5	70.1	72.1	284.7
- خدمات مالية	10.3	10.2	10.1	9.9	40.5	29.7	10.4	10.1	10.0	60.2
- خدمات الاتصالات	85.5	84.5	83.9	83.7	337.6	73.7	85.5	86.4	84.1	329.7
- خدمات أخرى	20.0	19.6	20.1	19.0	78.7	20.4	18.3	19.3	18.5	76.5
ج - **الدخل الأساسي (صافي)**	-247.9	-239.6	-232.0	-231.0	-950.5	-198.8	-174.7	-136.8	-227.7	-738.0
دائن	244.7	240.4	244.8	240.1	970.0	431.6	415.3	410.3	301.2	1,558.4
مدين	-492.6	-480.0	-476.8	-471.1	-1920.5	-630.4	-590.0	-547.1	-528.9	-2,296.4
دخل الاستثمار	-247.9	-239.6	-232.0	-231.0	-950.5	-198.8	-174.7	-136.8	-227.7	-738.0
- الاستثمار المباشر	-80.4	-79.1	-78.6	-79.4	-317.5	-120.2	-107.0	-93.2	-91.3	-411.7
- استثمارات الحافظة	-160.2	-153.6	-148.3	-147.1	-609.2	-36.1	-31.5	-27.4	-121.9	-216.9
- استثمارات أخرى	-7.3	-6.9	-5.1	-4.5	-23.8	-42.5	-36.2	-16.2	-14.5	-109.4
د - **الدخل الثانوي (التحويلات**	-242.7	-245.1	-248.8	-213.5	-950.1	-267.6	-252.2	-259.9	-239.9	-1,019.6
- تحويلات العاملين	-242.7	-245.1	-248.8	-213.5	-950.1	-267.6	-252.2	-259.9	-239.9	-1,019.6
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**-858.6**	**-288.8**	**142.2**	**368.5**	**-636.7**	**-761.4**	**-163.9**	**-619.0**	**-587.4**	**-2,131.7**
أ - **الحساب الرأسمالي**	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	71.8	0.0	106.0	0.0	177.8
- التحويلات الرأسمالية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	71.8	0.0	106.0	0.0	177.8
ب - **الحساب المالي 1/**	-858.6	-288.8	142.2	368.5	-636.7	-833.2	-163.9	-725.0	-587.4	-2,309.5
الاستثمار المباشر	52.1	46.1	201.0	338.2	637.4	25.0	102.7	53.4	-713.4	-532.3
- في الخارج	-2.9	-13.0	-5.2	-3.1	-24.2	-7.0	-9.9	-9.0	-706.5	-732.4
- في البحرين	55.0	59.1	206.2	341.3	661.6	32.0	112.6	62.4	-6.9	200.1
استثمارات الحافظة (صافي)	62.9	-999.9	-163.5	675.5	-425.0	-375.3	-467.9	319.5	712.1	188.4
- الأصول	-316.4	-1229.1	-61.5	290.6	-1316.4	-517.2	-83.0	315.7	-57.4	-341.9
- الخصوم	379.3	229.2	-102.0	384.9	891.4	141.9	-384.9	3.8	769.5	530.3
استثمارات أخرى (صافي)	-828.8	753.6	330.6	-158.2	97.2	-653.5	447.8	-1,034.2	-812.3	-2,052.2
- الأصول	-740.4	607.3	-476.7	212.5	-397.3	-1,450.7	2,012.1	-2,133.1	-340.6	-1,912.3
- الخصوم	-88.4	146.3	807.3	-370.7	494.5	797.2	-1,564.3	1,098.9	-471.7	-139.9
الاصول الاحتياطية (صافي)	-144.8	-88.6	-225.9	-487.0	-946.3	170.6	-246.5	-63.7	226.2	86.6
السهو والخطأ	**431.2**	**-188.7**	**-324.0**	**-260.3**	**-341.8**	**132.8**	**-428.8**	**-130.3**	**-13.3**	**-439.6**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. صادرات السلع

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لمملكة البحرين 11,352.9 مليون دينار في عام 2022 مقابل 8,410.9 مليون دينار في عام 2021, ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 35.0%. وجاء ذلك الارتفاع بسبب الطلب العالمي على الصادرات النفطية بنسبة تصل الى 51.6% خلال عام 2022 لتبلغ 5,665.9 مليون دينار مقابل 3,737.7 مليون دينار في عام 2021. أما بالنسبة إلى الصادرات غير النفطية فقد ارتفعت خلال عام 2022 لتصل إلى 5,687.0 مليون دينار مقابل 4,637.2 مليون دينار في عام 2021. ويشير الجدول 2-7 إلى التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لأهم عشر دول.

جدول 2-7: التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية (non-oil exports) من أهم عشر دول على أساس "سيف"

	2021			2022		
	%	القيمة (دينار بحريني)	الدول	%	القيمة (دينار بحريني)	الدول
1	19.8	925,219,349	المملكة العربية السعودية	20.2	1,146,090,887	المملكة العربية السعودية
2	13.1	610,389,910	الامارات العربية المتحدة	12.7	722,385,382	الولايات المتّحدة الأمريكيّة
3	10.8	502,229,964	الولايات المتّحدة	10.9	617,501,516	الامارات العربية المتحدة
4	5.9	274,429,281	مصر	5.1	290,463,713	هولندا
5	4.6	214,220,092	سلطنة عمان	4.2	240,409,210	سلطنة عمان
6	3.4	157,263,719	جمهورية كوريا الجنوبية	3.5	198,207,993	تركيا
7	3.3	156,087,187	هولندا	3.3	190,191,298	إيطاليا
8	3.2	148,662,436	الهند	3.3	190,027,096	مصر
9	2.7	128,264,985	الصين	3.3	187,991,309	الهند
10	2.7	124,975,401	الجزائر	2.5	139,938,723	المكسيك
	69.4	**3,241,742,324**	**المجموع**	**69.0**	**3,923,207,127**	**المجموع**
	4,673,043,815		**إجمالي قيمة الصادرات على أساس "سيف"**	**5,687,007,490**		**إجمالي قيمة الصادرات على أساس "سيف"**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

ث. واردات السلع

بلغ إجمالي قيمة واردات السلع لمملكة البحرين (على أساس "فوب") 8,252.9 مليون دينار خلال عام 2022 مقابل 6,566.6 مليون دينار في عام 2021, ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 25.7%. وجاء ذلك الارتفاع بسبب ارتفاع قيمة الواردات النفطية خلال عام 2022 بنسبة 68.0% لتبلغ 2,995.0 مليون دينار مقابل 1,782.4 مليون دينار في عام 2021. كما ارتفعت قيمة الواردات غير النفطية (على أساس "فوب") خلال عام 2022 لتصل إلى 5,257.8 مليون دينار مقابل 4,784.2 مليون دينار في عام 2021. ويشير الجدول 3-7 إلى التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات غير النفطية إلى اهم عشر دول. والذي يظهر من خلاله أن أكبر نسبة من واردات السلع غير النفطية تم استيرادها من الصين خلال عام 2022 بنسبة 20.9%.

جدول 3-7: التوزيع الجغرافي لقيمة واردات السلع غير النفطية (Non-oil Imports) من أهم عشر دول على أساس "سيف"

	2021			2022		
	%	القيمة (دينار بحريني)	الدول	%	القيمة (دينار بحريني)	الدول
1	14.1	750,945,420	البرازيل	20.9	844,669,389	الصين
2	13.0	692,132,996	الصين	15.3	620,117,828	البرازيل
3	7.4	393,632,324	الامارات العربية المتحدة	12.6	508,680,533	استراليا
4	7.2	384,890,995	استراليا	11.9	483,419,819	الامارات العربية المتحدة
5	6.8	363,358,728	المملكة العربية السعودية	9.3	377,961,609	الولايات المتّحدة الأمريكيّة
6	5.2	277,395,570	الولايات المتّحدة الأمريكيّة	8.4	340,057,917	الهند
7	5.2	275,880,654	الهند	8.3	333,898,396	المملكة العربية السعودية
8	3.9	205,967,737	اليابان	4.7	192,069,728	اليابان
9	3.6	189,981,235	إيطاليا	4.3	175,072,194	ألمانيا
10	3.4	179,315,554	ألمانيا	4.3	173,036,288	المملكة المتحدة
	69.9	**3,713,501,214**	**المجموع**	**69.3**	**4,048,983,701**	**المجموع**
	5,315,807,652		**إجمالي قيمة الواردات على أساس "سيف"**	**5,841,999,768**		**إجمالي قيمة الواردات على أساس "سيف"**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

ج. التجارة البينية مع دول مجلس التعاون

تشير الإحصاءات عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين مملكة البحرين والدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث ارتفع مجموع الصادرات لدول مجلس التعاون بنسبة 13.9%، في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 12.9%.

جدول 4-7: التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي (غير النفطية)

(دينار بحريني)

	2021			2022		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
الإمارات العربية المتحدة	610,389,910	393,632,324	216,757,586	617,501,516	483,419,819	134,081,697
المملكة العربية السعودية	925,219,349	363,358,728	561,860,621	1,146,090,887	333,898,396	812,192,491
سلطنة عمان	214,220,092	38,420,928	175,799,164	240,409,210	65,147,337	175,261,873
دولة الكويت	106,770,499	51,999,514	54,770,984	107,498,134	73,652,290	33,845,844
دولة قطر	7,546,526	–	7,546,526	12,522,089	711,507	11,810,582
المجموع	**1,864,146,376**	**847,411,494**	**1,016,734,882**	**2,124,021,836**	**956,829,349**	**1,167,192,487**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

أما بالنسبة إلى أهم ما تم تصديره من منتجات ومواد خلال عام 2022، فقد احتلت المعادن الأساسية ومصنوعاتها المرتبة الأولى حيث تم تصدير ما يقارب 3.1 بليون دينار (كما هو مشار اليه في الرسم البياني ادناه). أما بالنسبة إلى ما تم إعادة تصديره من منتجات خلال عام 2022، فقد احتلت الآلات والأجهزة الميكانيكية المرتبة الأولى

بقيمة 227.4 مليون دينار. وأما الواردات، فقد احتلت الآلات والأجهزة الميكانيكية المرتبة الأولى بقيمة 300.0 مليون دينار في نفس الفترة.

رسم بياني 3-7: الصادرات Exports (2021-2022) مليون دينار بحريني

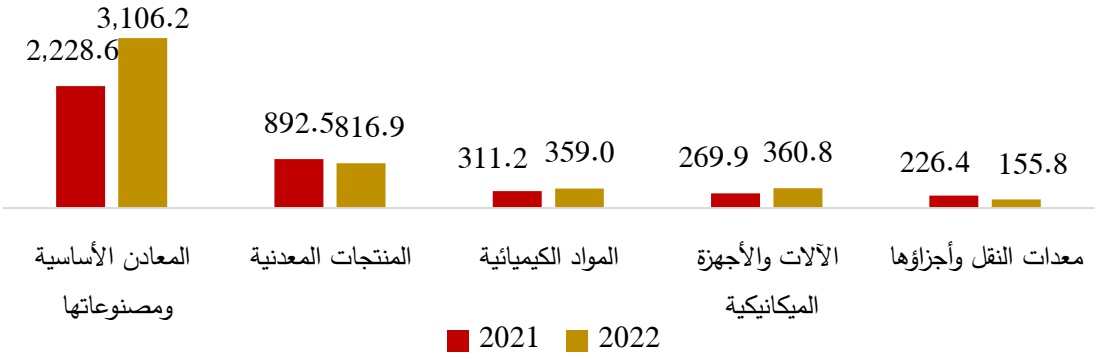

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

رسم بياني 4-7: إعادة التصدير Re-Exports (2021-2022) مليون دينار بحريني

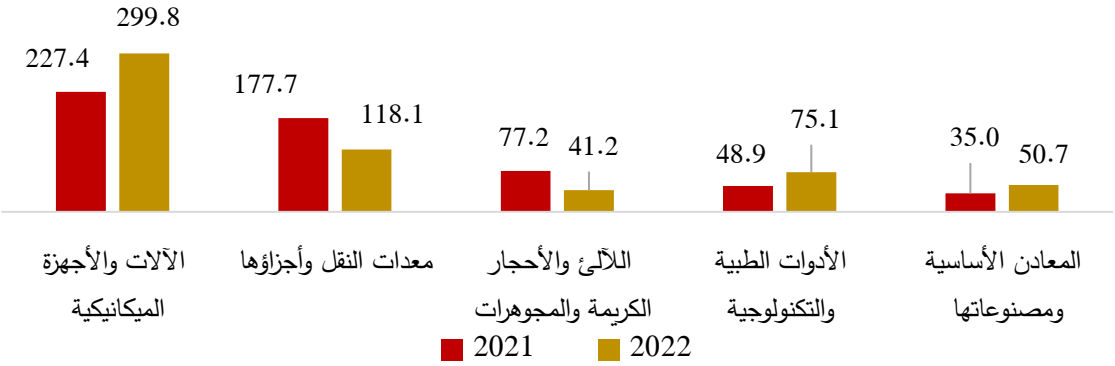

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

رسم بياني 5-7: الواردات Imports (2021-2022) مليون دينار بحريني

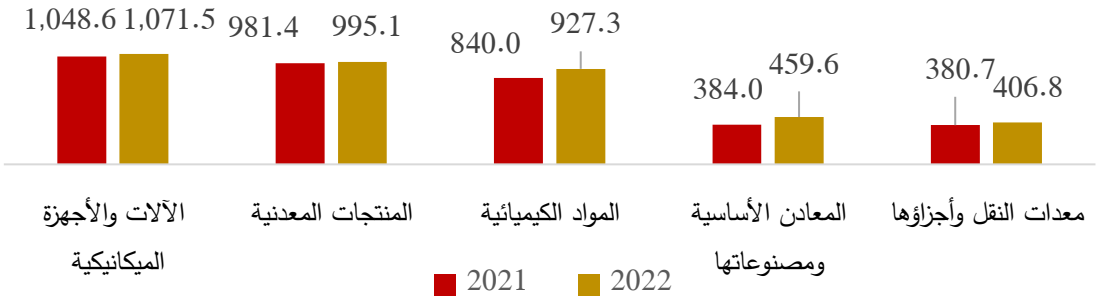

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

ح. الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت خلال عام 2022 لتصل إلى حوالي 13,323.8 مليون دينار مقارنة بما يقارب

12,582.7 مليون دينار في عام 2021. وتشير نتائج المسح إلى أن دولة الكويت قد حلت في المركز الأول من اجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي لعام 2022 حيث شكلت كمية التدفقات ما يقارب 4,175.4 مليون دينار بحريني بينما تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بحوالي 3,410.3 مليون دينار بحريني. وأما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي، فقد واصل القطاع المصرفي في جذب أكبر نسبة مساهمة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى لتصل إجمالي الاستثمارات إلى ما يقارب 8,362.9 مليون دينار بحريني خلال عام 2022، كما هو مشار اليه في الرسم البياني أدناه.

رسم بياني 6-7: إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التصنيف الجغرافي لأهم عشر دول Total Inward Direct Investment (مليون دينار بحريني)

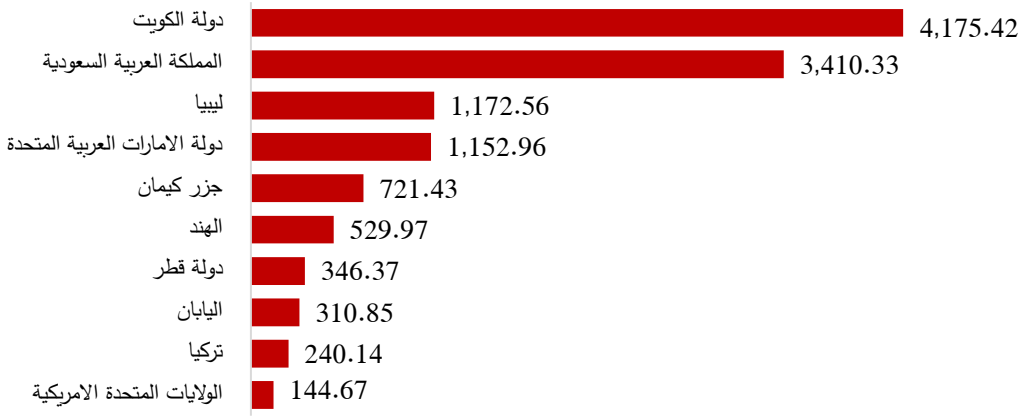

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

رسم بياني 7-7: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار بحريني)

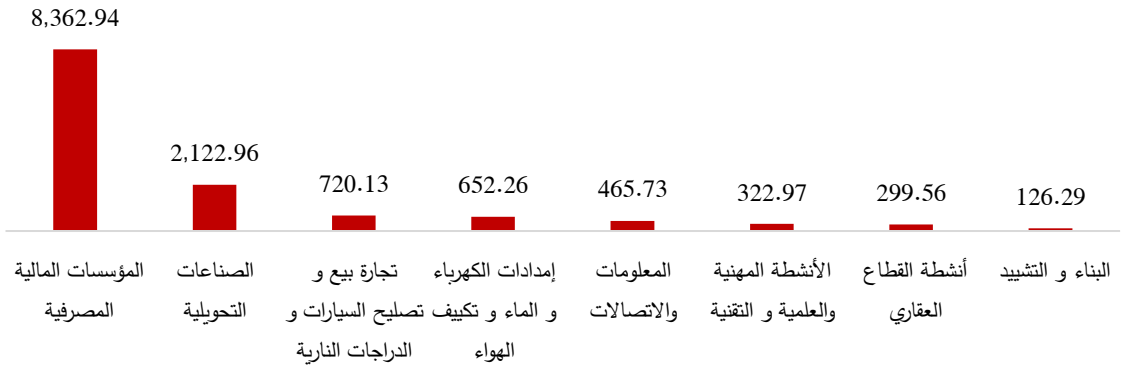

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

خ. تحويلات العاملين

زادت تحويلات العاملين بنسبة 7.3% من 950.1 مليون دينار في عام 2021 الى 1,019.6 مليون دينار في عام 2022. وقد شكلت التحويلات نسبة 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقابل 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 كما هو مشار إليه في الرسم البياني 3-7.

رسم بياني 8-7: تحويلات العاملين (2020-2022) مليون دينار بحريني

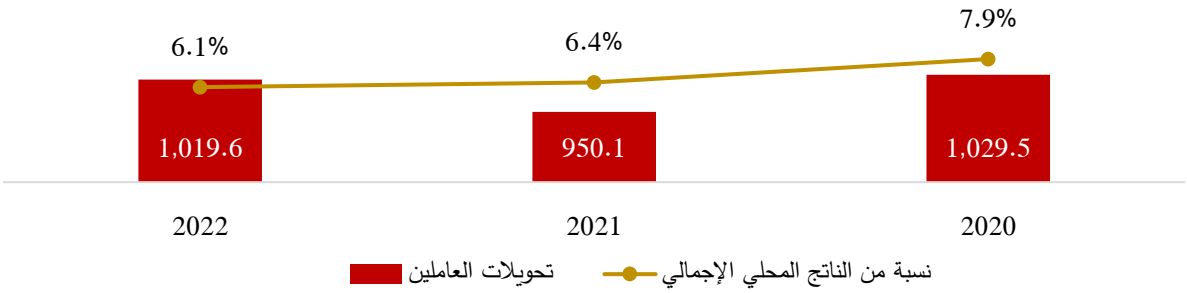

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

د. الحساب الرأسمالي والمالي

سجل الحساب الرأسمالي تدفقاً للداخل في عام 2022 بلغ 177.8 مليون دينار مقابل تدفق للداخل بلغ 212.1 مليون دينار في عام 2021. أما الحساب المالي، فقد سجل تدفقا للداخل بلغ 2,309.5- مليون دينار في عام 2022 مقابل تدفق للداخل بلغ 629.3- مليون دينار في عام 2021.